

MS. - 114

MS. — 114

INSTITUTE
OF
ISLAMIC
STUDIES



McGILL
UNIVERSITY

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
لنا حكمة لا ندرى ما هي
بجزء من قدره العظمى
والله اعلم
سركم ولا يعلم
الغيب الا هو
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
لنا حكمة لا ندرى ما هي
بجزء من قدره العظمى
والله اعلم
سركم ولا يعلم
الغيب الا هو
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
لنا حكمة لا ندرى ما هي
بجزء من قدره العظمى
والله اعلم
سركم ولا يعلم
الغيب الا هو

كتاب هبة الشَّباب

بسم الله الرحمن الرحيم قال الشيخ العلامة ^{منه} الإمام ^{الحري} رحمه الله الذي ضاء ظلمة كل أشكال بكلمة وافية. وازهر روضة كل سؤال باجوبة شافية. والصلوة على جيبه الذي شفاعته للمذنبين كافية. وآله الذين كلهم من الأهم كان يوم الحساب عافية. **ولبعد** فيقول الفقير إلى رحمة ربه الودود. ابن عبد الوهاب مرزا محمد المعروف بين أصحابه بابن داود. غفر الله له ذنوبه. وملا من كوتر رحمته ذنوبه. أن الشيخ بها الدين العالم غفر الله له. وجعل الجنة منزله. استخرج عن اسم جمع فيه جميع مطالب النور على سبيل الأجمال. وقد خفي حله واستخرج على كثير من أهل الكمال فازم في حلة صرفوا أفكارهم. والى استخراج حله وجهوا النظر. وتوصلوا إلى كشف نقابه بكل حيلة. وتوسلوا إلى رفع حجاب به بكل وسيلة. فما استطاعوا إليه سبيلا. ولا وجدوا عليه مرشدا ولا دليلا. واظن أنه باق على عدم الانحلال من قديم الزمان. غير مخرج إلى الآن. وأنا استخرجته بعون الله المتعال. وجمعت فيه محرمات الصرف على الأجمال. ولكن لما كان استخراج الأخرى. وخلص الأحياء. أن استخرج كليهما. وأعلق بعض المطالب عليها. ولما كان السائل الفاضل ممن لا يسع مخالفته. اجبت دعوته. وانجحت طلبته. والله في الأثم وببده انجاح المرام. وأعلم أني أذكر ولا صورة ما ذكره

2
الشيخ فمصورة ما ذكرته ثم اشرح كلامها على ما وعدته فافول قال الشيخ
بسم الله الرحمن الرحيم اما بعد الحمد والصلوة فيقول الفقير الى رحمة ربه الغني محمد
المشتر بيهاء الدين العامل عفي الله عنه يا من صرف في مطالعة النوايا ما
وخاض فيه شهورا واعواما اخبرني عن اسم ثنائى الاحاث في العزات
ثالثه اخر الحروف وهو بين الناس مشهور ومعروف فمن جملة حروفه حرف ربا
يُحَلَّ بِحِلَّةِ الاسماء في غالبها في مضار المضرات وبسلك نادرا مسما
المظهر فادام في ضمير الاخبار مكثوما يكون من ارتفاع المحل محروما
وليس في الجواز نصب موسوما ولا يزال دائما معمولا وعن رتبة العمل
معرفه وربما انخرط في سلك الحروف فيبصر في بعض الاحيان عاملا وفي
بعضها عن العمل عاطلا ومعموله كمعول اخوانه السبعة لا يكون الا ظاهرا
وربما عمل في الفاء نادرا ومنها حرف هو رابع علاما الرفع في ثلثه
وخامس علام النصب في ستة ولا يقع في اول شيء من الكلمات الثلاثة
ولكن يقع في اخر ما يتصف به الاناث ان جاور الفعل صار من الاء
وارتفع محله ومقداره وان خالط الاسماء عاد الى الحروف وتختلف بالجرو
النصب آثاره ان سقطته من عدد الاسماء اللازمة الرفع يقع عدد الجمل التي
لها محل من الاعراب وان نقصته من عدد الاسماء اللازمة النصب ومن
الباقى عدد المبهمات يقع عدد الجمل التي لها من اعراب المحل غاية الا
وان اضعفت اليها عدد الاسماء التي تنصب

تارة ولا تنصب اخرى * ساوى عدد ما هو عن المتبوعة ممنوع وبالنابعة اخرى *
وان زدت عليه عدد ما يعتد اسم الفاعل في التقوى على معموله * ساوى عدد الموضع
الموجبة لنا خبر الفاعل عن مفعوله * ومنها حرف ربما ينتظر في سلك اخوانه العشق
فيتصف بالفصاحة في بعض الاحيان * وقد يندرج في سلك اخوانه الخمسة بعد
احدى الستة فينصب ثاليه عند اهل اللث * ومنها حرف ان جرى مجرى الاكأ
فقد يكون محلاً * بكل من الحلل الثلاثة محلاً * فادام مرفوعاً فهو ملصق بعامله في جميع
الاطوار * وما دام منصوباً فهو منفرد عنه لئلا يسرى اليه الانكسار * وبذلك ما قال
يحفظه عن ذلك العار * وهو في البحر داخل في عداد السمك * وفي افعال النساء
مانع لها عن الحركات * وان جرى مجرى الحروف * فيكون في اوائل بعض الكلمات
للغنية * وفي اخر بعض اللاتسبا * وقد يتصل به الثاني فتعمل في الاسماء بالنيابة
عن الافعال * وعمل مقلوبه ايضاً على هذا المنوال * لكنه قد يدخل في سلسلة الاسماء
فيختص بين اخوانه بالاعراب * وقد يلج في رتبة الحروف فيبصر في عدد اخوانه الستة
الموجبة للوجاب * ومنها حرف معدود في الاسماء غالباً * وقد يعده في نوع
الحروف نادراً * فادام في الاسماء مدحجاً * وعن الحروف مخرجاً * فهو عن الفتح
عري * وبالخفض والفهم حري * فينخفض ان كان لاربعة من الحروف محمولاً *
ويظهر ادم الخمسة منها مدحجاً * وقد يتصل ببعض الكلمات الافادة المبالغة *

فليس المذكورين حليّة المونشات وقد بينى على السكون فيلزم السكون ايما يكون
وهذه صفات حروف هذا الاسم قد فصلتها لك تفصيلا شافيا وقررت
لك تقريرا وافيا وسأزيد في التوضيح بما يغادرب النصريح فاقول انه ظرف بحرف
خص بالرافية من بين اخواته وهو مع كمال ظهوره بعض المخف في حد ذاته ثم انك ان
نقصت من رابعة موجبات الانفصال بقى عدد ما نغات حذف حرف النداء
وان اضيفت الخمس اوله ما يوجد في كل نعت من العشرة حصل عدد روابط الجمل
الخبرية بالمبتدأ وان نقصت من رابعة حروف الزيادة الخوية بقى عدد المواضع التي
تعلق فير العامل عن الممول وان اسقطت من طرفيه عدد اخوات كان بقى عدد
المواضع التي يعود الفير فيها على المناخر لفظا ورتبة مقبول فان نقصت من خمس
ثالثه عدد موانع الصرف بقى عدد الامور التي يتميز بها التميز عن الحال وان زد
ثانيه على رابعة حصل عدد المواضع التي يجب فيها استناد الفاعل عن الافعال
وان نقصت رابعة من الحروف الجارة بقى عدد الامور التي يفرق بها البدل عن
عطف البيا وان سقطت عدد الاسماء العاملة للشبه بالفعل من اخريه بقى عدد
الاشياء التي يمتاز بها الصفة المشبهة عن الم فاعل في كل حين و زمان ومما يخص
بهذا الامر الخمار الحروف من الغرائب انك اذا نقصت من حروفه حرفين بقى حرف واحد
وهذا من احجب العجائب انتهى كلام الشيخ رحمه الله وحمل الجنة مأواه

وقلت انا في استخراجي بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الكافي لعبده ورسوله
على رسوله المصطفى وحجته **وبعد** فيقول سمي المستخرج الذي هو لما دامه حجب
انطقه الله بالصواب وسهل له الامور الصعاب **يا من** يستخرج عما استخرجت
أخبرك عنه كما استخرجت عملا بقول من قال **خير الجواب ما وافق السؤال** فاقول
ذاكر الكلمات للسؤال شافية **وفي الجواب كافية** وبالمقام وافية **هو** عدد حرفه
كعدد الاسم الرابع **وعدد** اصوله كوزن الفعل الثلاثي **وما** زيد فيه غير حرفين
احدهما قبل اللام والثاني قبل العين **اخره** عدد الاسماء الخارجة المزيدي فيه على ما
قالوه **واوله** عدد المصادر السماعية ان زيد فيه ما للمصنف من الوجوه
وما قبل اخره عدد الحروف التي تزداد في الكلام بلا ترتيب **وما** بعد اوله عدد الآ
الخارجة ان زيد فيه ما للمضارع من الاعراب **وفيه** ثلثة احرف من احرف ششك
خصفة **احدها** حرف من حروف لا ينفك ربا عى او خا عى عن شئ منها **وحده**
الثقة **وثانيها** حرف تبدل بالالف في بعض الاحياء **وتبدل** من الالف والياء
والهمزة والثالث عند اهل اللحن **وفي** توقعها ذائلة **خلا** ليس بينهم فيه **فائدة**
وثالثها حرف من علامه عدد وجوه الوقف **ينبغي** ان منه عدد انواع تخفيف الهمزة
وحروف الحلق يلق **ومن** جملة حروف ذلك الاسم حرف اذا انضم ما قبلها بتبدل بالواو
واذا وقعت اصلا تكون متعلبة اما عن يا او عن واو **ومنها** حرف تثبت

٦
على كل حال اذا كانت فاء للمثال وسقطها بالجاذم اذا وقعت اخر الفعل لازم
وتبدل بالواو اذا كانت ساكنة وكان قبلها مضموماً وبالتاء اذا وقعت فاء لما يكون
ببواب الافعال موسوماً وبالألف اذا تحركت وتحرك ما قبلها من حرف لكن لا مطلق
بل بالشروط المذكورة في علم الصرف ومن جملة صفات ذلك الاسم انه الى الفعل عائد
اذا حذف ما فيه من الزائد وفيه ثلثة احرف من حروف الزيادة والفائدة من ثانياً
غير مستفادة ان سقطت من اوله ما هو لتوكيد الفعل بقية عدد الابواب الثلثة
مطلقاً وان اضيف الى ما قبل اخره تقسم الفعل بحسب اللفظ حصل عدد الابواب الاربعة
وما يكون بها ملحقاً وان نقصت من خمس ثلثة ما قاله الاخفش في الاسماء
المجردة بقية ما للاسم الثلاثي على القول المشهور من العدد وان زدت في ثانياً تقسم الفعل
بحسب الزمان حصل عدد ما ينصب المضارع عند اهل اللسان وان حذف من ما
قبل آخره عدد غير الهم من الافعال بقية انواع ذي الاعلال وان ضفت الى آخره
عدد ما يضم في معلومه حرف للمضارعة بلا اشكال حصل عدد حروف الأبدال
وان سقطت من آخره ما يجيء اسم المكان منه على مفعيل بقية عدد ما ياتي الزمان
منه على مفعول وان زدت في ثانياً بنأ اسم الآلة حصل عدد حروف المستقبل
ومن العجائب التي في ذلك الاسماء الموصوف الذي فيه خمسة حروف ان كان حذف منه
حرف بقية حرفان وان سقط عنه حرفان بقية حرف فها ما ذكرنا فانه حائز للمقام

علم الحرف ومن السحر عند الجواب وكشف عند الثقب واذال عن الحجاب
وحبب له الدنيا بلا ارتياب وان احببت ان اسمعك الاسم بكلام الحق
فاعلم ان حروفه الحاء والياء والهاء عنيت بالاول الاسم وبنو البيت المسح فافصح
المسح وعرفه البصر والاعى فمن كان هذا اعى فهو الاخر اعى سواء صرح له
احدا او وحى انتهى كلامنا في الاستخراج فهذا وقت ان نفقه ماله ولما قبله
من الاحتياج بان نشرح كلامنا بشرح كالسراج الوهاج ونصلي ما فيها
من العوجاج ونزبل ما عليها من العجاج فنقول سالنا من الله ان يهدينا
المنهاج ومتوقعا منه ان يروج هذا المتاع غاية الرواج قال الشيخ

رحمه الله الكريم بسم الله الرحمن الرحيم واقترح كل واحد
بجده الكلمة الشريفة ابتداء بجزء الكلام فانها آسن كلمة يلبس بها الكلام
وغير كلام يفتح به المرام واقضاء بالملك العلام قبل وللعمل بجزء البسر عليه
وعلى الشفاعة المحتر سلام الله الملك الاكبر وهو كل امرئى بال لم يبد فيه
بسم الله فهو ابن وفيه نظر يعرف من تدبر اما بفتح الهزة وتند بالهم
قال ابن هت حرف شرط بدليل لزوم الفاء بعدها فانها الجزاء اذ لو كانت ^{طفة} عا
لم تدخل على الجزاء لا يعطف الجزاء على مبتداه ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها
انتهى وهو هنا مجرد عن معنى التفضيل بسم الله الرحمن الرحيم ولها اربع ^{حالات}

على ما هو المشهور بين النحاة فانها اما ان يذكر معها المضاف اليه كما هنا او لا وعلى
الثاني فاما ان يكون منوبا او منسيا وعلى الاول فاما ان يكون لفظه منوبا او معناه
فان كان معناه منوبا فيبنى على الضم والافتح فمهما معربه لذكر المضاف اليه وهو قوله
الحمد واعرابها نصب على الظرفية وفي ناصبها خلاف فقبل اما لنيا بنها عن الفعل المقتدر
وقيل نفس الفعل المقتدر والحمد هو التثناء بالكت على الجميل الاختيارى واصلوه بالجر
بالعطف على الحمد ومعناها الدعاء اى طلب الرحمة واذا السند الى الله تعالى فخررت
عن معنى الطلب ويراد بها الرحمة مجازا فيقول جواب اما ولد لك قرن بالفاء الفجر اى
المحتاج الى رحمة ربه الغنى هو من اسأله تعالى وهو من لا يحتاج الى احد محمد بالرفع
على انه فاعل يقول المشتهر بها الدين العالم الجميع نسب الى الحادث الحمد الذى كان
من خواص امير المؤمنين عليه السلام عفى الله عنه جملة دعائية لا محل لها من الاعراب يا من
الخطاب علم وهو توجيه الكلام الى غير معين فانه لا يخصص احدا دون واحد بما مخاطبه
فيشمل كل من صرف في مطالعة النجوه وهو علم بقوانين الفاظ العرب من حيث الاعراب
والبناء اياما جمع يوم واصله ابوام اجتمعت الواو والياء وسبقت احدها بالياء
فقلت الواو ياء وادغمت الباء في الباء فصارت اياما وخاض عطف على قوله فاعلى خل
فيه اى في النجوه مشهورا جمع شهر واعواما جمع عام اخبرني عن اسم وهو كما فيه
اسم فاعل من كفى بكفى بفتح العين وهو الفاء في الماضي وكسرها في الغابر والثاني فيه

ابن الحسين عن عبد الصمد الجارني

للتأنيث ابدلت بالها لأجل الوقف ثنا في الأحاد أي في ذلك الاسم حرفان من
حروف الأحاد ثلثة العشرات أي فيه ايضاً ثلثة احرف من حروف العشرات
والاحاد والعشرات نوعان من الاعداد وهي اصلية وفرعية فالاعداد الأصلية
ثلثة انواع الاحاد والعشرات والمئات فالاحاد من واحد الى تسعة بزيادة

واحد واحد وحرفها تسعة وهذه **ا ب ج د ه و ز**
ح ط والعشرات من عشرة الى تسعين بزيادة عشرة عشرة وحرفها تسعة
وهذه **ي ك ل م ن س ع ف ص** والمئات
من مئة الى تسع مئة بزيادة مئة مئة وحرفها تسعة وهذه

ق ر ش ث **ث خ ذ** **ض ظ** والفرعية ما فيها لفظ
الوقف كاحاد الالف وعشراتها ومئاتها وهي كالاصليّة في ان كلامها
تسعة اقسام متفاضلة باولها وقولهم الوقف اصله احاد الوقف فحذف منه
لفظ احاد تخفيفاً فاذا عرفت هذا طهر لك ان الحرفين اللذين من حروف الاحاد
الالف والها الزائدان والاحرف الثلثة التي من حروف العشرات الكا والفاء
والياء ومن هنا طهر ايضاً ان الاسم المستخرج عنه الكافية الموقوف عليها والالم يكن فيه
حرفان من حروف الاحاد بل حرف من الاحاد وهو الالف وحرف من المئات وهو اللام
ثالثه أي ثالث ذلك الاسم أي حرف ثالثه آخر الحروف أي آخر لفظ الحروف يعني

6
ان الحرف الثالث من ذلك الاسم كالحرف الاخر من لفظ الحروف يعني انه الفاء وهو كذلك فان
الحرف الاول من الكافية الكاف والحرف الثاني في الالف والحرف الثالث في الفاء وهو اى
ذلك الاسم بين الناس وهو اسم وضع للجمع كالقوم والرهط مشهور ومعروف يعني
ان اسم من اول فيما بينهم استعماله ليس من ادرا الاستعمال ثم شرع في بيان صفات حروف
ذلك الاسم على سبيل التنبه في اى اول صفة الكاف بقوله في جملة حروفه اى حروف
ذلك الاسم حرف ربا بنحله ابفتح الحاء المهيمنة وتشد باللام اى تنبئ بحلقة الاسم
اى بصفتها والحلقة بالكر الصفة وتحت الكاف بصفة الاسماء كناية عن كونها اسما
فيجوز اى اذا تحل بحلقة الاسماء غالبا اى في الغلب في مضار والمضرات يعني ان الكاف
اذا كان اسما يكون غالبا ضميرا وذلك ظاهر فان الضمائر من الاسماء وبذلك نادر اى قليلا
مسالك المطهرات اى الاسماء الطاهرة اى قد يكون اسما طاهرا لا هرا قال في المعنى
ولا تقع كل عند سببويه والمحققين الا في الفردة كقوله + ببض ثلث كغاج جم
بضحك عن كالب المزمع + وقال كثير مناهم الاخفش والقاضي يجوز في الاختيار
في زوا في حوزيد كالاسد ان يكون الكاف في موضع رفع والاسد محفوظا بالاضافة
انتهى ويقع مثل هذا في كتب العربيين كثيرا انا اجد الله العلة في فافتح فيه الفم للكا
من كهيئة الطير اى فافتح في ذلك النبت المماثل في صير كثر الطيور انتهى وانما كان
الكاف في البيت اسما لدخول حرف الجر عليها فانه من خصائص الاسماء فادام في غير الاسماء

اى قلبه مكثوماً اى مستوراى مادامت الكاف ضميراً يكون من ارتفاع المحل محو
 اى لا يقع مرفوعاً ببيان ان الضمير المنصل بحسب مواقع الاعراب ينقسم الى ثلثة اقسام ما يخص
 بمحل الرفع وهو خمسة التاكفلت والالف كقالوا والواو كقالوا والنون كقلن وباء
 المخاطبة كقولى واسقط بعضهم الخامسى ولا وجه له وما هو مشترك بين محل
 النصب والجرح وهو ثلثة بالتكلم نحو ربي اكرمى وهما الغائب نحو قال له صاب
 وهو مجاوره وكاف الخطاب وبيان مثاله وما هو مشترك بين الرفع والجرح والنصب
 وهونا خاصة نحو ربنا اننا سمعنا فعلم من هذا ان كاف الضمير من الضمائر المحرمة
 من محل الرفع المشتركة بين محل النصب والجرح وهذا مع قوله وبسمه الجروا
 موسوماً نحو ما ودعك ربك فحل الكاف بالفتحة فنصب على المفعولية
 وحل المنصلة بالفاعل جرباً صافته اليه ولا يزال الكاف دائماً معوماً لما
 انصل به وعن رتبة العمل معزوك فلا يعبر في شئ اصلاً لا الرفع ولا النصب
 ولا الجرح ولا الجزم وربما انخرط اى اندرج وانتظم ذلك الحرف الذى هو اول
 حروف الاثر المشترعة اعني الكاف في سلك الحروف المقابلة للاسما فيجوز
 بعض الاحيان جمع حين عاملاً اى هو على وجهين الاول ان يكون حرفاً
 عاملاً وذلك اذا كان حرف جر فانه يحل الجرح نحو زيد كالهم وله خمس معان
 اشهرها التشبيه نحو لن يد على الف ولعمرو على محال يد اى الف لدلالة

ع
 وهو قولنا ما ودعك
 ربك هـ

التشبيه عليه والافوى في نفس الواجب الرجوع الى الفاعل يجوز كون التشبيه في
اصل الوجوب والثاني ان يكون حرفاً مفعولاً لا محل له ومعناه الخطا ومع ^{حقه}
لا سمة الاشارة في ذلك وذلك وللغير المنفصل المنصوب في اولهم اياك واياك
ونحوها على قول وللبعض اسماً الافعال في حبصتك ورويدك وقد قلح
الفاظا اخر شذوذ ذلك لبيك زيد قائما ونعمك الرجل زيد وبئسك
الرجل عمر وحمل الفارس على ذلك قوله **لست السوء تخذ بها البنا**
وحسنت وما حسبتك ان تحبنا ^{لست لا يلزم الاخبار عن اسم العين}
وقيل بمحمد ان يكون ان وصلنا بك من الكاف ساداً مفعولاً كقراءة ^{لصدر}
حمة ولا تحسن الذين كفروا انما نمل لهم بالخطاب وقد اشار الى الوجه
الثاني بقوله وفي بعض الاحيان عن العمل عاطلاً وكلامه يشبه الكاف
الذي هو حرف خطأ وقد مر والكاف الجارة المكفوفة بما الكافة الزائدة
فانها اتي عن العمل عاطلة نحو كما انه لا يعلم فتجا وز الله عنه وذعر صاحب
المسوفة ان الكاف لا يكف بما ورد بقوله **واعلم انني وَاَبَا حَمِيدٍ** كما
النشوان والجل الحكيم **اريد حيوته ويريد قتل** فاعلم انه الرجل اللئيم **فرغ**
النشوان على الخبر به والجل الحكيم مرفوع بالعطف على الخبر ورفع القافية دل على
ذلك لقوله **كما سيف عمر لم تحته مضاً ربه** فسيف صبتا وجملة المنقبة

ان يقوم رفع على البدل
انما نمل لهم على هذه القراءة
المفعول الاول وهو الذين كفروا والمبني
في حكم المطروح والمقصود انما هو
وهو كاف في تمام الكلام يكون
المفتوحة مع الكاف والخبر يصلح للرفع
موقع المفعولين منه

خبره وصح الاستدلال بالبينة اذ لم يثبت ان ما المصدريه تؤصل بالجمل ^{سبعة}
 فاذا اختلفت ما المتصلة بالكاف المصدريه حلت عليها اذ فيه ابقاء الكاف
 على ما ثبت لها من عمل الجرح كما ارسلنا البكر رسولا اي لا جد ارسالي فيكم
 رسولا منكم فاذا ذكر في قول النخعي وابن عطية وغيرهما ان ما في الآية
 كافة غير صحيح اذ فيه اخراج الكاف عما ثبت لها من عمل الجرح فمقتضى فنذهب
 ثم اعلم ان المشهور من حروف الجر اربعة عشر سبعة منها تجر الظاهر والمفعول من
 والي وعن وعلى وفي والباء واللام وسبعة منها تجر الظاهر فقط وهي منذ ومنذ ومنذ ومنذ
 والثا والكاف والواو وحتى فعلم ان الكاف الحرفية العائدة للجر لا تعمل الا
 في المظهر ومثلي ما تقدم عليه وما عزا ثاخر واليه اثا ربقوله ومعموله
 اي معمول الكاف لمعمول اخواته الستة وهي مذ وما بعدها لا يكون الا اسما ظاهرا
 فلا يدخل على الفير فلا يقال كذا استغنا عنه بنحوه ونحوه وقال الرضي رضي الله عنه اذ
 لو دخله لادى الى اجتماع الكافين في الفير المخاطب فطره المنع في الكل وربما عمل في
 الضمان من الاسماء نادرا قال ابن هشام في التوضيح وذلك مختص بالفردة كقول
 العجاج **خلى الذنابا شملا كشبا** **وام اوغال كها او اقربا** فادخل الكاف
 على الها العائدة على الذنابات وقول ربه **فلا تني بعللا ولا حلا تلاء** **كه**
ولا كهن الا خاطلا فادخل الكاف في الاول على غير الجار والحق وفي الثاني

في قوله **خلى الذنابا شملا كشبا** فادخل الكاف في الثاني
 فانه لو كان ضميرا لصلته كذا في قوله **خلى الذنابا شملا كشبا**
 لتعذر الحذف من غير ان يجره فادخل الكاف في الثاني
 بعض العطف من دخول الكاف على الفير كذا في قوله **خلى الذنابا شملا كشبا**

غير الاناث الوحشيات وقول الآخر **لئن كان مرجح لا يبرح طارفاً** وان بك النساء
 مثلكما الانس يفعل وقال الجامع وقد دخل في السعة على المرفوع وانا كانت
 خلافا للبر فانه اجاز ذلك مطلقا نظر الى ما جاء في بعض اشعاره ان ترى مع
 الاشعار المتقدمة وفهم من قوله كعمول اخوانه الستة ان مذكروا منذ ولدت
 ورب والواو وحتى ايض محضه بالدخول على المظهر فلا بد لكل واحد منها على
 الفروما قوله **انت حناك بقصد كل فج** **مرجج منك انها لا تحب** فزوة
 والكوفون والفر لا يخص دخول حتى على الفير بالضرورة بل يجوز وفيه لعة
 ايض قاله في المعنى ورب تدخل في الكلام على ضم غيبة اللازم للافراد ولذا ذكر
 والنفير بمن بعده مطابق للمعنى من افراد وتذكر وفروعها نحو ربه وحلوه
 رجلين وربه رجالا وربه امرئة وربه امرئين وربه نساء واستخره **طلو الكلام**
 فيها مع ان دخولها على الفير ورد من العرب قال الشاعر **ربه فينبه دعوتك**
ما بوجيب الحمد دائما فاجابوا وقال الآخر **وايه رابت وشيكا صدع**
اعطيه **وربه عطيا انقذت من عطيه** والظاهر انه حول ذلك نادرا
 كان ذلك ثم لا يتوهم مساواة الاحرف السبعة في الاختصاص بالظاهر فانها
 تنقسم بالنسبة الى اعمالها فيه اربعة اقسام ما لا يخص بظاهر بعينه وهو ثلثة حتى
 والكاف والواو وما يخص بالزمان وهو مذ ومنذ وما يخص بلفظ الجلالة

قوله **وايه رابت** وهو مجازي وقد ابرقت
 ضعف وهو مجازي وقد ابرقت
 ورابت بالياء الموحدة الى اي
 وشيكا اي سريعا وصدع
 رابت وهو التثنية في التثنية
 اي الكاف صفة مشبهة
 اي خلصت كذا في شرح ابي
 الكتب النحوية هـ منه
 ع

فولنا واللبطنا ان فلت اقران
 ان الشريعة باللام ممنوع فكيف
 قلت وقع ذلك في كلام المصنفين
 وقد كثر عليه بقوله اما والذليل
 لم يخلق النور ^{التي} غبت عن غير
 غبت عن قلبه وذلك ان اللام
 الاول الداخلة على ان ليست
 كان القسم مقطوعا وهو انما دخل
 ايزانا بقسم مقدر فالظاهر ان
 جواب القسم يكون الجواب مجموع
 والجاء واللام الثانية داخلة
 على جواب ان وهو ان هذه
 قد بدت منه

ولفظ رب مضاف الى الكعبة او الى المثلث وهو التأ وما يخص بالترك
 وهو رب وتعليل هذه الأحكام خارج عما هو المرام والالبطنا في الكلام
 ومن اراده على وجه التمام فليراجع كتبنا المنشرة بين الأعلام فانها
 تعلمه حق الأعلام وحاصل صفة الكاف انه يكون اسماً وحرفاً
 وعلى الاول يكون محضاً ومظهراً وعلى الثاني يكون عاملاً ومهدلاً
 وقد بينا جميع ذلك مفصلاً ولما فرغ من بيان صفة الحرف الاول
 وهو الكاف شرع ان يبين صفة الحرف الثاني وهو الالف فقال
 ومنها اي ومن جملة حروف ذلك الاسم حرف وهو الالف هو اي ذلك
 الحرف رابع علامتا الرفع وهو الفة والواو والنون والالف وليس المراد
 بكون الالف رابع علامتا الرفع كونه رابعاً على الترتيب ان ذكره رابعاً
 غير لازم كما ذكره ثانياً وثالثاً ايضاً بل المراد انه احد الأربعة ويحمل
 ان يكون المراد ذلك ايضاً بناء على اعتبار مناسبة بين الثاني والثالث
 فانه اذا اعتبرت المناسبة فهن ذكر الالف رابعاً بياناً انه ان لفظه
 بلا اشكال تذكر اولاً لكونها الاصل بالنسبة الى الثلاثة الباقية
 لان الاعراب بالحركات اصل الاعراب بالحروف ومن ثم لا يقوم
 مقامها غيرها الا عند تعذر رها والمناسب للفظه من العلامات

الباقية الواو لكونها اخضا ومثولة منها عند اشباعها فتح تذك ثانيا و
المنا سب لها من العلامتين الباقيتين النون لكونها مقارنة لها في المخرج ولهذا
تدغم فيها فهي تذك ثالث في الالف وهو يذك رابعا فافهم ثم ان الالف تكون
علامة للرفع نيابة عن الفة في مواضع ثلثة: الاول المشتق وهو
على اثنين واعني عن المبتدئين نقول قام الزيدان قال زيدان فاعل وهو مرفوع
وعلمة رفعه الالف نيابة عن الفة قال الشاعر ارب يبول الثعلبان براسة: لقد ذل
من بالث عليه الثعلاب: فالثعلبان فاعل يبول وعلمة رفعه الالف وانشد الكاس
وجاءت هذا البيت بضم الناء واللام والنون من الثعلبان وهو ذكر الثعلاب وهو دم
فقد رواه ابو حاتم الرازي الثعلبان بفتح الناء واللام وكسر النون على انه تشبيه بغير
وذكر ان غاوي بن عبد الغزي كان سادنا لصم بنى سلم فبينما هو عنده اذا قبل ثعلبا
فرفع كل منها رجله وبال على الصم فوق البيت ثم قال يا معشر سلم والله لا يفر ولا ينفع
ولا يعط ولا يمنع: فكسره وحكى بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ما اسك قال غاوي
ابن عبد الغزي فقال ما بل انت راخذ بن عبد الله الموضع الثاني المحكي بالمشق
من غير شرط وهو اثنان للمذكرين وفعاء وهما اثنان في لغة الحجاز واثنان في
لغة تميم وكلاهما للمؤنثين فان هذه الالف ثلثة لحقة بالمتن لان وضعها
وان لم تكن مشيات حقيقة اذ لم يثبت لها مفرد لا يثنى ولا اثنان ولا

ضعف هذا
عن قولنا فافهم
قوله فانما
الاشكال ان المنا سب لها
الواو الالف لكونها خزا ازاها
من حروف المد واللين والنون
لضعف شبعها بحرف لينة في
الغنة عند سكوتها وان قول
المتن رابع علام الرفع كقوله
وخامس علام النصب كقوله
ذلك صريح في ان المراد احد
العلامتين الخمس فكذلك هذا المراد
احد العلامتين اللتين
منه عن الغنة

ومع به باعرا به قال: فقالوا **الناثنتان** لا بد منهما **صدود** و **دراج** **أشعث** أو **سلاسل**
الثالث الملحني به شرط وهو كلا وكلتا وشرط **اللاحق** فيها **الإضافة** **المفردة** واما
إذا أضفنا **الظاهر** فالوجه **اللازمة** و **اعرابها** بالحركات **المقدرة** على **الألف** لأنها
تقبل الحركات قال **كلا** **نا** **نا** **طر** **طر** أو **لكن** **رايت** **بعير** **اورا** **ث** **بعين** **ان** **قلت** **هنا**
موضع آخر يكون **الألف** فيه علامة للرفع وقد أهمله **أشعر** وهو ما سمع به من **المتن**
كزبدان علما فانه يرفع **بالألف** **مثله** **قلت** ان هذا داخل في **الموضع الثاني**
فانه ايضاً ملحني **بالمثنى** من غير شرط ولو سلم فعدم ذكره لاجل انه غير مختص بان
يكون ملحفاً **بالمثنى** في **الاعراب** ان يجوز فيه ان يجرى مجرى **سلمان** **فيعرب**
اعراب ما لا ينصرف **للعلمية** و **زيادة** **الألف** و **النون** **فاوهم** و **خامس** **علام**
النصب وهو **الفتحة** و **الألف** و **الياء** و **الكسرة** و **حذف** **النون** والمراد يكون
الألف **خامس** **علام** **النصب** كونه **احد** **العلامات الخمسة** لا غير **الاجني** **الاحتمال**
السابق هنا فان **علام** **النصب** ينبغي ان يثبت كما ذكرنا مفقده **مبنى** **الفتحة**
نظرا الى **أصل** **النشأ** ثم **الألف** **نظرا** الى **انها** **تنشأ** منها ثم **الياء** لأنها
أخت **الألف** ثم **الكسرة** **نظرا** الى **انها** **أخت** **الفتحة** في مطلق **الحركة** ثم **انها**
تكون **علامة** **النصب** في موضع واحد وهو **الاسم** **السنة** وهو **ابوه** و **خوه**
و **حموها** و **فوه** و **هنوه** و **ذو** و **مال** **ثقول** **رايت** **اباك** و **اخاك** **فاهاك**

وأخاك منصوبان برأيت وعلامة نصبرها الألف ومن جهة أن هذه الأسماء ستة
 قال المتجر في ستة وبعضهم اسقط الخامس ولا وجه له نعم الأشهر الأضيق فيه لنقص
 أي حذف الآخر وجعل ما قبله آخرها ثان صفتان من صفات الألف ومن
 صفاته أنه لا يقع في أول شيء من الكلمات الثلاث أي الأسماء والأفعال والحروف لأنها
 ساكنة فيلزم من وقوعها أولاً الابتداء بالساكن وهو متعذر مطلقاً كما عليه الجمهور
 أو متعسر في غير الألف كما عليه بعضهم قال القائل بالتعذر على الإطلاق لأن الحرف
المنطوق به أما معتد على حركة كبا أو على حركة ما قبله كميم عمراً أو على لين قبله
 بحري مجرى الحركة كبا دابة وصاد خورصة فمضى فقلت هذه المذكورات تعذر النكح
 به ودليله التجربة ومن أنك ذلك فقد أنك العيان وكابر المحسوس ولأن استقراء
 جهة وأورد على الأول أن القدماء جعلوا الابتداء بالمنحر من خواص كلام العرب
 المحتوي على كلام الفصاحة وقالوا إن الابتداء بالساكن واقع في لسان العجم كما
 نقول في الفارسي خوارجة فان النج ليس لها حركة إلا من الثلاث المشهورة ولا
 من غيرها ومثل ذلك كثير يوجد بآد في ثامل فلو كان ذلك ضرورياً كما جعله
 القائل بالتعذر لم يكن للاختصاص معنى وعلى الثاني أن الاستقراء أن كان
 تاماً لا يدل إلا على عدم الوقوع وعدم الوقوع لا يستلزم الامتناع وقال القائل

بالتفصيل ما قصد ان كان الكون لازما لذات الحرف فمتنع كالالف والاف ممكن لكنه
 لم يقع لان كلام العرب اشرف اللغات وخير الالسنه فالمناسب ان يكون مثلاً
 على التناسب الثام واللفظة الكاملة ومن جملة ذلك ان لا يكون ابتداء الكلام
 الا بمتحرك فان الابتداء بالسكون متعذر كالابتداء بالالف انه يبين انه لا يمكن او
 متعسر حتى على بشاعة ما كالابتداء بغيرها فانه وان كان ممكناً فان التلطف بالحركة
 انما يحصل بعد التلطف بالحرف وتوقف الشيء على ما يحصل بعده حال الا انه ^{متعسر}
 انتهى واورد عليه بمنع ان التلطف بالحركة انما يحصل بعد التلطف بالحرف بل هو ^{مع}
اقول الذي يساعده الدليل: وكنت من اول ما اشتغلت بهذا العلم
 الجليل: الان برعنت فيه وبلغت افصحها بين اليه اصيل: التفصيل: اي ان
 الابتداء بالالف متعذر: وبغيره ممكن متعسر: اما التعذر في الف فواضح واما
 الامكان في غيره فلانك اذا اردت ان تلتطق بكلمة فتصحبها للنصيب اولاً و
 توصيل صوتك الى الحرف الواقع في ابتدائها ثم تميل ذلك الحرف الى الحركة فيحصل
 الحرف المتحرك فالتلطف اولاً بالحرف ثم بالحركة بالعبان فظهر وجه الامكان ^{فعد}
 القائل بالتعذر مظم انكار التعذر من مكابرة المحسوس فاسد ^{بفساد}
 الحسن فان اعتاد الحرف على المنجى او لا ثم على الحركة ونحوها واما التعسر ^{فغنى}

١١
عن البيان: لكن لا يخفى انه غير واقع في جميع اللغات اما لغة العرب فقد نام على
عدم وقوعه فيها الاجماع واما غيرها من اللغات كاللغة العجمية فليكن
ما يجري في لغة العرب فيها فان الكلمة العجمية ايضا مشتملة على حروف فلو كان
الحرف الواقع في اولها ساكنا لتعذر النطق به فالكلام في اللغة العجمية
ونحوها كالكلام في اللغة العربية بلا زيادة ونقصه وما قالوه من انه
واقع في لسان العجم كمنزلة في لسان العرب فانه غير متحركة مردود بان الخاء متحركة
بالفتحة قبل غايبة الامر انها خفيفة قليل ولا يثبت ذلك عندى فمما
في لغة العجم كخالد في لغة العرب بلا فرق والكلام في هذا المرام طويل الدليل
والمقام غير لائق بالبسط فنكتف بما ذكرناه فانهم فتحصل ان وقوع الالف
في الابداء متعذر باتفاق من الفريقين ومن اجل ذلك قد مر الحاء
من الواحد بعد ثاثير الواو قالوا الحادى وقلبوا الالف من نحو اقوم
همزة ومن جهة انه لا زعم السكون لم يجوزوا الجمع بينه وبين مثله بل
حذفوا احدهما كما في نحو اقامة فانه في الاصل اقوام فلبث الواو الفاق جمع
الفان وكما في نحو عصى بعد الوقف عليه فانهم يقفون عليه بالالف التي
يبدل من التنوين فيقولون رايت عصا فهذه الالف كالف حبيب

عن
قال الجارود في تخفيف الحذف اذا وقعت على ثقل فقلبت الى خفيف
الفا يجمع الفان التراكب فيكون
الفص يحذف احد الحالتين
بجوابها كما كان يجمع
بنحو المدة انتهى وقيل
الزجاج من عدم المدة الف
الفان والاصوات الممتدة
واحدة وهذا ظاهر مستدل

زيدا وكان في التدوير الفان بدل من الواو وبدل من الشوين فحذفت احدهما
لئلا يجمع الفان قال ابن الحبار جاء رجل الى ابي اسحق الزجاج فوق له زعمتم
انه لا يمكن الجمع بين الفين فوق نغم فقال انا اجمع فقال لدا جمع فقام ومدّ صوته
فقال له الزجاج حسبك ولو مددت صوتك من غدة الى العصر لم يكن
الا الف واحدة او ابدلوا احديهما بيا كما اذا جمع المقصور بالالف والثاء
فان الفه ثقلب حياء كقولك في حبل حبلين لانه لا يجمع الفان وتحذف
هنا غير ممكن كما لا يخفى واما وقوعه في غير الأبداء فجائز لعدم المحذور المذكور
والله اعلم المتبحر بقوله ولكن يقع اي ذلك الحرف وهو الالف في اخر ما
اي وصيف يتصف به الاناث كفضل وحبل فانها وصفان تتصف بهما
الاناث ووقع في اخرها الالف ويقع ايضاً قبل الاخر كما في مصادر الأنفال
المزبدة في اولها الحرة قطعاً كانت او وصلاً كاجتماع واجتماع وكان في فقال
جمعا كقوال وأجبال واحوال وبعد الف كما في اسر الفاعلين اذا كانت فعالها
مجردة كقائرونائم وهائم ودائم وبعد العين وشبهه كجافروصاير واکاير
من صفاته انه ان جاء ورالفعل واتصل به صامناً الاسماء المبنيّة لصورته
ح ضميراً فاعلاً لذلك الفعل المتصل به كقاما وراما وناما او نائب عنه

كقيل فالالف الواقع في اواخر هذه الافعال وشباهها اسم مبني على السكون
اما البتاء فليس كذلك بالحرف في الوضع على حرف واحد واما السكون فلانه
الأصل في البتاء ولا يُعَدَّل عنه الا لاقتضاً مفضلاً وارتفع محله و
مقداره فان الفاعل ونائبه مرفوعان اما لفظاً او تقديرًا او محلاً
وذلك فيما تعذر الاولان كما ههنا وان خالط الاسماء واتصل بها
كان يبدان عاد الى الحروف وانما ان مدخوله مثني مرفوع وكان هو
علامة رفعه كما قلنا في شرح قوله رابع علامتا الرفع في ثلثه وخلف
بالجر والنصب اي بسيرهما انا زه فانها تبدل في حالتي الجر والنصب
بالياء كقولك مرت بالزيدين واحببت الزيدتين ومن صفاته انك
ان اسقطته اي ذلك الحرف وهو الالف من عدد الاسماء اللازمة
الرفع وهي ثمانية احدها الفاعل كحسن زيد والثاني النائب عنه
كنصر عمر والثالث والرابع المبتدئ والجر كزيد حسن الخامس خبر ان و
اخوانها كانه قائم اليك اسم كان واخوانها كان زيد في الدار
السابع خبر لا المحولة على ان كل ارجل في البيت الثامن اسم ما ولا
ولان المشبهة بليس كقوله تعز فلا شيء على الارض باقتيا ومع
اسقاط الالف من الثمانية اسقاط واحد منها فان الالف واحد
كما قلنا في صدر الشرح اي اذا اسقطت واحداً من عدد المرفوعات
بقية عدد الجمل التي لها في تلك الجمل محل من الاعراب الذي هو الرفع

هذا من كون هذه الاسماء لازمة الرفع
المراد من كون هذه الاسماء لازمة الرفع
كونها لازمة الرفع ولو كان رفعاً حكماً
فقد يرد ما يقال من ان الالف لازمة
الاسماء للرفع بالبدن فلفظ الجمل
ايضا نحو كلف بالبدن فلفظ الجمل
وهو غير مرفوع ونحو جيبك درهم
فان جيبك مبتدأ وهو مرفوع بالرفع
نحو ذلك فان الجميع مرفوع بالرفع
الحكم كما لا يخفى

والنصب والجزم وذلك واضح فان تلك الجملة سبع وانما اذا اسقطت
من الثانية واحدا بقيت سبعة ولا بأس ان تذكر ايضا الحال
عدد الجمل على الاجمال فنقول الاول الواقعة خبر المبتدأ
في الاصل او في الحال ومحليها رفع في باي المبتدأ وان فالاول كزيد
ابوه به فابوه فعل مضارع بمعنى افترى وفاعله مستتر فيه والجار
متعلق به والجملة في موضع رفع خبر عن زيد والثاني كان عمرا ابنة كريم
فابنة مبتدأ ومضاف اليه والجار والمجرور خبره والجملة في موضع
رفع على افتد خبر ان والريم الظبي الخالص البياض ونصب في باي كان
وكاد كانوا يظلمون وما كادوا يفعلون الثانية الواقعة حالا
ومحلها نصب كقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فاقرب مبتدأ
وما مصدرية ويكون العبد من ربه صلته في محل جرب الاضافة
اي اقرب ككون العبد من ربه وخبر المبتدأ محذوف وجواب لسد الحال
وهو جملة وهو ساجد مسند وهو حاصل الثالثة الجملة المفعولية
كظننت زيدا يقر الرابعة المضاف اليها ومحليها الجر كذا يوم يقع
الصادقين صدقهم الخامسة الواقعة جوابا لشرط جازم وهو
الجزم لمن يضل الله فلا هادي له السادسة التابعة لمفرد محليها
بحسب متبوعها نحو ليوم لا ريب فيه والسابعة التابعة لجملة
لها محل كزيد قام ابوه وقعد اخوه على تقدير العطف على الجملة الصغرى
في قوله تعالى

ثم ما ذكرناه من عدد الجمل هو المشهور وزاد ابن هشام في بعض زمره جملتين
الجمل المستثناة والجمل المسند اليها وقد اختلفت انا ما اختلفت وجمعها
في اربعة اشعار وشرحناها على سبيل الاختصار واجابة الناس بعض
الاجلة والاعزة وهذه فاسمها لتصل لك بسبب الاشياء لذة
الْجَمْلُ الَّذِي لَهَا حَمْلٌ تَسْعُ وَعِنْدَ جُلٍّ أَقْلٌ مَا اسْتُنْتِثِثُ أَوْ تَبَعْتُ لِفَرْدٍ
أَوْ جَمَلَةٍ لَهَا حَمْلٌ وَزَيْدٌ ذَاتِ إِضَافَةٍ وَمَفْعُولِيَّةٍ جَوَابُ شَرْطٍ
جَائِزٌ حَالِيَّةٌ وَمَا تَكُونُ خَبْرًا عَلَيْهَا كَذَا الَّذِي قَدْ اسْتَنْدَتْ لَهَا
وَأَنْ نَقْصُهُ أَيْ ذَلِكَ الْحَرْفُ وَهُوَ الْاَلِفُ يُقَالُ نَقَصْتُ الشَّيْءَ وَنَقْصُهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ
وَلَا يَتَعَدَّى أَيْ أَنْ نَقْصَتْ وَاحِدًا مِنْ عَدَدِ الْأَسْمَاءِ الْإِزْمَةِ النَّصْبِ
أحد عشر اسماً الأول **المفعول به** كاحبت زيدا الثاني **المفعول المطلق** كذهبت
ذهاباً الثالث **المفعول له** كضربت تاديباً الرابع **المفعول معه** كسرت وزيداً
الخامس **المفعول فيه** كجئت يوم الجمعة السادس **المنصوب** بنزع الخافض كقوله
سبحانه أو عجبتم ان جائكم ذكر من ربكم فقوله ان جائكم ذكر من ربكم مؤول بقولنا
مجئني ذكر من ربكم والمجئني منصوب بنزع الخافض لان عجبتم فعل لازم فتقديراً
الطام أو عجبتم من مجئني ذكر ربكم السابع **الحال** نحو اعجبني وجهه هندی راقبة
الثامن **التميز** كقول الله العزيز واشتعل الاس شيباً التاسع **اسم ان** و
اخوانها كان زيد احسن العاشر **خبر كان** واخوانها كان زيداً صليحاً الحاد
عشر **خبر ما ولا ولا** المشبها بليس نحو بني عذانه ما ان انتم ذهباً

المراد من المفعول به المفعول به بلاد كقط
حرف جر فان الكلام في الاشياء اللازمة
النصب في الاشياء التي لا لزوم لها
واما المفعول به في قوله
مفعول به بالوكيل
منه
فعل ان خولت لاجل انك
نصباً وقد عد المفعول به
النصب به عند من يفتقد
الحرف فيجب ان الحرف
الحرف في الاصطلاح
منه

ولا صريفاً ولكن انظر الحرف في رواية من نصب هباً و صريفاً و غير ان فيه
 مؤكدة لما ونقصت من العدد الباق من عدد الاسماء اللازمة للنصب بعد نقص
 واحد منه وهو عشرة فانه كان احد عشر ولما نقصت الالف الى سقطت واحداً
 منه بقية عشرة عدد الحروف المشبع بليس في الجود والنفع والدخول على الجملة الاسمية
 وهو ثلثة الاول ما في ما زيد بقا ثلثة لا في لا رجل في الدار الثالث
 لا في لا ثلث حين مناص بقية عدد الجمل التي لها اي لثلك الجمل عن اعراب
 الموضع والمحل غاية الاجتناب وذلك ظاهر فان ثلك الجمل سبع وعدد الاسماء
 اللازمة للنصب كما واحد عشر وانت اذا اسقطت واحداً من احد عشر بقية
 عشرة وان نقصت من العشرة الباقية ثلثة بقيت سبعة وهو عدد الجمل
 التي لا تحملها من الاعراب ولا جناح علينا ان نذكرها بلا طعن فنقول الاول
 الجملة المشافهة وهي الواقعة في ابتداء الكلام من غير ان يسبق عليها شيء ترتبط به
 كقولك مبدئاً زيد جميل او المسبوقة به المنقطعة عما قبله والانقطاع عما
 اقتسام الاول الانقطاع في اللفظ والمعنى معاً كجمل آيات الكتاب بعد الاستعانة
 الثاني الانقطاع لفظاً فقط كقوله عز وجل فلا يحرثك يا محمد قوه اي قول
 الكفار والمنافقين في شأنك من الكذب والتكذيب والتهديد وابطال امرك وسائر
 ما يتكلمون في حقلك ان الغزة لله جميعاً فجملة ان وما عملت فيه مشافهة
 منقطعة عما قبلها لفظاً لانها غير معطوفة عليه ولا معمولة له ومن ثم
 وجب كسر هزة ان وربما يتبادر الذهن اليها انها محكية بالقول وليس

لك لان ذلك ليس مقولا لهم ولذا قال السخاوي في جمال القراء الوقف على قوله **واجب**
فانهم لا معنى لانها تعليل لما قبلها **الثالث** الانقطاع معنى فقط كقوله او لم يرد
كيف بيده الله الخلق ثم يعيده فجمله ثم يعيده **مستأنفة** منقطعة عما قبلها معنى ان
الهمزة للتقرير واعادة الخلق لم تظهر بعد فكيف يقصد تقريرهم برؤيتها بخلاف
بدنه لالفاظا لوجود العاطف **الثانية** الجملة المعترضة وهي المتوسطة بين شيئين من
شأنها الاتصال وعدم توسط الاجنبي بينهما كقوله **ان** الثمانين **وبلغتها** قد
أخرجت سمعي الى ترجمان **الثالثة** المفسرة وهي الفصلة الكاشفة لما قبله
والرافعة للابهام الذي فيه كقوله نعم ان مثل عيسى عند الله كمثله ادم خلقه من تراب
ثم قال له كن فيكون فجمله خلفه وما بعدها تفسير لمثله ادم لا باعتبار ما يعطيه ظاهر
لفظ الجملة من كونه قد رجا من طين ثم كون مل باعتبار المعنى اي ان شأن
عيسى كعثان ادم في الخروج عن سائر العادة وهو التولد بين ابوين **الرابعة** صلة الموصول
وتبشره كونها خبرية عند الاكثر معلومة للمخاطب لتفيد تعريف موصولها **مستأنفة**
على غير مطالب للموصول في الافراد والتذكر وفروعها كذهب الذي حسن ابنه الخ
المجاب بها القسم والقران الحكيم نك من المرسلين **السادسة** الجواب بها شرط
غير جازم نحو اذا جئتني **الساكنة** التابعة لما لا محل له كذا الذي زارني و
الساكنة على تقدير العطف على الصلة وقد نظمتها فقلت بعد الابواب المتقدمة

من النيات او جيلت الزمنية على العلمية
من النيات او جيلت الزمنية على العلمية
من النيات او جيلت الزمنية على العلمية
من النيات او جيلت الزمنية على العلمية
من النيات او جيلت الزمنية على العلمية
من النيات او جيلت الزمنية على العلمية
من النيات او جيلت الزمنية على العلمية
من النيات او جيلت الزمنية على العلمية
من النيات او جيلت الزمنية على العلمية
من النيات او جيلت الزمنية على العلمية

والا على حمد الولد والوالد فلا يكون كالحارسة

مطوف على الناحية بالفاظ العظماء

غارية من المحل الواقعة
تجاء عندنا أبو الغلام
لهن ذات الاعراض مكملة

ما عريت من المحل الشايعة
تفسير او في مبداء الكلام
جواب شرط قسم كذا صلة

ثانيه من الاسماء اللازمة النصب اسم المجرى على ان كلا حسنا فعلة

مذموم وفلا سقطناه بناك نظر الاعداد كونه منصوبا دائما فانه يبنى على ما ينصب
به ان لم يكن مضافا ولا شبيها به ويمكن ان نعه بان نقول عدد الاكاء
اللازمة النصب اثنا عشر وحي يكون المراد من قوله المشرقات ما ولا ولا المشرقات
بليس ولا المجرى على ان فانها ايض شبيهة بها فتكون عدد المشرقات اربعة

فبفتح كلامه اذ لو نقص واحد من اثني عشر بقا احدى عشر وان نقصت منه اربعة

بقيت سبعة وهو عدد الجمل التي لا محل لها من الاعراف فافهم ومن جملة صفات

الالف انك انما ضفت اليه اى الى العدد المفهوم منه وهو الواحد عدد الا

التي تنصبة ولا تنصب اخرى اى التي ترد منصوبة وغير منصوبة وهي اربعة الاد

المستثنى الثاني المشغل عنه العامل الثالث المنادى الرابع مبرأ العلة فان

كل واحد منها يرد منصوبا وغير منصوبا اما المستثنى فيرد منصوبا وجوبا

اذا كان الاستثناء متصلا بعد ايجاب سواء تاخر عن المستثنى منه او تقدم عليه

وذلك نحو قام القوم الا زيدا وقام الا زيدا القوم فما قبل الا وهو قام موجب

لانه لم يتقدم عليه نفي ولا شبه نفي والاستثناء متصل فيجب نصب ما بعد الا

اربعه صفات هي ان يكون العدد المفهوم منه هو الواحد عدد الا التي تنصبة ولا تنصب اخرى اى التي ترد منصوبة وغير منصوبة وهي اربعة الاد المستثنى الثاني المشغل عنه العامل الثالث المنادى الرابع مبرأ العلة فان كل واحد منها يرد منصوبا وغير منصوبا اما المستثنى فيرد منصوبا وجوبا اذا كان الاستثناء متصلا بعد ايجاب سواء تاخر عن المستثنى منه او تقدم عليه وذلك نحو قام القوم الا زيدا وقام الا زيدا القوم فما قبل الا وهو قام موجب لانه لم يتقدم عليه نفي ولا شبه نفي والاستثناء متصل فيجب نصب ما بعد الا

وهو زيد في الصورتين ويرد تابعاً للمستثنى منه برحان اذا كان الاستثناء متصلاً
وتأخر المستثنى عن المستثنى منه وتقدم على الاستثناء لفظاً او معنى او ما يشبه النفع وهو
النهي والاستفهام لا نكار مثال تقدم النفع لفظاً ما قعد احد الازيد وما ردت به
الاعمر ومثال تقدمه معنى فعل الشاعر وبالقرينة منهم منزل خلق عاف تغير الا
النوحي والوند فان غير معنى لم يبق على حاله ومثال تقدم شبه النفع قولك لا يقيم
احد الاعمر وهل آت الفتيان الاعامرون نحو ذلك فالنحو فيما بعد الا في هذه الأمثلة
ونحوها ابتاع لما قبله لوجود الشرط المذكورة ونصبه على الاستثناء عربى جيد ومن جديده
اذا كان الاستثناء منقطعاً فان النصب راجح على الابتاع بل لم يجز الابتاع
من العرب الا قبيلة بنى قعيم فانهم قد يتبعون في غير الامايم المنقطع المخرج عن المنتهى
منه بشرط صحة الاستثناء بالمستثنى فيقولون ما في الدار انسان الا وند لا نديع
الاستثناء بالمستثنى عن المستثنى منه كان يبق ما قبل الا وند واما **المشتغل** عن العامل
فرد منصوباً وجواباً عما مل مقدار يفسره المشتغل اذا تلا ما لا يتلوه الافعل كاداة
الشرط نحو اذا زيد القينة فأكرمه ويرد مرفوعاً وجواباً اذا تلا ما لا يتلوه الا اكم
كاذا الفجائية نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمراً او فصل بينه وبين المشتغل ما
له الصلة نحو زيد هل رابته ويرد منصوباً برحان اذا نفع مطان الفعل كازيداً
ضابته او حصل بنصبه تناسب الحكمتين في العطف كقام زيد وبكر الكنة

او كان المشتغل بفعل طلب كزيداً اضربه ويرد منصوباً ورفوعاً بلا
لاحد هاء ^{لا} ترجع على الاخر اذا لم تقف المناسبة في العطف على التقديرين نحو زيد
قام وعمر اكثره فان رفعت فالعطف على الاسمية او نصبت
الفعلية ويرد مرفوعاً بجرحان فيما عدا ذلك لا ولو قرع عدم التثنية
واصلية كزيد نصرته واما **المنادى** فيرد منصوباً اذا كان ^{مضارعاً}
او شبهه ابداً ونكرة غير مقصودة كيا عبد الله ويا طالعاً جلاً ويا زيدا
ويرد مجروراً بلام الاستغاثة اذا كان مستغاثاً كيا زيد ويرد منصوباً
على ما يرفع به اذا كان مفرد الكن لا مطب بل بشرط ان يكون معرفة او نكرة
مقصودة كيا زيد ويا رجلاً واما **مميز** اسماء العدد فيرد
منصوباً اذا كان مميزاً لها بين العشرة والمائة نحو احد عشر كوكباً ومجروحاً
في غير ذلك نحو ثلثة وربع ومائة رجل فتبين ان هذه الاسماء
الاربعة وترد منصوبة ثمانية وغير منصوبة اخرى على القياس منها
النصب حتى يقال فيها ورد منها غير منصوب انه منصوب بالنصب
خلاف الاسماء المتقدمة التي حكمتنا عليها بانها لا ترفع بالنصب
الا منصوبة فان القياس فيها النصب فلو وردت غير منصوبة كما في ان
من أشد الناس عداً يا يوم القيمة المصوبون على خرج الكسك القيل
انها منصوبة بالنصب ^{الحكم} وكذلك الحال في الاسماء المحكوم عليها بانها

لازمة للرفع وتر مرفوعة لا غير اى ان القياس فيها الرفع فالوود
 غير مرفوعة لقبيل انها مرفوعة بالرفع المحلى والخاص ان في اليد
 مثلا لا قياس يقتضى التصيب بل فيه قياس اخر يقتضى التحريك
 ان من اشهد الناس مثلا فان القياس فيه التصيب لان القياس في
 ان ان يكون مضوبا ولذلك لم يحكم على الاول بانه مضوب بالتصيب
 الحكم وحكم على الثاني فالفرق بين المقامين ظاهر فلا تخالط الا
 بالاشترس اوى اى ذلك الحرف وهو الالف بعد اضافة الاربعة
 عدد ما اى الاسم الذى هو اى ذلك الاسم المنبوعه اى ان يكون
 ممنوع وبالثابت اى بان يكون تابعا احدها اى ساوى عدد التابع
 وذلك فان الالف واحد كما مر غير مرة فان زدت عليه عدد مائة
 مضوبا وغير مضوب وهو اربعة صار خمسة وساوى عدد التابع
 فانها ايضا خمسة جمعها ان ما لك في قوله + يتبع الاعراب الاسماء الاربعة
 نعت وتوكيد وعطف ونداء + اذا عطف على ضمير عطف بيان
 لنسب **تنبيه** بغيره باصرى يقتضى صحة متبوعه هذه الاسماء
 الخمسة لاقتضاء اصل التفضيل المشاركة والزيادة وقوله عن المتبوعه
 ممنوع صريح في عدم صحة تلك فلزم التناقض وهو كثر في عباراتهم
 فيلغى تاويل اصل بما لا مشاركة فيه فيكون الاصرى معنى حركى

ان قلت اطلاق اهل واردة اصل الفعل من قياسي ام سماعي ^{في} اخلا
 وعلى الثالث فهل يحري الخلاف في سائر المتصرفات ام لا وعلى التقادير
 فهل المتصرفات ح باقية على الاوزان التي كاسم التفضيل ام لا قلت
 قال الشيخ الرضي رضي الله تعالى عنه واعلم انه يجوز استعمال الفعل عارضا
 عن اللام والاضافة ومن محرز عن معنى التفضيل مؤلا باسم الفاعل او
 المشبه قياسا عند المرسما عند غيره وهو الاصح قال ^{في} فتح قال
 رند نقر ^{الام} قوم اصغر والكبر ^{اي} صغيرا وكبرا وقال الاضمر ^{ما} ما
 عظام من ملوك اعظم ^{واظن} وتقول الاحسن والافضل بمعنى الحسن والفاضل
 قبل ومنه قوله تعالى وهو هون عليه اذ ليس شيء عليه الى هون من شئ
 وما ورد كذلك فلزوم الافراد والتذكير اكثر من المطابقة لحواله
 محري لا غلب الذي هو الاصل اعني الفعل التفضيل مع من انتهى ^م علم ان
 استعمال الفعل في اصل الفعل خلاف وان الخلاف محري في سائر المتصرفات
 وعلم هذا من الاستشهاد باعظام فانه استشهد به على سماع استعمال الجمع
 الفعل في اصل الفعل وهذا مشعر بان المخالف يدعي القياسية في الجميع
 الجمع والمفرد وغيرها كما لا يخفى على من له فهم بالعبارات وانما المتصرفات
 باقية بعد قصد اصل الفعل منها على اوزانها السابقة وعلم هذا من
 الاستشهاد باعظام ايضا فان الفعل التفضيل مجع في التذكير على افاعل ^{الفعل}

الصفة كما هو بل هو مجمع على مر وقد صرح ببقاء المتصرفات بعض الألفاظ
 فقال قد يقصد بأصل التفصيل أصل الفعل فلا تفصيل فيه ويجري
 مجرى ما يقصد به التفصيل مط من وجوب المطابقة كقولهم الناقص والكميل
 أعلاهني مروا أي عاد لا هم لأنهم لا يشار إليهما أحدا من بني مروان في القدر
 والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان لأنه نقص رزاق
 والإنيج بالشين المعجمة والجم هو عمر بن عبد العزيز لقب بذلك لأنه كان
 يجلسه أثر شجرة من دابة خضر انتهى **رجع** الكلام إلى قول الشيخ وقوله
 وما ورد كذلك كيدل على أن استعمال صيغة المفرد المذكور في أصل
 أكثر من استعمال صيغة المثني والجمع والمؤنث فيه وهو الذي عجلنا
 على أدعي التفصيل أي القياس في المفرد المذكور والسما في غيره وقوله
 بعد قوله ملوك عظام البيت أي عظام معناه أن لفظ الأعظم هو
 بالصفة المشبهة قال بعض شيوخ لا يمنع من أن يكون الأعظم بأقبا
 على معناه الأصلي والأعلى التفصيل ويكون المعنى أنهم ملوك عظام
 من ملوكهم أعظم الملوك قلت إنهم قد استدلون على الواجب بالسوابق
 كما قالوا إن نبالا من قوله وليس يدي ربح فبطعوني + وليس يدي سيف
 وليس يدي نبال + بمعنى ذي نبل بلبيل ما قبله وهو قوله يدي ربح وذي
 سيف وإن كان المعنى هنا قاصيا بذلك أي في قول القائل ومنه وهو

اشارة الى ان في الآية وجهان
افعل بمعناه والمعنى وهو
عليه صم

عليه عندكم ايها المخاطبون لان الاعادة عندكم اهوت من الابتداء
والله اعلم وان زدت عليه عدوما يعتمد اسم الفاعل وكذا اسم
المفعول في التقوى على معموله بعد اشتراط كونه للحال والاستقبال لتتم
مشابقتها للفعل لفظا من جهة الموافقة في الحركات والسكنات ومعنى
من جهة اقتران حدثه باحد الزمانين والامور التي يشترط لعمل اسم
الاعتماد عليها ثلثة احدها النفي سواء كان بحرف او اسم او فعل نحو ما
او غير او ليس ضارب زيد عمر الان او غدا الثاني الاستفهام بحرف او اسم
نحو ضارب او كيف ضارب زيد عمر الثالث صاحبه من مخبر عنه كزيد صاحب
الان او غدا او موصوف كمرتبة ضارب عمر الان او غدا او نفي حال كذا
زيد راكبا وفسا وانما اشترط ان يعتمد على صاحبه من مخبر عنه او موصوف
حال لانه وصف يقتضيان يكون له موصوف فقياسه ان لا يقع الا مع
وذكره بدونه خبر عن اصل وضعه فيلحق بالحوامد فلا يعمل واشترط عند
فقدان الاعتماد على صاحبه اعتماده على النفي والاستفهام لانهم مضدوا
به مضد الفعل نفي في محجر او قد علم بالاستقرار انهم لا يستعملون
الوصف قائما مقام الفعل الا مع النفي والاستفهام ثم انك ان زدت
على هذه الامور على الواحد صا د اربعة وساوى في العدد عدة
المواضع الموجبة لتأخير الفاعل عن مفعوله فان تلك المواضع ايضا اربعة الا

ما اتصل فيه ضمير المفعول بالفاعل نحو واذا ابتلى ابراهيم ربه فابراهيم مفعول
 مفعول مقدم وربه فاعل مؤخر وجوبا اذ لو قدم وقيل ابتلى ربه ابراهيم
 لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وهو محتجج الا في مواضع معدودة
 سيما ذكرها انشا الله الثاني ما كان المفعول فيه ضميرا متصلا والفاعل
 غير ضمير متصل بل ضمير منفصل او اسم ظاهر نحو ما ضربت الا انا وضرب^{زيد}
 اذ لو قدم الفاعل والحال هذه لا تفصل الضمير مع تاني اتصاله وقد
 انه لا يعدل عن الاتصال مع امكانه والقييد بقولنا والفاعل غير ضمير متصل
 للاصرار عن نحو ضربت فان تقدم الفاعل واجب الثالث والرابع ما كان
 الفاعل فيه واقعا بعد الايشط توسطها بين وبين المفعول او بعد ما في
 معناها فالاقل نحو ما ضرب عمر^{زيد} الثاني نحو انما ضرب عمر^{زيد} وثالثا
 وجب ههنا تاء الفاعل اذا لم يصب مضمون بية عمر^{زيد} اي ليس عمر
 ضارب الا زيد مع جواز كون زيد ضاربا بالغير وهو مقدم والحال هذه
 وقيل ما ضرب زيد عمرو وانما ضرب زيد عمر كان معناه لضارب بية
 زيد في عمرو اي ليس بزيد مضمون بالاعمر ومع جواز كونه مضمون بالغير زيد
 وهذا عكس المراد كما لا يخفى والتاسع من ذكر صفة الخبر الحرف الثاني
 وهو الالف شرع ان يذكر صفة الحرف الثالث وهو الفاقف الاول
 اي من جملة حروف ذلك الاسم حرف وهو الفاقف بما ينظم سالك صوته

العشرة وهـ الواو ثم وحتى فلا وليس بدل ولكن وأما واو ام فتفيد خمسة
 معان الأول ربط الجواب الذي لا يصلح لأن يكون شرطاً وذلك في مسائل
 مشهورة الثاني ربط شبه الجواب بشبه الشرط وهي الداخلة على خبر مبتدأ
 متفقين بمعنى الشرط ملنوخا كان أم لا نحو الذي يائسني فله درهم فيقيم
 الفاء ان المراد ترتيب لفرم اعطاء الدرهم على الايمان مثلاً كتبت
 الخراج على شرط لا مجرد الاخبار بان الا في عطائه الثالث ^{عطف} متي على متي
 فتفيد وقوع المعطوف عليه ما حقيقة في الوجود وجب الذكر لفظاً
 نحو قام زيد ففرو ونادى نوح بنو فقال رب ان ابني من اهلي الرابع فتبت
 المعطوف على المعطوف عليه اي كونه متصرفاً عليه مسبباً عنه خوان الله
 انزل من السماء ماء فتبع الارض مخضرة فان اصباح الارض مخضرة مرتب
 على انزال الماء الخامس الانباء عن شئ محذوف يدل عليه ما قبل
 الفاء وليسمى ح فصيحة عند بعض اهل العسيرة واليه اشار رحمه الله بقوله
 فيصنف بالافصاح في بعض الاحيان لافصاحها عن ذلك المحذوف وضماها
 عند بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصا
 الحجر فانفجرت وحذف المعطوف عليه للدلالة على سرعة تحقق الانفجار كما
 حصل عقيب هذا الامر من دون ان يشغل المأمور بإيجاده ومن صفة ان
 قلنا دمج في سلك اخوانه الخمسة وهـ لام الجود المسبوقه يكون ناقصاً

بعد المعطوف

اي ففرو فانفجرت

منفى واو العاطفة التي بمعنى الى والاو حتى التي بمعنى ك السببية
او الى الغاية وكى التعليلية الحجة وواو المعية واندراج الفاء في سلك
هذه الاحرف الخمسة ليس على الاطلاق بل انما هو اذا كانت واقعة بعد
احد الاشياء الستة وهي النفي المحض والامر والنهي والاستفهام والتمني
والتمني والعرض فينصب الي نداء رجاء في سلك تلك الاحرف الخمسة
ووقت بعد احدى تلك الاشياء الستة ينصب اليه اي واقع بعده وهو
الفعل المضارع بان المضمرة وجوباً عند اهل اللسان وكذا كى في الفعل ^{الحال}
المضارع الواقع بعد تلك الاحرف الخمسة فانه ايضاً ينصب بان المضمرة وجوباً
وليشترط في الواو ان تكون واقعة بعد احدى الاشياء الستة كالقائمه
انصباب المضارع بعد اللام قول الملك للعلام: ما كان الله ليعذبهم
وانت فيهم لم يكن الله ليغفر لهم ومثال الانصباب بعد افعال لا فتك
او تعطيني حتى اي الى ان تعطيني او الا ان تعطيني ومثاله بعد حتى اسلت
حتى ادخل الجنة اي كى ادخلها اسير حتى تغرب الشمس اي الى ان تغرب ومثاله
بعد كى المارة وهي التعليلية الحجة قولك جئتكم كي تكرموني اذ لم تقدر
ان الاصل كى وانكى حذفت اللام للاستغناء عنها بنيتها فان كى حرف
حسين منزلة اللام في الدلالة على التعليل وان مضمرة بعدها انصباباً لازماً
فان قد رت ان الاصل كى الخ كانت كى ناصبة مصدقية بمنزلة ان ومثاله

بعد الواقعة بعد النفي قوله تعالى لما يعلم الله الذين جاهدوا منكم
ويعلم الصابرين وقر على ذلك الواقعة بعد الطلب باقسامه ومثاله
بعد الفا الواقعة بعد النفي قوله ثم لا يقضى عليهم فموتوا ومثاله بعد
الواقعة بعد الطلب نداء فاكملت لا تطوفيه فجل عليكم غضبي من ذلك
يقضى الله رضا حسنا فيضا عفة بالتي كنت معكم فافوز فوزا عظيما
الأنشراك بناء قديب غير ذلك افرغ من بيان صفة الحرف الثالث من ذلك
الاسم وهو الفاشع في ذكر صفة الحرف الرابع منه وهو الياء فقال ومنها
اي ومن حروف ذلك الاسم حرف وهو الياء يكون مفردا وبكرها وعلى الاو
قد يحجرى بحري الاسماء ويكون اسما وقد يحجرى بحري الحروف ويكون حرفا
فان حري بحري الاسماء فقد يكون معبرا محلا اي في المحل وذلك ظاهر فان
الاعراب لا يظهر على لفظه فحكم على محلة بالاعراب ويكون بحكم من المحل
اي الوقع والنصب والجرح محلة والحلل بضم الحاء المحملة وفتح اللام لاو جمع
حالة مثل قلل وقلة وهو على ما في القاموس ازار وادبر واخيره ولا يكون
حالة الا من ثوبين او ثوب له بطانة انتهى وتوابع ما ورد في الحديث
ان النبي ص راي رجلا عليه حلة قد اترى باحدها وارثها بالآخر
والمراد هنا من الحلل الثلاثة كما مر الوقع والنصب والجرح فانها محلل الكلمات
وتباها والمحلى بفتح اللام المشددة كالمتصل محمل ان يكون بالحاء

المهمة من الحلي وهو ما يترتب به يقال زيد المحلى بالحلي المتزيت
به ومنه قولهم المفرد المحلى بالأي المتزيت به فالمعنى ان الياء الجارية
حري الاسماء قد يكون بكل من الرفع والنصب والجر متزيتا وظاهرا لا
والبناء وزينة الكلمات ويحتمل ان يكون بالجر من الجلاء بقولها
الفقرة اي حلوتها فالعنوان الياء اذا كان اسما قد يكون محلى بكل من
الرفع والنصب والجر اي يحصل لها الجلاء بسببها فتصح حاله والمراد
ان الثاني ان كان اسما فقد يكون مرفوعا وقد يكون مفعولا وقد يكون
مجرورا فادام مرفوعا وذلك في المفردة الموشة المخاطبة من المضارع والاسماء
فهو اي الياء الاسمي ملصق بعامله في جميع الاطوار غير مفترق عنه نحو قومين
وقومين فان الياء فيها اسم وهو ضمير لفاعل عامل المنقلبه ومحل الرفع ولا
يخفى ان كون الياء ضميرا للمؤنث في المثالين محل خلاف اذ قال الاخفش و
الماضي محرف فاندث والفاعل مستر والاصح الاول بدليل انها لا تجمع
الضمير كما تجتمع الناء لا نقول في قومين وقومين قوميان وقوميات
في قامت قامت هذا حال الياء عا دام مرفوعا وما دام مفعولا محلا فاصحابها
اما ان يكون محلا او اسما او حرفا فان كان فعلا فهو اي الياء مفترق عنه
اي عن عامل الفعل لانكسار وتوجيه هذا المنقلبه ان هذه الياء اكمل
قبالها لازم مالم يكن الفاعل مصاى او بقاء مفعولا ماقبلها مكمل في معناها نسبة

النائب له اي غير ملصق به
لئلا يفسد الياء اي الى
ذلك العامل النائب ^{الفعل}

والفعل قد منع منه الجرح لعله معرفة وكذا الكسرة الشبهية بكسرة اليناء
 فانها لكثرة وقوعها في الاسماء شبيهة بالجرح ففتحت من الفعل ايضاً على هذا
 اذا كان ناصب الياء الفعل فاما ان يكسر ما قبلها وفتح ضمة بجر الياء او لا وفتح
 ضمة يفتح الياء وسكون الياء لا يسيل في كل منها اما الى الاول فلانه قد منع
 الكسر من الفعل واما الى الثاني فلان الياء يقتضيها في الجمع بين اليناء من جازا
 بالنون فاصلا بين الفعل والياء لتفتح الفعل من الكسرة الشبهية بالجرح
 ولهذا تسميها بنون الوقاية وقيل غير ذلك والياء اشار المستخرج بقوله ولنبيها
 اي بين العامل الفعلي الناصب بين الياء فاصل وهو النون المذكورة
 تحفظ اي تحفظ الفاصل العامل عن ذلك العار وهو الانكسار والعار العيب
 ان قلت ان كان الفعل معثلاً كدعى ودعى فلا كسرة فيه قلت الكسرة محمولة
 على الظاهرة والمقدرة قبل الحق المعتل بغير طرد الياء سر فان قلت قولكم
 الكسرة الشبهية بالجرح ممنوعة من الفعل ممنوعة لا تقاصر باكره امر الواحد
 المخاطبة فانه دخل عليه الكسرة الشبهية بالجرح ولم يجزوا بالنون فاصلاً قالتم
 النون في هذه العلة دون الكسرة لا يخرج عن العلة فانها غير مطردة قلت اولاً ان
 كسرة الكسرة لا تشبه بالجرح لان ياء المخاطبة مختصة بالفعل بخلاف كسرة
 المناسبة فانها لكثرة وقوعها في الاسماء شبيهة بالجرح قد وثقنا بان العلة
 لانها ان تقرر ان لم يمنع مانع والمانع فيما نحن فيه موجود وهو ان الياء في الكسرة

الكره

فاعل هو ان الفعل فاعله نون الوقاية لادى الى فصل الفاعل المتصل ^{بفعله}
 عنه وذلك محذور ولذلك تراهم يقولون ان ضم الفاعل كانه من حروف ^{الفعل}
 حتى قد هو على علامة الرفع في الامثلة الخمسة وهو النون مع ان نحو العلاء
 ان تكون في اضر الفعل كالضمة من يقوم زيد وبالحجالة اذا كان ناصب ^{البا}
 فعلا وجب قبلها نون الوقاية لتقي الفعل من نظير ما لا يدخله وهو الكسر
 الشبه بالجر ولتقي ما بني على الاصل وهو السكون خاضب من الخرج
 عنه واما تياموتى وحاجوتى بتخفيف النون في قرأته نافع فالصحيح ^{عليه}
 مسويه وابن مالك وابن هشام في التوضيح والازهرى في التصریح
 ان المحذف منه نون الرفع والمذكور نون الوقاية لان نون الرفع ^{يُحذف}
 حذفها للجازم والناصب ولتوالى الامثال في خوليتون ولغير ذلك
 كقوله ابيت امرى وتبني تدلكى ومجهك بالغير المسك التوكيد ^{ولا}
 نون الرفع ناشئة عن الضمة والضمة تحذف تخفيفا كما في قرأته ابى عمرو ^{وكان}
 فحذف النون ليؤمن تقيع الفرع على الاصل وقال ابو الحسن الاخفش
 العباس المبر وأبو سعيد وأبو علي وأبو الفتح ابن جني وأشر المتأخرين ان المحذف
 منه نون الوقاية وضم ابن هشام في الشذور واستدلوا بان نون الوقاية
 حصل بها التكرار والاشتغال فكانت اولى بالحذف بان نون الرفع ^{عاملا}
 فاحذف لئلا يوجد مثل بلا اشر مع امكانه وبان الامر ان الذين ^{المحذوف}

بان نون الرفع ^{علامة}
 الاعراب فالما فظ على
 اول وجه

اولا اثنا فكونه ثانيا اولى والثانية نون الوقاية **اول** والجواب
 عن الاول ان التكرار والاستشغال انما حصل من اجتماع النونين
 لا من نون الوقاية وحدها فكل منهما علة فاقصة التكرار والاستشغال
 ومجموعهما علة تامه لهما الاثر في ان في مثل اكف نون الوقاية
 لا تكرار ولا ثقل وكذا في مثل يكرمون نون الوقاية فلا وجه لتساويهما
 الى نون الوقاية فان مجيئها لا يحدثها بل هو مع كون نون الوقاية
 فاستويت النونان في ذلك كما بان فلا اولوية لحذف نون الوقاية
 وعن الثاني بان نون الوقاية اذا حذفت فهي محذوفة محذوفة ايضاً لكن
 في التقدير فان ذلك مثل الذكر في الفعل معرب تقديره فلا يلزم محذوف
 فان المحذوف اعم العلامة بما كاتبة لا حذفها العلة وابقاؤها في التقدير
 فان ذلك مثل الذكر على ان نون الوقاية انما هي بها الفرض فلو حذفت
 فهي محذوفة يلزم حذف ما زيد لغرض وعن الثالث ان وجود المؤخر
 بلا اثر انما يلزم لو اعدت نون الوقاية وهو اثر العامل بالكتابة واما مع
 في التقدير فلا يقتضي اثر المؤخر كغيره بل هو عن الجميع ان هذه الادلة
 على تقدير صحة انما نقيد اولوية كون المحذوف نون الوقاية لا وجوبه
 والمدعى هو الثاني فتدبر فثبت ان المحذوف نون الوقاية لا نون الوقاية
 فسم نون الوقاية هي المحذوفة اذ اجتمعت ~~ان المحذوفة مع نون الوقاية~~

وحذفت احديهما كما في قول معد يركب ^{يركب} يرام كما التَّعام يعقل مسكا ^{الغالب} ليسوا
اذا فائني ^{هـ} والاصل فليستى بنون الاولى ضمير الاناث والثانية الوقاية
حذفت الثانية وبه قال المفسر واختاره ابو حيان وفي البسيط انه جمع عليه
لان الفاعل الفاعل في الاولى لا يليق بها الحذف لانها ضمير فاعل وقال ابن
مالك في باب المضمين التسهيل في الفصل المعقولة لنون الوقاية ونون ^{الوقاية}
في الباقية فليستى لا الاولى وفاق السيويني انتهى ^{فوق} في حكمه ^{المبسط}
الاجماع على انها الثانية نظر ثم يلزم سيبويه على هذا حذف الفاعل
وهو خلاف رايه وراي اصحابه ورجح بعض كون الباقية النون الواقية
بانها الباقية في تامر وت وفيه انه قياس مع الفارق لان المحذوف
في نحو تامر في حرف وهو هنا ضمير فاعل وتفصيل هذه المسائل يطلب
من سائر كتبنا ولما انجز الكلام الى الفاصل اراد ان يشير الى بعض ضما
فقال وهو في الفاصل الحافظ وهو النون في البحر داخل في عدد
بنو عداده في بني فلان اي عدلتهم والسمكات جمع السمكة اي النون
في البحر بعيد من السمكات قال في الجمع نون البحر حيث انها انوان ونبات
كما قالوا حوت وهو السمك واحوات وصيبان ومنه الدعاسجان ^{من}
اختلاف النيتان في البحار والغارات انتهى ومنه ذوالنون لقين
ومن ابنه بني اسله الله الى اهل موصل فخر الطول ما ذكرهم فام يدكوا ^{فصله}

بلغ

واقاموا على كفرهم فاسمهم ووطن ان ذلك سائغ حيث لم يفعله الا
غيبضاً لله ونبضاً للكفر واهله وكان الاولى ان يصارهم
 لينظر الاذن من الله في مهاجرتهم فابتلى بالحوت وهو النور وفي
افعال النساء في الجمع المؤنث من الافعال مانع لها اي تلك الافعال
 عن الحركات اي النون اذا اتصل بها لفعل سو كان ماضياً او مضارعاً
 او امره من غير الحركات الاعرابية والبنائية ويصير مبتدأ على السكون
 كاضرن وضرن ونفرن وان نفرن فانها صنعت الفحة البنائية من ضرن
 والاعراب من نفرن وما بعده اما انها صنعت الفحة البنائية من ضرن
 فلما اشتبهت من ان الماضى ينبغي على السكون اذا اتصل به الضمير المرفوع ^{الفتحة}
 واختلفت في سبب التثنية عند الجمهور بسبب رفع الجماع اربع متحركات هي
 هوكة الكلمة الواحدة وهو مكروه وعند ابن مالك بسبب غير الفاعل من
 المفعول في نحو اكرمنا واكرمنا وفي التأ والنون لساواتها لثاني الرفع والـ
 وضعف القلة الاولى بانها قاصرة اذ لا توجد الا في التثنية ^{الضمير} والفتح وبعض
 نحو اطلق والكثير لا ينفذ في اعانه او بان التثنية قد ورد في خبر
 وعلا بط وشجرة واجيب الاول بمنع اولوية مراعاة الكثير هنا كيف ^{افعال}
 من اوزمة التثنية المستكره ولو في بعض الصور وعن الثاني بان التثنية
 خمدل وعلا بط عارض اذا اتصل بجا دل وعلا بط وفي شجرة في كلتا اذلتا

طارية على الاصل انتهى والظاهر كما عليه الكوفيون وابو علي ان حندا في
 الاصل حندا يلا لا نه يطلق على مفردات لا مجموع وفعليل في الاحاد بخلاف الحال
 قال بعض المعاصرين ويرى على الجواب الثاني ان جعل شجرة وامثاله كالميتين
 فهو زفير توالي اربع محركات وضربت وامثاله في حكم الكلمة الواحدة مع ان
 لكل من ضرب حكما مالا يظهر له وجهه فالاول في ذلك ما ذهب اليه ابن مالك
 انتهى اقول الوصف في ذلك ظاهر فان جاء الضمير فاعل للفعل المتعقل
 كالخبر من الفعل لشدة احتياجه اليه ووقعه بين الكلمة المعربة وبين ما قام مقامها
 حركتها الاخرى وهو النون في الامثلة الخمسة وعدم جواز العطف على ضمير
 فصل كما لا يجوز العطف على بعض حروف الكلمة لا في ضربت فزيد بل ما انشأنا
 ولا اباؤنا بخلاف ما في نحو شجرة فانها غير منزلة للخبر وذلك واضح فلذلك
 في التوالي ثم ان في كلام ابن مالك المذكور في تضعيف العلة الاولى نظر من
 الاول ان قوله لا توحد اي العلة الاولى وهي التوالي الا في الثلاثي الصحيح
 صحيح لانها توحد في غير الصحيح بضم كافي المقتل الفاء في نحو رضى وسرو وشوق
 والظاهر انه لما رأى انها لا توحد في الاجوف والمضاعف فان العين منها
 ساكن للاغلال والادغام توهم انها لا توحد في غير الصحيح مطلقا وقد عرفت
 انه ليس كذلك الثاني ان قوله والكثير لا توالي فيه فاعانة اولي معاذة بان
 الكثير ايضا لا التباس فيه فاعانة اولي فان قال لوروى الكثير ثم لا التباس

هذه المعاصر هو الشيخ الميرزا محمد
 الألوثر البغدادي صاحب التفسير الموعود
 بروح المعاني قاله في حاشيته على شرح
 القطر لابن هشام ٥ سنة

مثلة

ولو في صورة قلنا لودعي الكثير يلزم التوالى ولو في صورة وعند عي
 الوجهان وجهان واما انهما منعت الاعراب من بغير فلان
 انما اعرب لمشابهة الاسم ولما اتصل به النون التي لا تنقل الا بالفتحة
 ويح جانب الفعلية على جانب المشابهة يذ الى ما هو الاصل في الفعل اعني
 السائر وعرض بان المعربان صار قدينا بسبب اتصال ما لا يتصل به بل هو
 بناء الفعل المضارع المقرون بحرف التوسيع ولجيبا لفرق بين النون وحرف
 التوسيع بان النون لما اتصلت صارت كالجزء فمقدرا لاعراب لفظا
 داعي الى تقديره لا ندرج الى الاصل وقيل الوجه انها منعت الاعراب من
 هو تركيب معها معنى انما حصل الاقتراح امتنع دخول الاعراب على الكلمة
 الاولى لثلاثين دخول في الوسط وعلى الثانية لثلاثين دخول على كلمة
 اخرى حقيقة فتفي بالحيلة ان النون تمنع الاعراب من المضارع المتصل به فلا يعمل
 في لفظه الجازم والناصب ثقل لم يضر وان بغير كائن قول بغير وقد غفر
 بعضهم بقوله * وما جازم للفعل انما صلب * ولا حكم للاعراب فيه شاهد *
 واعلم ان المصنف اجل الكلام في حالات هذا الاسم ولم يذكرها
 ونحن نشعر بخرج العبارات * الى الصفات الباقية والحالات * ثم فضائلها
 فنقول قد قلنا في شرح قوله معادام مضنوبا فهو مفترق عن ان ناصب
 اما ان يكون فعلا او اسما اصرخا وفصلنا المقال * فيما اذا كان الناصب

فلا من الافعال. واما اذا كان اسما فذلك الاسم اما ان يكون اسم فعل
فيجعله نون الوقاية كما اذا كان الناصب فلا نحو دراكني وتركتني بكذا
وعليكني بفتح الكاف بمعنى اذكرني بجهة القطع واتركني والضم بجهة
فيهما واما ان يكون وصفا نحو صار بحذف التنوين للاتصال بالضمير
قال ان الوصف غير مضاف والياء في محل نصب على المفعولية كما في محل
بالاضافة ولا يفتقر هذا الوصف للناصب للياء عنها بنون الوقاية الا في صورة
الشعر الا في ضرورة كقوله وما ادرى وطئ كل خلق. امساخ في قوح
شاحي. وهو مترخم شرجيل علم رجل قيل في البيت ضرورة اضري وهي الضم
في غير النداء وانتهى وكان جعل شارجح فاعل مسلمي عماده على الاستفهام
وفيه انه مبادى مترخم حذف ضرورة ومسلمي ضمير محذوف اي انت مسلمي
قوح يا شارجح تدبر وخالف هشام في الامرين كون النون الفاصل نون
الوقاية وفي كون ثبوتها خصوصا بالضرورة فقال نون مسلمي نون تنوين
لان نون الوقاية وقال ايضا ان ثبوتها يجوز في الشعر كان يقال زيد ضلني
بكسر الواو وضم الباء ونون قبل الباء وميرده قوله وليس المواقفي لفظ
خائبا فان دعواه لا تثبت فيه لان ال ما نعت من كون النون تنوين فاعلم
الا انها نون وقاية لحقت الاسم ومشدودا للضرورة والياء بعدها
في محل نصب على المفعولية للواف وهو اسم فاعل من واقاني اياه ويريد بضمير

المسمى للمفعول أي ليس من يأتي طلبا للرفع والعطا خائبا واما اذا كان
 حرفا فذلك الحرف من الاضرب المشتهر بالفعل فان كان ليت فتح النون
 لم ينتها على احوالها في الشبه بالفعل بدل على ذلك سماع لهما لهم مع زيادة
 ما في التنزيل باليتني كنت معهم واما الليتي بلانون ففروية وعليه سيبويه
 ولقنانه ابن هشام في التوضيح قال **ـ** مكنته جارا اذا قال ليتني **ـ** اصابته **ـ** فقد
 بعض مالى **ـ** وقال الفراء يجوز اختيار الليتي وليتني وان كان لعل فالحذف
 الوقاية اكثر من الاثبات لها قال تعالى ابلغ الاسباب وانصا لهاها قليل
 قال الشاعر فقلت بحرفي القدم لعلني **ـ** اخط بها قبل ان يضر ما جدي **ـ** وقال
 الاضر **ـ** اربني حوادا مات هرا لعلني **ـ** ارى ما نرني امجيدا لا خلد **ـ** وان
 غيرها وه ان وان ولكن وكان فالوجهان على التواء فالاثبات نظرا الى
 شبهها بالافعال المتعدية في عمل النصب والحذف كراهة اجتماع الاثبات
 فلما تعارض التوجيهان تساقطا واستوى الامر ان **ـ** ثم انا قد قلت **ـ** قبل
 قوله فمادام رفوعا فهو مصلوق ان **ـ** الباء اذا كان اسما فقد يكون رفوعا
 وقد يكون مضوبا وقد يكون مجرورا جميع ما ذكرنا من ثمة الى هنا **ـ** هو
 الباء اذا كان رفوعا او مضوبا واما اذا كان مجرورا فاجاز لها اما اسم **ـ** **ـ**
 وعلى الاقل فان كان كقطا وقد مما اضر ساكن فالغالب اثبات نون الوقاية
 محافظة على السكون ويجوز قليلا الحذف وان كان غير ذلك كفلاحي

وضاربه على القول بان الوصف مضاف فتمتع والطلاق الجارح على المضاف
 منبوع على اللاحق وهو ان العامل في المضاف اليه هو المضاف لا الاضافة ولا الحرف
 لانه قد يكون ضمير متصلا بالمضاف كعلامات والضمير لا يتصل الا بعامله
 وعلى الثاني فان كان من وعن وجب النون محافظة على السكون الا في الضر
 فلا يلحقها وان كان غيرها امتنع كل مبي وفي والله اعلم ثم لما ذكر بعض
 صفات الفاصل جمع الى صفات الباء فقال عاطفا على قوله في اول وصف
الياء وان جرى مجرى الاسماء الخ وان جرى اي الياء مجرى الحرف يكون في اول
بعض الكلمات الغياب والمراد من بعض الكلمات بعض الصيغ من الفعل المضارع
 وهه اربع المفرد المذكور نحو هو يعلم ومثناه نحو يعلمان وجميع نحو هم يعلمون
 وجمع المؤنث نحو ^{هي} تبحرن فان الياء في اوائل هذه الكلمات الاربعة للغيبة
 اي تدل على ان فاعلها غائب اي ليس متكلم ولا مخاطب وهذا من غير قول
 اهل الصرف والاستقفاق الياء على الغائب اي بحسب الشخط الغائب اي بحسب
 المتكلم والمخاطب فنشمل الحاضر الذي ليس متكلم ولا مخاطب فلا يكون الياء
 تستعمل في الله عز وجل وليس يغائب ولا مذكور ولا مؤنث لان المراد بالغياب
 اللفظ فاذا قلت الله عز وجل الله لفظا مذكورا غائبا اي ليس متكلم ولا مخاطب
 وهو المراد بها لغائب وفي اواخر بعضها اي بعض الكلمات لانها تستعمل
 نحو مكي ومكة وامى فان الياء المشددة في اواخر هذه الامثلة تكون بالنسبة

نيد مثالا الى مكة ومدنية وام القرية وقد تكون الباء المفردة للتصغير وهو
الانكار وقد تكون للاشباع وحرف النكاح وذلك كجرحل وازندب
وقد يوقل المصنف ذلك وجه الله تعالى وعلى الثاني اي وعلى كون اليا
ركبة فان الكلام من اول حرف الباء الى هنا انما هو في الباء المفردة فهي
موضوع لنداء البعيد حقيقة احكاما وقد ينادى به القريب وقيل مشتركة
بين البعيد والقريب وقيل بينهما وبين المتوسط وزعم شيخ ابن الجوزي انها
للقريب وهو حرف لاجاءهم واليه اشار المستخرج بقوله وقد ينصل به اي هذا
الحرف الرابع من الكافية وهو اليا الثاني اي الحرف الثاني من الكافية وهو
الالف والمدران الالف قد يلحق بالياء فتصير حرفا من حروف النداء وهو
فعل في الاسماء المناداة بالنيابة عن الافعال تقول يا غلام زيد ينصب
غلام وفي المسئلة ثلثة اقوال الاول ان الناصب انما هو حرف النداء
لانه مسد الفعل ونيابة منابة وقيام مقامه وهو قول المبرزين
الوصفي فقال وليس بعيدا لانه يمال امانة الفعل واختاره المستخرج
انه فعل مقدور وهو ادع وحذف لكثرة الاستعمال ودلا لثرف النداء
وافادته فائدته وهو قول سيبويه واختاره ابن هشام المعنى ان قلت
بين سيبويه والمبرد فان القول بان حرف النداء مسد للفعل يستدل
حسب الظاهر ان يكون نسبة العمل اليه جازا والظاهر ان سيبويه يجوز هذا

المجاز ولا ينكره فلا يتحقق المخالفة بل هما قلت كان المردوم ان الفعل
 المقدر عرل عن العمل وورثه حقيقة ما ألزم في موضع وهو حرف الند ^{المتحقق}
 المخالفة كما لا يخفى ثم وقع الخلاف بين القائلين بهذا القول في صنف الفعل ^{المقدر}
 وفي تقديره وفي تقدير المنادى معاً ما اختلف في صنف الفعل المقدر ^{موضع}
 فهو ان جمعاً قد دونه ادعوا بلفظ المضارع وقيل انادى من النداء النسب
 وفيه ان من قال انه ادعوا لم ير به خصوص انهم من الدعاء بل هو من باب
 التمثيل اي ادعوا وما يرد فيه او يقاربه مما يثبت للمقام وقال الرضوي
 الاولى ان يقدر بلفظ الماضي اي دعوت او ناديت لان الغلبة في
 الافعال الانشائية مجيها في استعمالهم ومجاورة انهم بلفظ الماضي
 واما الخلاف في تقدير المنادى ~~معاً~~ ^{موضع} فهو ان جمعاً فهو ان بعضاً قد دونه
 قبل المنادى كما هو الاصل في العامل ونقل عن سيويه تقديره مؤخر
 وكانه لما رأى ان المنادى مفعولاً لاختصاص من بين المقدر ناسب
 تقديره وتأخير العامل واما الخلاف في تقدير المنادى معاً فهو ان جمعاً
 قالوا بالتقدير ان دعوا زيداً وقال بعضهم الاصل ادعوك بكاف الخطاب
 فاقم المظهر مقام المضمرة وحرف النداء مقام ادعوا وعرض بان ينادى
 الغائب ومن لم يكن مؤجهاً واجيباً بالمراد بالغايب العبد عند
 السامع ندائك وهو حاضر **الثالث** يا واخواتها اسماء افلا

الصواب

ف تكون هي العاملة بنفسها وهو منقول عن أبي علي في بعض كلامه **أول**
من هذا هو القول الأول أي أن ادوات النداء هي الناصبة للفظ أو الحال
لأنها حروف مختصة بالاسماء غير منزلة منها منزلة الحرف وما كان كذلك
فهو عامل قال المحققون إن كل ما لازم شيئا وهو خارج عن حقيقة الشيء
حرف الجر فحرف ادوات النداء إن كان عاملا لا يها ملزمة للاسم
وخارجة عن حقيقتها واسما إذا كان ذلك الحرف نائبا عن العامل إلا
وهو الفعل فإن نيابة عنه تقوية في التأثر فإن فيه اقتضاء العمل من
جهتين النيابة والاختصاص وهكذا الكلام في باب الاستدعاء وما
فإن الصحيح أن العامل في ما ثبت الأزيد وفي ما اليوم فإني ذاهب الأول
لما فيهما من معنى الفعل الذي فاعله عند وإذا جار الحرف التشبيه الغلبة
عن فعل إن يعمل في الحال التشبيه بالمفعول به مذكور في مخوفه
كَانَ قُلُوبُ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَأْسًا لَدَى وَكُفَى الْعَنَابُ وَالْحَشَفُ الْبَا
ومقدّر في مخوفهم زيد زهير شعرا وصاتم جودا فان التقيد
كهير وكاتم فما المانع من عمل الحرف المذكور الناصب عن الفعل
المفعول به فان قيل لا نسلم أن ادوات النداء مختصة بالاسم لأن
دخلها على الفعل والحرف والجمل الاسمية ثابت نحو الأيا اسجدوا
كنت معهم وقوله يا لعنة الله والاقوام كلمة قلت يا ومنه في

منه

مثل الامثلة المذكورة اما النداء والمنادى محذوف او هو المحذوف
 فليس ما اولها بمنادى حقيقة ان قلت قد صرحوا بان حذف حرف النداء
 جازم نحو يوسف عرض واللام وفي حوا حذفه مع كونه نائباً دغذاً لا
 حذف النائب المنوب عنه قلت اولاً ان هذا الكلام يريد على سبيل
 ايضاً فانه يقول بان يانائب صواب ادعو لكن جعل العامل الفعل المقدر وثاناً
 ان النائب محذوف اذا كان له نائب كما في ضرب زيد قائماً فان تقدم
 زيداً حاصل اذا كان قائماً محذوف حاصل فبقا اذا كان ثم حذف اذا صرح
 العامل في الحاصل واقم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية
 فالحال قائم مقام الظرف لقيام مقام الخبر والنائب عن حرف النداء في
 القيسية كون المقام مقام النداء وفي اللام الميم المشددة ان قلت
 لو كان ادوات النداء ناصبة لوجب ان تنفك عن النصب قلت والحال كذلك
 واما المنادى المفرد المعتبر فهو منصوب محلاً وبناءوها للشباهة
 انفكت الحروف عن النصب بلحيلة العامل هو الذي يكون له في العمل
 اقضاء وهذه الادوات لها الامضاء من وجهين كما مر ولا مانع ان ينصب
 من العمل معنى العاملة الناصبة للفظ او لا نقول انها العاملة بالاختار
 وانها بنفسها مع المنادى استقلت كما مر ولا فضل بقدر ادلة استقيا هذا
 القول لانا اذا علمنا ان الجملة هي التي نكتب من كتابنا اسندت احداهما

الى الاخرى وعلينا ان الحرف لا يسند ولا يسند اليه علم بهاتين المقدمتين
 ان الحرف والاسم لا ينظم منها كلام واذا ثبت هذان الاصلان
 باتفاق فلا وجه لمن يقول ان الحرف مع الاسم كلام لانه مخالفة لما علم^{ثبوت}
 اذ يلزم منه ان يكون الحرف مسند اليه ومسند وكلاهما باطل او يلزم
 ان يكون كلاما من غير اسناد وهو باطل فلما لزم منه بطلان احد الاصلين
 المذكورين المتفق عليهما علم انه باطل * اذ ما أدى الى الباطل باطل * اقلبت
 لم لا يجوز ان يكون عاملة بالاصالة ولا يكون هناك فعل مقدّم ولا يكون
 المنادى بضم مع حرف النداء جملة بل بعض جملة مع ما بعده من الكلام فلو
 انما ينادي بكلام يذكر بعد ندائه فالجملة هي ما يذكر بعد النداء
 والنداء مع كمال الفضلات التي تكون في الحرف قبل ان تقطع بان لفظة
 يا زيد قد تم كلامه فاذا قال بعد ذلك عمرو منطلق او جاني زيدا
 كذا كان جملة مستقلة مثله في قولك فعل كذا من غير يا زيد وقد
 القابل يا زيد لا يثبت بل يعلم حضوره او غيبته ولذلك قال المحققون
 ان الوقف على الجملة الندائية جاز ولا ينافي جملة مستقلة وما بعدها جملة
 وان كانت الاولى لها تعلق من حيث كانت تنبهي على المعنى وبالجملة
 ان المنادى مع حرف النداء كلام مستقل فلا يصح هذا القول بل نقول
 ان الاصل ادعوا فلما كثر استعمال حذفوا الفعل فاجب حذفه كثره

لولاه
 بحجته ص

استعماله ووجود حرف نيوب عنه ويدل عليه محله وحذف الفعل
لما يدل عليه نيوب عنه ليس يدلج في اللغة بل وقع كثير وليس المعنى بكثرة
الاستعمال في ذلك وفي ذلك مثله انهم تكلموا به على الاصل كثير ^{انهم} خففوا
لان ذلك تستلزم وجوده في كلامهم كات وانما المعنى انهم علموا انهم
استعماله ففعلوا ذلك به من اول امر ان قلنا انهم الواصفون لا صطلحا
وان قلنا ان الله تعالى علمهم ذلك فوضح كما لا يخفى فغدا يا زيد حلة
تامة وكلام بحسن السكوت عليه وحرف النداء قائم مقام احد جزئ الجملة
وهو الفعل وحده والفاعل مقدر ولا يمنع سد مسد هاجبها الا
فيه لتأخلا ان ما سد عن حرف النداء انما هو في العمل ولا عمل للفاعل
لا يمنع من جهة ان الفاعل بمنزلة الجزء من الفعل فكان سد مسد هاجبها
وقول عصام الدين ان الحرف لا يقوم مقام الفعل في افاة منهاه حتى يستقيم
عن تقديره فهو انما يقوم مقامه في العمل فلا بد من تقدير الفعل والفاعل
حسبا غير معصوم عن الخطا هذا كله ظاهر في الكلام في تضعيف القولين
الآخرين فنقول اما قول مسيوه فقيه المخالفة للنظام لا يجمع بين
حرف وفعل يدل على معناه لا باظهاره ولا باضماءه ولو جاز ذلك لثبت
ما ولي ليت وكان باثني واشتهر في الاجماع على امتناع ذلك كالة على فساد
اضمار ادعوا واما قول ابى على فقيهنا ولا ان هذه الكلمات لا يستقيم

تكون اسما افعال لان اسماء الافعال لا بد لها من مرفوع ولا مفعول ههنا
فوجب ان لا يكون اسماء افعال فان زعم زاعم ان الفاعل مضمرة فيها مثله
في نبيذ رند واشباهها فاجواب انه لا يخالو اما ان يكون لغائب
او مخاطب او متكلم لا جائز ان يكون لغائب لعدم تقدم ذكره وللمعنى
عليه يفي ولا ان يكون لمخاطب لا نه ليس المعنى عليه اذ لم ير ان المخاطب
هو الداعي وانما المراد انه المدعو فلا يستقيم ان يكون فاعلا مع كونه
واقعا عليه الفعل ولا ان يكون المتكلم لان ضمير المتكلم لا يكون مستتر في
اسما الافعال ان قلت كيف لا يستتر فيها ضمير المتكلم وقد قالوا ان اق
مبني انفع او تضرعت وضمير المتكلم مستتر فيه قلت ان اق صوتك اسم
وهو مثل اخ بفتح الهمزة وسكون الخاء المعجمة فانه صوت يقتضى الطبع التلطف
به عند عرض الوجع له وبهذا الاقتضاء صارت هذا اللفظ دالا على هذا
المعنى اى الوجع فلا تتر عليه منسوبة الى الطبع كما ان صدور اللفظ من
اليرافق ولم يقل احد ان اخ اسم فعل بمعنى اوجع فهذا القول في اق بعينه
واو ابغ فان الاصل عند يقال عند الفخر والقلق من الغم والثاني عند
الوجع فليس اسم فعلين فافهم وثانيا ان اسماء الافعال ليس بها ما هو
اقل من حرفين وهذه الحروف من جملة الهمزة وهى حرف واحد و
ان يكون الهمزة اسم الفعل بطل البوة اذ لا فاعل با لفتى لان الجميع

واحد باتفاق فاذا وجب ان لا يكون بعضها اسم فغل وجب ذلك في البنية
 وجواب الرضى غير مخرج ^{المفاد} وقضيل الكلام في تمام النقض والامر في شئ
 كتبنا المنشئة بين بين الاقام وعمل مقابلية مقابله هذا الحرف الذي حصل
 من اتصال الالف بالياء اي مقابله لفظية باوهواي اي على هذا المنوال
 اي لفظية باوهواي مستويان في العمل يقال هم على منوال واحد اي استوي
 احكامهم يعني ان حرف النداء واي كذلك فقلان النصب في الاسماء ^{المنارة}
 محلا كاي رب اولفظا كاي ربنا وقد الف الحرف في هذه المسئلة ~~فلا~~
 وما العامل الذي يتصل اخره باوله ويعمل معكوسه مثل عمله ^{والعقل} وذلك العمل
 يافانه حرفان فافانه متصل باوله ومعكوسه اي وهواي حرف نداء وقد
 المعكوس اي اي المفتوحة الهنقة الساكنة الياء حرف تفسير للمفردات ^{عنده}
 صحتها اي ذهب والحمل نحو وتبين في لطف اي انت مذنب وقد يكون
 اسم استفهام مخفيا من اي المشددة كقوله تنظرت نضرا والسمكين
 ايها ^{عليه} من الغيث استهلت مواطره ^{ولما} كان اي الكنية من الهنقة
 والياء محتمل اوجهها وذكر وجهها منها وهوقع الهنقة وسكون الياء
 الخفيفة اشار الى ذكر وجهين اخرين بقوله لكن اي لكن لفظ اي قد ^{لشد}
 باثره مع كون هنته مفتوحة ويدخل في سلسلة الاسماء ^{فيا} على
 اوجه شرطها او اياما ندغوا فله الاسماء واخرات اي الشيطنة من وما

ومتى و ايان وابن وحيثما و الى واستفهاما نحو ايتكم زادته هذه ايماناً و
اى الاستفهامية كقرب وابن ومن وما وغر وذلك وهذه قد تخفف
كما مر و موصولة نحو لنتزغن من كل شيعه ايتهم اشد واخرات اى الموصولة
الذاتية وفروعها والى وفروعها ومن وما وذو الطائفة و اى بالوجه
الثلاثة المبرورة تختص بين اخواته المذكورة بالاعراب فاخواتها من اسمها
الشرط واسماء الاستفهام والاسماء الموصولة مبتدئة لشباهتها بالجرم
وهو بعدهما من بين الاخوات معينة شرطية كانت واستفهامية و موصولة
وفى اى الموصولة تفصيل محيل يطلب من محله والوجهان الاخران
ان يكون وصلة لانداء ما في ال نحو يا ايها الجيد ان يكون والى
على معنى الكمال فيقع صفة للتكثرة وحالا للمفتر نحو زيد رجل اى رجل
اى كامل في صفات الرجال ومردت لغير اى رجل وقد يلج وهذا الوجه
من الوجهين الاخرين و اى ح بكسر الهزة وسكون الياء الخفيفة ويلج من
يلج ولو جاء دخل اى يدخل اى في رتبة الحروف والروى بالكره في رتبة
عرب لشد به التمام كل عروة رتبة بالكره والفتح واذا دخل اى بتفتحة الحرف
وصاد منها في رتبة عدد اخواته الستة وهي نعم و بلى و اجل و خير و ان و اجل
وهذه هي الاضرب الجوابية الموجبة اى المقضية وجوبا للايجاب ولذلك
سميها جمع منهم ابن الحاجب في حرف الايجاب واقول ان ازيد

ايجاب النفي السابق اى جعله مثبتا وموجبا بالفتح لم يتناول ^{هنا} نعم محو
 فانها مقرونة لما سبقها اى محققة لضمونه سو كان الكلام الست
 خبرا واستفهاميا وعلى التقديرين مثبتا او منفيما ففي جواب قام زيد
 واقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب ما قام زيد والم يقم زيد بمعنى ما قام
 زيد ولم يقم زيد ففى لا ينقض النفي السابق بل نفيه وان اريد
 اثبات ما قبلها اى نفيه وتحقيقه كما هو نفيها او اثباتا لم يتناول
 فانها لا تقر بالنفي بل تجبر وتتقصر وتجعله اثباتا سو كان خبرا
 عن الاستفهام كى في جواب من قال ما جاء زيد اى قد جاء او مقرونا
 به ففى اذن لنقض النفي الذى بعد الاستفهام كى في جواب الست
 برحيم قالواى بل انت ربنا والظاهر ان تسميتها حروف الايجاب من
 باب التعليل قائل ولما فرغ من بيان صفات الحرف الرابع من ^{ذلك} ^{الاسم}
 وهو الياء شرع في ذكر صفة الحرف الخامس وهو الهاء فقال ومنها
 اى ومن جملة حروف ذلك الاسم حرف وهو الهاء على ما شرع في صد الاستفهام
 من ان الاسم المستخرج عن لفظ كافيه بالوقف على نائه بابدالها معدود
في الضمائر المتصلة من الاسماء غالبا المشتركة بين محل النصيب والجر كذا
 المتكلم وكاف الخطاب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره وقد يعيدى هذه
 الحروف وهو الهاء في نوع الوقف نادرا فيكون هاء سكوت وغيره سكوت

فأدام هذا الحرف الخامس في الضمائر من الأسماء مدرجا وعن نوع الحرف
مخرجا أي ما دام الهماء واسما ضمير متصلا فهو متبني لفظا على الحركة لا على
السكون وليس بحيث جواز الحركات الثلاث فيه بل هو عن الفتح عرى
وبالحذف أي الكسر والطلاق الحذف عليه غير ثابت على الصحيح والكوفون
يطلقون القاباحد النوعين أي المعربات والمبتدئات على أصل الاسم
مطم ولعله جري عليه والضم حرقا وأجمال المقال أن هو ضم الهماء
وقع الوار من الضمائر المرفوعة المنفصلة ولا يحذف واؤه وإن كان
في آخر الاسم وقبله ضمة لقلة حروف من القدر الصالح أي من القدر
الذي يصلح أن يكون ذلك كله وهو ثلثة أحرف حرف يبتدئ به وصف
توقف عليه وصف يتوسط بين المبتدئ به والموقوف عليه وقوله
فبيناه كثير في رحلة قال قائل لمن جبل رخوا ملاط نجيب ضرره ولا
فبيناه هو عنهم تحذف إذا تعاقب هو بشئ آخر أي انقلبه
تعاقبا حتى يكون هو كجزء منه وعاما لغيره بوجوب كونه ضمير متصلا من
مضاف كذا وحرف جر محذوف أو فصل كعلم فيما قرأ التعااقب لا يشترط
هو البلاء فإن اللام فيه ليست بمجانبة مع هو على ذلك التفسير وبعد
يقول الهماء مضموما على حاله قبل الحذف محذوفه وغلامه وضربه إلا إذا
كان ما قبلها مكسورا أو باء ساكنة فأنسخ بكسرة لا يلزم الخروج

من الكفر الحقيقية في الأول ومن التقديرية والثاني إلى الضمة الحقيقية
 خوبة وفلاسه وعليه ولربه وإما ضم الهاء في ما أسانيد إلا الشيطان
 وعليه الله على قرآنة عاصم في رواية حفص فلعاده على لغة الحجاز فأنهم يقولون
 ضمة الهاء على الأصل وإن كان ما قبلها ياء أو كسرة فيقولون فهو ولا هو
 وإما حذف الواو فيهما فلعاده على مذهب الجمهور إن قلت ما وجه قرآنة
 الهاء على هذه اللفظة بالضم في خصوص أسانيد وعليه دون سائر الحكماء
 القرآنية قلت إنما أسانيد فلان كالماء فيه يلزم اجتماع كثيرين وياؤ
 ثقيل وإما عليه الله فالحاصل التقية للفظ الجلالة إذ لو كثر الهاء على
 الأصل لحصل له الترفيق ونظيره التاء الله على قرآنة من قرء بفتح الميم على
 فانه لما سقطت الحزقة في الدج والتف ساكنان وهما الميم واللام صولا
 مع أن الأصل في تحريك الساكن الكسرة الفحة محافظة على نقاء التقية في اسم
 الله الكريم وقيل في توحيد ضم الهاء فيهما لعاده للجل على خوضه وتام الكلام
 لهذا المقام مذكورا في كتابنا لم يملوك الكلام ورسالتنا المعروفة في عليه
 وما أسانيد فليطالع ثمة إذا عرفت ذلك فلهلك مراد المستخرج من قوله
 فيخفف أي ينكسر الهاء إن كان الأربعة من الحروف الحارة معكواوه في فعل
 والياء والى خوفه وعليه وبه واليه ينكسر الهاء في الجميع لكن مع الأشباع
 في الباء بدونه في الثالثة الأخرى ووجه الكسر قد مر في مقام ما دام الحنة منها

منها أي من الحروف من الجارة مدخولا وهي من وعن واللام ورب والكاف
إذا دخلتا شذوذاً عليه كما في بعض الأشعار نحو منه وعنه وله ورب
قبة دعوت وكه ولا كهن يضم الهاء في الكل لكن بلا اشباع في من وعن
ومن مع في الثلاثة الأخرى وأما الباقية من الحروف الجارة ومذومند
والتاء والواو وحى فحرف الظاهر فقط فلا تدخل على الضمة فلذلك
لم يغير من حركات الهاء معها فتدبر ومتى صار ذلك الحرف وهو الهاء
بالحرفية موسوماً ومن الاستمارة وما يقابل على أوجه الأول أن يكون
حرفاً للفتحة وهو الهاء في آياه فاصح أنها حرف مجزئ معنى الفتحة وإن الضمة
أي وحدها الثاني المبدلة من هزة الاستفهام كقوله فإني صوّجتها
فقلن هذا الذي مفتح المودة غيرنا وجفاناً يعني إذا الذي وهذه ليست
بأصل فالتحقق أن لا يقدم مع أنه عيمل أن يكون الأصل هذا فحدثت
الألف الثالث هاء التانيث نحو رصه وبه في الوقف وهو قول الكوفي
زعموا أنها الأصل وإن التاء في الوصل يدل عنها لما راوا مشابهاً
للألف وعكس ذلك البصريون وهو الحق وما زعموه هؤلاء ليس بشيء
لأن التاء في الوصل والهاء في الوقف والأصل هو الوصل لا الوقف وهذا
تلحق الفقل لتانيث فاعلم فتكون ساكنة لأنها إنما تلحق بالماضي وهو
متبقي فوجب أسكانها وقد تلحق الحرف كيند إذا كان المحرور بها مؤنثاً

كقوله ووجه ومية من غير رام وقوله باصا صارت انسان حسن جوران
 يريد فائده بالانسان المؤنث وتلحق ثم اذا عطفت بها مقنة على مقنة
 لا مفسر على مفسر وقد دخل في الاسم للايدان بان ما دخلت عليه نفسه مؤنث
 بخلاف القى في الفعل فانها للايدان بتاينث فاعل ما دخلت عليه التاينث
 في الاسما المشتقة كالتي لا ترى انك اذا قلت مروت باسرة نائمة فانما
 لان الفاعل المضمرة قولك نائمة مؤنث فهو بمثابة قولك مروت باسرة فانما
 واما في الاسم الجامد كاسرة ورجلة وعلامة وانسانة فدخلها قليل
 الرابع هاء المبالغة وهي الداخلة لتوكيد الصفة ككسابة وعلامة فهذا
 تفيد مبالغة في الوصف واليه اشار بقوله فقد يتصل اي ايتها بعض الكلام
 لا فادة المبالغات والمرب بعض الكلمات الصفة التي على وزن فعال
 كعلامة وفاعل كروية او مفعال او فقول كفوقية والفرق بين روية و
 ان التاء في الثاني لتأكيد المبالغة لمحصل اصلها بالفظ فعال قبل دخول
 فان فعلا المشددة الخ التاء فان فعلا للمبالغة في فاعل وهكذا فقول
 ومفعال قال ابن مالك فعال او مفعال او فقول في كسرة عن فاعل بدل
 الثاني الاول فانها تدل على اصل المبالغة فيليس اي ايتها المذكور من
 الاوصاف اي التي موصوفاتها مذكورة حالية المؤنثات اي علامتها والحلية
 بالكماليين بعضهم مصنوع المعدنيات او الحجارة ونقير منه كلام الوصف

لثلاثين من نقص الغرض لوصلك الأول انتهى أقول ومن جعل الهاء هاء
 التكت يلزم ثلثة امور ضعيفه الأول ما ذكرناه من التشبيه بكيفية التشا
 وصل هاء التكت والحاقتها بما ليس بموقوف عليه من قوله فاولئك هم الفاسقون
 جواب الشرط ولا يوقف على الشرط دون جرأة الثالث تجر بك هاء التكت
 وهو ما يلزم للسكون ايما يكون وعلى ما ذكرناه لا يلزم الامر واحد وهو
 ذلك دون الامرين في الظاهر فالمراد بذلك هو الوجه كما لا يخفى وهذا
 المذكورات صفات جميع صرف هذا الاسم قد شرحتها انا لك قسما
 قسم وفصلتها لك في هذه الاسجاع القارعة للاسماء بقضايا
 جيدة شافية وقررتها لك تقريبا واقيا وضحيتها انا بالمعاني الفاتحة
 والمباني الرائقة ايضا كافيا وصررتها لك تحريرا صافيا وسازيدا في
 التوضيح مما يقارب التصحيح وانا انشاء الله اشرح لك ما يزيد وافضل
 ما يفيد وأصرح لك ما اليرشيد حسن تحرير وتعبير لعون الله الملك
 القدير فاقول انه اي ذلك الاسم المستخرج عنه وهو الكافية طرف
 اي صار ظريفا بحرف خض با لظيفة من بين اخواته فلم ان ذلك الحرف
 من الحروف الحارة وانه في فانه الذي خض با لظيفة الحقيقية مكانه او
 زمانية نحو قوله تعا غلبت الروم في ارض الارض وهم من بعد عليهم
 سيغلبون في بضع سنين ففي الاولى مكانية والثانية زمانية وما اظهر

ادنى ويضع مكتسبة من المضاف اليها فان ادنى اسم تفضيل ويضع اسم
 لما بين الثلث الى التسع او المجازية كذلك نحو ولكم في القضا صوره ^{تجارية}
 الظرف هنا بسبب كون الظرف والمظروف معنيين ومن المكان ^{خلت} ^{خلت}
 القلنسوة في راسي لان هنا قلبا لان القلنسوة ظرف والراس مفعول
 ولكن لما كان المناسب ان يحرك بالماضوف نحو الظرف وههنا الامر
 قبل الكلام رعاية لهذا الاعتبار ان قلت الظرف في قوله تعالى ان المتقين
 في جنات ونهر حقيقه بالنسبة الى الجنات ومجازية بالنسبة الى النهر
 فيلزم استعمال كلمة في معنيها الحقيقه والمجازي فما وجه عند القائل
 بمنع ذلك من لحاق الاول قلت يحمل تقدير مضاف مجازي الظرف
 شامل لهذين الطرفين اذ في نعيم جنات وهن القضايل بطلين ^{من تحله}
فان كان الاولى ان الظرف المستفاد من في ظرفه مطلقه بمعنى انه لا
 لها يكون المظروف اول الظرف ووسطه او اخره لا شرا الى الثلث ومعناه
 فلو قلت اشترى دارا في الكوفة لا يقتضي شراها في داخلها مطم وفيها
 الدور والخارجة منها المتصلة بها نظرا بل يوزم خروج عن الظرف او كونها
 للظرف المجازية ومثل ذلك لو قلت اشترى دارا في الكوفة بالبيع لا
 ايضا للظرف نعم يحمل الفرق وسنا والى الدور والخارجة منها المتصلة
 بها ههنا حملا للباء على الا لصاق الحقيقه او المجازي فتدبر **الثانية**

ان الاصل في لفظ الخصوص وما يتفرع عليه ان يستعمل بادخال الباء على
 ماله الخاصة فيقال حص المال زيد اي هو له دون غيره ولكن شاع في
 العرف ادخال الباء على نفس الخاصة كما قالوا حص الاسم بالجر مع ان الحصة
 خاصة الاسم وفي قوله حص الظيفة لا يصح احد الاستعمالين اما الاصل
 فلوجهين الاول ان كون في خاصة والظيفة ماله الخاصة خلاف الظاهر
 فان الظاهر عكس ذلك الثاني ان خاصة الشيء عندنا ما لا يوجد به
 ذلك الشيء ويوجد ذلك الشيء بدونها ولقطة في توحيدها بل من الظرف
 فان لها معاني اخرها المصاحبة والاستعلاء والتعويض ونحو ذلك واما
 الفرحي الضم وهو ان يكون الظيفة خاصة في فلان الوجه ان لا توجد
 الظيفة بدون في مع انها توجد بدونها كما في البا وفي حرفان ^{مؤن} مؤن
 للظيفة ولغيرها ههنا بالنسبة الى الظيفة مراد فان ضم ذلك
 بدعوى ان الظيفة انما هي في دون غيرها فلا توجد بدونها
 فصرح الله ببدل الباء بمعنى في الق للظيفة اي في بد رفقت الباء
 بمعنى حجازا وهذه الدعوى لا دليل عليها بل القبول على ما قلنا
 سابقا فاقابل وهو في ذلك الحرف الذي ظرف به الاسم المستخرج من
 كمال ظهوره كما قلنا بعض لفظ الحرف في حد ذاته فان لفظ الحرف ^{مفعول} اسم
 بعضه واوله حرفان الميم والخاء واصله الياء المدغمة فيها ولفظ

ايضا قوله الكاف والالف واخرهما ويذمها في ذلك ظاهرة
 ان نقصت من عدد حرف رابعة اي رابع الكافية وهو الباء وعدة حشرة
 عدد موجبات الانقصال اي ما يوجب اتيان الضمير مفصلا فان وضع
 الضمائر للاختصار والمطعم في الكلام الاتري ان اكثر بعد رابعة عبد الله
 احقر من اكثر عبد الله فاصل الضمائر المتصل المستتر لا حشرة
 الباء لكونه احقر من المتفصل فتا مكن لا يعدل عنه فلا يوق علم ان الالف
 علمت مثاله مفعول احقر من لفظا ولا زيد علم هو لان زيد علم باستا
 الضمير ممكن واما قول حميد: اثنت عيسى قطعت اراكاه البياض
 بلغت اياكاه وقول بعض الاصوص: كانا يوم قرى انما تقتل ايانا. وقول الهذلي
 بالبلدث الوارث الاموات قد ضمنت اياهم الارض في دهر الدهاء
 وقول نباد: وما اصحاب من قوم فاذا كرههم الا يزيد لهم حبا اليهم
 فالجميع اذا نكح الانقصال فيها للضرورة وفي قول بعض الاصوص كلام
 سكا وفي قول زياد وجوه زائدة لا باس ان تذكر المشتملة على الفائدة
 الاول ما ذكره ابن مالت وهو ان الاصل يزيدون انفسهم ثم صار ينون
 مخذوف المضاف ثم فصل الضمير الفاعل للضرورة واخر عن ضمير المفعول
 ومتشابه قد يلزم مضاف من ظن ان ضمير الفاعل والمفعول مستعمل واحد
 والاصل يزيدونهم وراى انه لا يتعدى فعل المفعول المتصل ضمير

في غير باب ظن وفقد وعدم لا يبق خبرته ولا نصحت في قوله على حذف المضارع
 كما في نحو واضم اليك على وجه وفيه نظر فظهر وجهه من الوجه الا ان الثاني
 ما قاله ابن كيسان وهو ان الاصل يزيد ونعم بلا نقادير مضاف فلما اضطر
 فصل الضمير المرفوع واضر من المنصوب الذي هو المفعول الاول لا يزيد ^{المفعول}
 ما صحت قوما بعد قوما فذكرت لهم قوما الا بالقرافي الشاء عليهم حتى
 يزيد واقوى حبا الى حيث لم اذكرهم عند غيرهم لسوء حفظا للمعنى ^{التي}
 مشروعا قيل فيه نظر لان الشاعر كان متمكنا من ان يقول لا يزيد ونعم ^{حس}
 اليهم ويكون الضمير المنفصل مؤكدا للفاعل فلا يكون الفصل ضرورة
 اقول ليس الضرورة عند الجمهور اضطراب الشاعر الى شق بحيث لا يجد ^{عنه}
 خلاصا كما يقول ابن مالك بله عندهم ما جاع في الشعر لم يجز في الكلام
 سوء اضطراب الشاعر اعم لا وهو الصحيح اذ على المعنى الاول لا يتحقق الضرر
 اصلا اذ ما من الشيء الا ويجد الشاعر عنه خلاصا ويمكنه تغييره والقيس
 عنه بما هو القياس فافهم الثالث ان يكون فاعل يزيد ضمير مترا في عا
 اعلى الذكر المفهوم من قوله فاذا ذكرهم على حذف قوله تعا اعدوا هو اقرب
 المتقوى ويكون هم المنفصل الواقع في اخر البيت فاكيدا لهم المنفصل
 ولا مانع لجواز ان يؤكد كل متصل بالرفوع المنفصل قال * وهو ضمير المرفوع
 الذي قد انفصل * اكتبه كل ضمير متصل * وهذا وجه لطيف خال عن

التكلف. وفيما لم تذكره عن القياس تخلف. وبالحمل لا لبوغ الفهم
المنفصل الا لتعد والمقتل وتعدده في ستة مواضع الاقل ان يتعد
المضمير على عامله ولا يكون الا مضمونا نحو اياك عندك انه اذا تقدم على
عامله لا يمكن ان يتصل به اذا الاتصال انما يكون باخر العمل لان الضمير
المتصل كالجزء الاخير من عاملة فاذا لم يكن قبله عامل بل كان مؤخر
فكيف يكون كالجزء الاخير الثاني ان يكون العامل محذوفا اما لكونه
مفسرا لكونه محذوفا اياه ضمير يكرهه او بغيره السؤال جوابا لمن
قال من اضرب او غير ذلك والوجه انه لما حذف العامل لم يوجد في اللفظ
ما يتصل به قبل ويدل على ان يراد حذف عامله دون اذ لو حذف فلما
لم يخرج عن الاتصال لقولك زيد اضرب فانه في تقدير ضربت زيد
فلم يخرج الضمير عن عامله عن الاتصال انتهى ان هذا مع ما هو
فان الكلام في انفصال الضمير عن الكلام لا في التقدير ثم قيل ومن
عامله لكونه مفسرا لكونه قوله. اذا انت لم تنفع فضر فانما. ويح
الفتى كما يضرب وينفع. وقوله. اذا انما او من علمت علم يكن. لقائت
الامن من وراء وراء. وقوله. اذا انت لم تنصف اخاك وجبت
على طرف المحرمان ان كان عقيل. اذا التقدير ان لم او من فحذف او من
وانفصل الضمير الذي كان مسترا والتقدير العقل من جهة ان

الظرفية لا تدخل الا على الجملة الفعلية **اقول** وفي مثل ذلك وجهات
اضرب الاول ان يكون انما مبتدأ والجملة بعده خبر له بناء على ما اجازه
الاختش ومن يتبعه من دخول اذا على الاستميه اذا كان الخبر جملة فعلية
كما هنا **الثاني** ان يكون تأكيد الضمير المحذوف مع عامله والتقدير
له او من انا بناء على حوا حذف المؤكد وبقاء التأكيد كما بقوله من خليل
الموضع الثالث ان يقع فاصل بين الضمير وعامله لغرض لا يحصل بالفضل
بينهما وهذا ايضا في فصل الضمير لان الفضل ينافي الاتصال ويتركز في
الغرض وذلك في مواضع منها ان يكون تابعا اما تأكيد نحو اسكن انت
ونوصل اعطيتك نحو جاني زيد وانت او غيرها ومنها ان يقع بعد
وانما قصد التخصيص نحو ما صيرت الاياك وانما قام انا ومنه قول الفرزدق
وانما يدافع عن حسابهم انا او مثلي ومن الوقوع بعد الا قوله قد علمت
سلي وجاراتها ما قطر الفارس لا انا ومن الوقوع بعد انما قول بعض
المتقدم انما يقبل ايانا فانما فضال الضمير لتقدير الاتصال بالفضل
لغرض فقال الزمخشري ذلك شاذ او تكليف ضرورة الشعر وفيه نظر طاهر
ان يلى اما نحو جاني اما انت او زيد والغرض منها افاة الشك من اول
الامر ومنها ان يكون ثاني مفعولي اعطيت اعلمت ويورث اتصال الضمير
التباسب بالمفعول الاول كما اذا اجبت عن المفعول الثاني في اعطيت

زيد اعطيت زيدا اياه عمر ولا يجوز ان يقول الدف
 اعطيته زيدا لانه ما ليس المفعول الثاني بالاول وان يلبس كما اذا جرت
 عن المفعول الثاني في اعطيت زيدا درهما فالإصالة نحو الدف اعطيته
 نداء درهم اولي والاصطلاح جائز توطئة لزالة الالتباس في المفعول
 الذين حصل منهما اللبس بالاصطلاح اعطيت زيدا عمر والموضع الرابع ان
 يكون العامل معيونا لا مستناع اتصال اللفظ بالمعنى نحو انا زيد الخامس
 ان يكون العامل صفا والضمير المفعول له مرفوعا اذا الضمير المرفوع لا نصب بالحل
 لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب بخواني وانك وذلك نحو ما انت فامسا
 لا يقال الاولى ان يقال والضمير المفعول له غير محروم ومنصوب فان
 قولكم والضمير المفعول له مرفوعا لا يخرج ضميره فانه مرفوع المحل كما انه منصوب
 المحل لانا نقول المراد بالرفوع ما هو ضمير مرفوع في الاصطلاح باب المنصوب
 السادس ان يكون الضمير مسددا ليه صفة جرت على غير من هو له فانه لو
 لزم انفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الا لتياس في بعض الصور
 كما اذا قلت زيد وعمر ضاربه هو فانه لو قيل زيد وعمر ضاربه اليتس
 على السامع ان الضارب زيد وعمر بل يتيبادر الى ذهنه انه عمر ولانه
 اقرب الى الضمير المستتر بخلاف اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير
 على اخلاف الظاهر يعلم ان مخرجه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد

والاحاجة اليه واذ قد وقع الالتباس فيه لا طريق الباب ان قلت
 الموضوع السادس من مواضع الفصل لغرض وهو رفع الالتباس فما الوجه المذكور
 مستقلا للذكر قلت من جهة ان الفصل يجب فيما لا يلتبس به كما عرفت فلا
 يكون واخلاف مواضع الفصل لغرض اذ لا عرض للفصل فيما لا يلتبس فثامد
 فان هذا مقام استصعاب الاعلام فلم ان موصيات الانفصال تستمر
 فان نقصت الستة من العشرة وهو عدد الباء بقية اربعة وهو عدد ما نفا
 حذف حرف النداء اي با خاصة فانه الذي حذف لان المطلق من حرف
 الى الفرد الكامل ووقع في عبارة بعض القدماء بما يوهم حوا حذفه وطم
 قال ابن بابشاذ في شرح الجمل بعد ذكر حروف النداء وهذه الحروف
 يجوز ان يات بها مع المنادى وحذفها الا فيما استثنى انتهى وكذلك اي كصنع
 صنع ابن مالك في منظومته قال السبوطي وكل منادى غير استثنى
 قد يجرى من حرف النداء بان حذف انتهى لكن غير واحد من النحاة
 على ان الحذف مخصوص بالانها اعم واغلب في الاستعمال والحذف نوع
 من النقص فينبغي ان يكون فيما كثر وهدد لانها قل فحذفها مع القرينة
 نحو يوسف عرض عن هذا استغنى لكم انها الثقلان الا في اربعة مواضع
 الا في اسم الجنس ونعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرب به كقول
 اولا كيا رجلا رسوا كان مفردا كما رسوا مضافا كبا غلام فاحصل

صنع ابن بابشاذ في منظومته قال السبوطي وكل منادى غير استثنى
 قد يجرى من حرف النداء بان حذف انتهى لكن غير واحد من النحاة
 على ان الحذف مخصوص بالانها اعم واغلب في الاستعمال والحذف نوع
 من النقص فينبغي ان يكون فيما كثر وهدد لانها قل فحذفها مع القرينة
 نحو يوسف عرض عن هذا استغنى لكم انها الثقلان الا في اربعة مواضع
 الا في اسم الجنس ونعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرب به كقول
 اولا كيا رجلا رسوا كان مفردا كما رسوا مضافا كبا غلام فاحصل

والعلم والحق

مضاد عاله كباضا ويا زيدا عنيت بهذين واحدا بعينه ولا متبل
في التعليل ان نداع اسم الجنس لم يكن كثره فنداء العلم ولو حذف منه
صرف النداء لما سبق الذهن الى انه منادى ان قلت هذا التعليل
يقتضى اختصاص الحذف بالعلم ليس كذلك قلت ظاهره ذلك لان
غير العلم من المعاف وان لم يكن كثره العلم الحق بالعلم المنبسط منه
بينهما وقد يقال في التعليل لا يجوز الحذف من النكرة لان حرف
وهو بائنا يستغنى عنه اذا كان المنادى معدا اعليل متنبها لما
تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة ولا من المعرفة المتعريف بحرف
اذ هي اذن حرف التعريف وهو لا حذف مما تعرف به حتى لا يظن نفاثه
على اصل التنكير على ان با مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب هدم
حذفه اولى هذا هو الصحيح واجاز بعضهم الحذف في النكرة والكوفون
في المعرفة مستكين بقولهم اطرق كرا. **واقند محقق** واصبح لبيل
وهو عندنا شاذ. وهذه الامثلة الثلاثة امثال اما اطرق كرا مثل
ضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه ونماطة اطرق كرا اطرق كرا
ان النعام في القرى والاطرق ان يطأ طأ غنقه وينظر بصره الى الارض
يقال اطرق اى سكت ولم يكلم وارخى عنيد بنظره الى الارض
مضم كرا ان فترضم غير العلم. **شلا** وذاخر هو ذكرى الحبارى طأ

طويل العنق بق له ذلات اذا اريد اصطباذه اى تطاؤا وحقق غنقات
للاصيد فان اكبر منات وطول غنقاوه النقام قد اصطبت وجملت
الى القرى واما اقد محنوق مثل يضرب رغبيا للشخص على غلبه نفسه
من الانى والورطة الشدة واصله ان شخصاً وقع فى اللبل على
نما وقع عليه خنقة ووضع اصابعه على قومه ولم يقبله فقال انت
محنوق اى عطفتة لتسلم عليها واما اصبح ليل مثل في شده طلب
الشيء وقبل مثل يستعمل المغموم فالله اشرف امر القيس من وقع
عليها ره مفضلة فسألها عن السبب فقالت انتك تقبل الصنك^{خفيف}
لجسر سبرع الارادة بطى الافاة اى صبحا وادخل في الصبح بالليل
الموضع الثاني المندوب وهو المتفجع عليه حقيقة كقوله وقتني
بامر الله بالجراد وكما من الندبة وهى اعلان المتفجع باسم من فقد
لموت او فنية وهى من كلام النشأى الغالب بالفرص منها الاعلام
لعظمة المصائب ومن ثم لا يندب الا الموقوف واما وامن حفرة يترى وفل
فهو فى قوة واعبد المطلباء اذ من المعلوم ان من حفرة يترى من هو
المطلب الموضع الثالث المستغاث وهو كل اسم نودى الخاص من شدة
او يقين على دفع مشقة كذا قيل والراس من قوله لخلص المندى بالفتح
مستغلا بلا اعانة من المستغاث له او من غيره فلا يكون مفاد الجانبين

فيلزمه ضمير الخطاب وينافي ضمير الغيبة والتكلم لا يني باانا ولا باهو ولا يا
 ولا يا اياه لجماعا ولا يا انت ولا يا اياك على الصحيح ونحو يا اياك قد كنهيتك
 يا فيه للتنبيه لا للتداع وياك مضموم بفعل بغير المذكر وما يظهر
 من بيت ابن مالك لا هو خلاف الاجماع قال المردى في شرح التسهيل قوله
 بعض الصوفية يا هو ليس بيا على الكلام العرب وقال شعبان في الغيبة ولا نقل
 عند النذري يا هو نداء ليس النخاة من رواه واما لفظ الجلالة فيجوز منه الخذف
 لكن مع بدل وكلامنا فيما يمتنع الخذف معطو اعم من ان يكون مع بدل او لا
 فتدبر وان اصبحت الحسن عدة حرف امله وهو الكاف وعدده حساب الحمد
 وخمسة اربعة عدة ما يوجد في كل لغة حقيقيا كان او لا من العشرة اعلم
 كثيرا ما جعل حال الشيء وصفا له نحو جاء رجل حسن فان الحسن حال الرجل
 وقد جعل وصفا له وهذا هو الغنى الحقيقي المعروف بالغنى بحال الموصوف
 وقد جعل حال متعلق الشيء وصفا لذلك الشيء لتنزله منزله حاله
 والمتعلق ما يبينه وبين الموصوف عارضة نحو جاء رجل حسن علامه
 فالحسن حال قائم بالفلام وهو متعلق الموصوف وصفيته
 ما جعل حاله لغيره ولو نحو زافجوز جاء زيدا الحسن من قبل الوصف
 حال الموصوف وان كان ليس المراد بالحسن الا وجهه وبما لمتعلق
 ما جعل حاله لغير الموصوف بحسب دلالة التركيب وان كان قائما بفج

من جواز نداء الموصوف

رايت زيد الحسن نفسه او ذاته من قبيل الوصف بحال المتعلق وان كان
قائما بغيره فعلم ان النعت مستمان فالاول يتبع الموصوف ونفا وضبا
وضبا ونعتا وتنكيرا وافرام وتنشئة وجبا وتذكيرا وتانيثا وليس
المراد اجتماع هذه العشرة في تركيب واحد كيف وهي انواع متضادة
الافرام وانما المراد انه لا بد من كل نوع من واحد من الرفع والنصب
والجبر والجرها ومن التعريف والتنكير احدهما ومن الافرام والخواص ^{هنا}
ومن التذكير واختار احدهما فلا بد في هذا القسم من اربعة من هذه
العشرة فوجد في كل تركيب لا اذا كان النعت مصدرا فان لم يستوي
فيه الافرام واخواه والتذكير واختار خوجا وجعل عدك ورجا ^{طهور}
فنامت امرؤ عدك او فولا بمفعول فاعل كجاء رجل صوب وهذه امرؤ
بمفعول مفعول كقام رجل صرح فامت امرؤ صرح وبالحيلة محل ما تقرر
حيث لم يمنع مانع من التبعية والثاني يتبع الخمسة الاول هو
الرفع والنصب والجبر والتعريف والتنكير والتبعية في الحقيقة ^{هنا}
اثنين من خمسة واحد من الاعراب باوجه واحد من التعريف
والتنكير وامّا في الخمسة الاخر فغير يقين لان النعت بحال المتعلق
ان يقع ضمير الموصوف بان حوّل للاسناد عن المتعلق الى ضمير الموصوف
وجاز المتعلق بالاضافة ان كان مفعولا ونصب على التميز ان كان

نكرة وهذا هو الموسوم بالنكت المجازي لانه لفظا جارا على الموصوف حقيقة
 قائم بمعلقة وهو يتبع الموصوف ويوافقه فيها ايضاً كما انه وافقه في الخمسة
 الاول فهو كما النكت الحقيقة الذي هو محال الموصوف لانه رافع ضمير الموصوف
 مثله الا ان ذلك اصالة وهذا تحويل نحو جابتي امرة كيمر الالف بالاضافة
 او كيمر ابا بالتميز وجابتي رجلان كيمر الاب او كيمر ابا وجابتي رجل
 كيمر الفلام او كيمر لها وان لم يرفع ضمير الموصوف بل رفع المتعلق فهو
 المحال محلة اي ينظر الى فاعله فان كان مفرداً او مشنئاً او مجزوعاً فذكر
 الفعل وان كان مذكراً او مؤنثاً طابق كما يطابق الفعل فاعله في التذكير
 والتانيث وجوبا وجوازا وبالجملة رفع الوصف متعلقة تتبعه في التذكير
 واختر وفي الافراد واخويرة تتبع موصوفه في الخمسة المتقدمة وتترك
 ان التذكير والتانيث انما يكون في الاسم المشتق باعتبار فاعله وفاعله
 في الحقيقة هو المتأخر عنه لا الموصوف فلا خلاف ان كان تذكيره وتانيثه
 باعتبار المتأخر لا باعتبار الموصوف وكذلك الافراد والتثنية
 والجمع الاسماء المشتقة انما هو باعتبار فاعلها فان كان ظاهرة
 مفردة والافعال وفق الضمير ههنا فاعلها لا يكون الا ظاهرة فوجب
 ان يكون مفردة وان لا تثنى وان لا تجمع باعتبار الموصوف واما الخمسة
 المتقدمة وهى الاعراب والتعريف والتكبير فاحكام ليست من كل

الاسم فوجب ان يخرج في الاسم الواقع صفة باعتبار موصوفه فتحصل اربعة
من الامور العشرة توحيد في كل لغة حقيقة نحو جاء رجل حسن او محظوظا
نحو جاء غلام حسن اما فوحدة المثالين الرفع والتذكير والافرام والتثنية
وكذلك في الوصف بحال متعلق الموصوف توحيد اربعة نحو جاء رجلان
كثيرة اهمهما فوحدة في كبرية الرفع والتذكير بالنظر الى الموصوف فان ذلك
مرفوع منكرو والافرام والتثنية بالنظر الى المتعلق فان اما مفردة
وبقية المسئلة تطلب من محالها والمراد انك ان زدت على حسن الخاف
وهو اربعة على ما يوحى في كل لغة وهو اربعة كما علمت والمجموع
حصل روابط الحركات الخمسة بالابتداء فانه على الصحيح ثمانية كما سبق
وتفصيل هذه المسئلة ان خبر المبتدأ على ضربين مفرد ومجموع فاما
على ضربين متضمن للضم وهو خبر المشتق كما سئل الفاعل والمفعول
والصفات المشتهر بها وانما الى الضمير لانها تعمل عمل افعالها
فان كانت في الحقيقة للمبتدأ اسندت الى ضميره في المعنى نحو زيدك
وان كانت لغيره فلا بد من اشتغال ذلك الغير على ضميره نحو زيدك
ابوه وهكذا الكلام في الجامد المؤول والمشتق وحال عندك الجامد
الذي لا يتكرر فيه كتاويل ونقل صاحب البسيط فاما ليدان ما لك عن
كافة الكوفيين ان الخبر مطلق لا بد ان يكون ضمير عائد على المبتدأ وليس به
عزوا

افعال

الى الكساستدك بالاجماع على ان في ضرب كان ضمير قائلوا مفعول كان زيد
هو ولا فرق بين ضرب كان وضرب المبتدأ والجواب عنهما واضح والجملة
على البقرة ضرب فعلية واسميتها وشرطية وظرفية وعلى كل حال فلا بد ان
تكون مشتقة على رابط يربطها بما هي خبر عنه والا كان الخبر جنسيا
عن المبتدأ وهذا كان مرده واقول ابن طراوة لو كان زيدا لا كرسنتك
ان لا كرسنتك هو الخبر لعدم شمال على رابط يربطه على المبتدأ
وقول ابن عطية في الحق والحق اقول لا ملائمة ضرب الحق الاول فبين
بل الخبر فيها محذوف اي لو كان زيدا موجود والحق فسمى والاية لسقعة اوجه
حاصله من ضرب الحق الاول وهو الرفع على انه مبتدأ كما مر والضرب
على انه مقسم به والجواب لا ملائمة والخبر على اصناما وحرف القسم في اوجع
الثاوية الرفع في الحق ا قوله والضرب على انه مفعول اقول والخبر على
للقسم والرباط ثمانية احدها الضمير وهو الاصل في باب البطر ومن ثم يربط
به مذكورا كزيد ضميره ومحذوف وليس حذفه شائعا كما قام ضميره كما
يدل عليه كلام بعض بل تحقيق ذلك بالضمة المحرودة ومن اذا كان في جملة
اسميتها يكون المبتدأ منها خبر من المبتدأ الاول لان خبرية لشعر الضمير
في حذف الجار والمجرور للتخفيف نحو البر الكسرتين درهما والسمن منون
بل بهم واماني غيره في المرفوع لا يجوز الحذف وفي المجرور والمضروب

سماحي والثاني الاشارة بخولها من المقوى ذلك خبران السمع والبصر
والفؤاد كل احدى كان والثالث اعادة المبتدأ بلفظه واكثر وقوع
ذلك في مقام التخييم نحو الحافة ما الحافة واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين
الرابع اعادة معناه نحو جاء زيد ابو عبد الله اذا كان ابو عبد الله كنية
له الخامس عموم في جانب جملة الخبر لتبديل المبتدأ وخبره نحو زيد نعم الرجل
وفيه كلام السالكين ان يعطى تفعلاً فقد سببته ما قبلها لما بعد جملة
ذات ضمير على جملة خالصة منه نحو الم تر ان الله انزل من السماء ماء فصنع
الارض مخضرة فجملة انزل من السماء ما خبر اسم ان وهو ذات ضمير مذكور
عليه بالفاء جملة تقع الارض مخضرة ولا خبر منها وحكم المعطوف حكم المعطوف
عليه فحتاج الى الضمير رابط كما في تلك لكنه استغنى عنه بعطفها
بالفاء التي للسبب فانها صفت لجملة ان كالمبتدأ فالتقريب
بضمير ههنا والتحقق وفي هذه الصورة ان الجملة من معا خبر عن اسم
ان لا احد بهما والارض عطفت عليهما وانما قد لا تصح ان لا تجعل
لجميع خبر ان المحل للمجموع لا لكل واحدة لان خبر ما له محل له فذلك
السابع شرط تشييل على ضمير الاول على جوابه بالخبر الخالي من الضمير نحو زيد
عمرو وان فيقوم عمرو جملة الخبر ولا ضمير فيها لانها جواب للشرط فكانت
جوابه والشرط مع الجواب كالتقريب والضمير في احد بهما دليل على

الاضروا الشا من ال النابتة عن الضمير البطر ومنه واما من خاف قفا
 وبه وبه في النفس عن الهوى فان الجنة هي الماوى الاصل ماواة في اصل نبات
 ال الموضوعات المتعريف من باب الضمير المضاف اليه خلاف مجوزة الكوفون
 من رت با الرجل الحسن الوجه بالرفع في الاصل وجهه وبتهم ابن مالت
 والرخش وجعل منهم جنات عدن مفتحة لهم الابواب اي ابوابها وبه
 بعضهم لسيويديهم فانه نفس على ان بدل البعض من الكل بدنيهم من ضمير
 ثم فنقول العرب ضرب زيد الظهر والبطن بقوله اي ظهره وبطنه وضا
 في ذلك كثر البصريين وسيويديهم على المشهور عنه وتفتح على الجواز قول
 قال العبد حرو لم يعين ثم اخبرنا رادة عبده فانه يقبل وحكم بفتحة بدل
 الصيغة وفروع القاعدة كثيرة ان قلت من الروابط كون الجملة نفس المبتدأ
 في المعنى نحو قل هو الله احد اذا قد به هو ضمير الشأن وقولت مقول زيد
 حسن وقد عده ان هشام منها في المعنى قد صرح في التوضيح ان الجملة ان كانت
 نفس المبتدأ فلا يحتاج الى رابطيها بالابتداء وما يقال معنى قوله لك
 انها لا تحتاج الى رابطيها بل رابطها من نفسها فاما المعنى رابط
 مطلق لئلا يفتقد بل التحقيق ان مثل هذا ليس من الاخبار بل الجملة
 بل بالفسر على ارادة اللفظ كما في عكس نحو لا حول ولا قوة الا بالله كثر
 من كنوز الجنة متدبر وان نقصت من عدم صرف راعبه وهو البشا

وعدد بحسب الجمل عشرة عدد حروف الزيادة النخوية وهي سبع وان
مخفقتين وما ولا ومن والباء واللام نحو ما ان رابت زيد فلما ان جاء
اذا ما خرج اخرج ما جاء زيد ولا عمرو وما جاء من احد كفى بالله شهيد
اذا ما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع لا
زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى يدور بها لا يختل لانها لا فائدة
لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فاللفظية
فاكيد المعنى كافي من الاستقراء والباء في خبر ما وليس اما اللفظية
فهى تميز اللفظ وكونه زائدة اوضح او كون الكلمة او الكلام يسبها ^{مهملا}
لاستقامته وزن الشعر وحسن السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفا
معاد الا لعدت عينا ولا يجوز ذلك في الكلام الفصحى لا سيما كلام الله
جل وعلا وكلام رسوله صلى الله واله وائمة سلام الله عليهم وسلمي ايضا
لانه لا يتوصل بها الى زنة او اعراب لم يكن عند جملتها وصف
المتحرف الزيادة بالنخوية لا يخرج حروف الزيادة القصيرة وهي عشرة
جميعها قولك سالتهم بها والمقصود اناس ان سقطت السبعة من
البناء هو عشرة تبقى عدد المواضع التي تقع فيها العامل عن المفعول
والمراد من العامل المعلق افعال القلوب فان العلق من حضانتها
ومن التعلق ابطال العمل لفظا دون معنى وهو ما نود من قولهم امرت

معلقة مفعولة الزوج يكون كالشئ المعلق لا مع الزوج لقدرته
 ولا بلان زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على تزويج فالفعل المعلق
 ممنوع من الفعل لفظا عاملا معنى ويقدر بالان معنى علمت لزيد قائم
 علمت قيام زيد كما كان كذلك عنه بشباب الخبز ثم وطهرا جاد خلف
 الجملة المنصوبة خبرها على الجملة السقيمة نحو علمت لزيد قائم وكبر
 وبكر افعلا والموضع التي يعلق فيها العامل عن المفعول ثلثة الاول
 قبل الاستفهام نحو علمت ان يد عندك ام عمر الثاني قبل المفعول الدخيل
 على المفعولين نحو علمت ما ريد قلوه الثالث قبل لام الابتداء الدخيل
 على المفعولين نحو علمت لزيد قائم رانما يعلق العامل قبل هذه ثلثة
 لانها تقع في صدد الكلام وصفا فاقضت ابقاء صورة الجملة وهذه
 الافعال توجب تغييرا بنصب خبرها فوجب التوفيق باعتبار واحد ^{لفظا}
 والاخر معناه من حيث اللفظ روي الاستفهام والنفي كلام الاستدراك ^{حيث}
 المعنى روي هذه الافعال وثمة المسئلة في محامها وان اسقطت من
 طرفه اى من طرفي تلك الاسم وهو الكافية اى من عدة حرف له وهو
 الكاف وحرف اخر وهو الهاء وجمع عدة هاء خمسة وعشرون لان الكاف
 عشرون والهاء خمسة عشر اخوات كان اى افعال الناقصة وفي ذلك
 خلاف فقبل وهو السطور انها ثلثة عشر كان صارا اصبح امسى امسى ظل

بات ليس ما زال ما يرجع ما نقلت مادام ما فنى وقبل ستة عشر ما تقدم اوضح
وعاد وعدا ولو لم يذ كر منها سبويه سوى كان وصار ولبس و مادام
ثم قال وما كان نحو هـ من الفعل وقال الرضى الظاهر انها غير محو
وقد يجوز تضمين كثير من الناقصة معنى الناقصة كما نقول انتم التسعة
بهذا عشرة اى تسعة عشرة تامة وكل زيد عالما او صار عالما كاملا
قال نعم فتمثل لها بشراسويا ان صار مثل بشر وعجز ذلك انتمى وتدل
على ذلك من مرادفات صا وال ووجع ومار و حال و ارد كان كاهما
فى الاصل بمعنى تاما فحق للجميع ان تستعمل تامة معقلية بالى ان اجبت
نحو صا والى الفنى ثم ضمن كلاهما معنى كان بعد ان لم يكن فيل لان
اذا رجع الى التضمين واشقل اليه فذلك الفعل بصير كائنا بعد ان لم يكن ففعلها
فى الحقيقة بعد ضرورتها ناقصة مصداقها مضافا الى اسمها اذ معنى
جميعها ناقصة كان بعد ان لم يكن وذلك المصداق هو الكائن بعد ان
لم يكن وفاعلها حسن كانت تامة هو المرفوع بها لانها الراجع للشقل
انتمى وقال بعض ثمانية عشر وعليه عمد المستخرج كان
اصبح اصبحى اصبحى ظل بات ليس ما زال ما يرجع ما نقلت ما فنى مادام
عاد عد راجع وجاء قوفى فوله ما جاشت حاجتك وصل يقصر فى ذلك
على هذا الحل او يعنى الى غير قال ابن الحاجب الاولى ان يعنى

الضمير فيها على المناوغة لفظا ورتبة مقبول عندهم فانها سابقة
ان يكون مرفوعا نفع وندب وهو واحد استار وفيها ولا تفسر التميز
مخو رجلا زيد وبناس رجلا عمر ومضمرهم وندب يعودان على المفسر
المذكور ورجلا مضرب على التبرع وعمر المحضوس بالمدح والذم والتك
ان يكون مرفوعا باول العاميين كما هو رأي البصريين نحو اكسني واكسيت
ونيدا فني اكسني ضمير مرفوع به على الفاعلية عائد الى زيد المتنازع
فيه المضروب على انه مفعول اكسيت والمفعول بعبارة التاخير التاكيد
ان يكون مخبرا عنه فية خبره مخوان في الاحوتنا الدنيا قال جاز الله
هذا ضمير لا يعلم ما يعنى بالايمان لونه فتا ليدفبه واصلة على هذا
ان الحسوة الاحوتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحسوة لان الخبر ينفك عنها
عليها فلا يبقى في الضمير انهما قال ومنه هي النفس تحمل ما حملت
وهي العرب تقول ما شئت انت من غير ان الخبر ان كان مضافا
او موصوفا بشئ وجعل مفعولا ان المبتدأ الذوق هو ضمير عائد عليه
باعبا وما قيد به من اضافة او صفة وخ بصير التقدير ان صيغة الدنيا
الاحوتنا الدنيا ولا يخفى ما فيه وايضا قوله لان الخبر بينهما ويبدل عليها
بغير سباق هذا الكلام دل على ان المفسر هو الحسوة فيكون المفسر ان
هو السياق لا الخبر ثم في هي النفس وهي العرب ومهما ان اخوان لم يبدل

الاول ان يكون النقص والعيب بدلين من الضمير ومحمل ونقول خبر من عنه
 ويكون تعيين الضمير بالبدل لا بالخبر الثاني كون هي من ضمير الضمير
 فان كان مراده بذلك الظهور فيما ذكره دون القطع فلا بد ان
 احتمالين اخرين اذ ظهور الشيء لا ينافي احتمال غيره وان اراد به القطع فحين
 نظرهما ظاهر متدبر الرابع ضمير الشأن والقصة وهو كل ضمير مفرد غائب
 مصدره الجملة الخبرية والاعلى مصدره المتكلم استطعام السامع حدث
 من ثم لا يكون مضمون تلك الجملة الاشياء عظاما يعنى وهو امر مذكور
 وهو الاغلب او مؤث وحيث اننا نرى عبارة عن القصة اذا كان في
 المقرة المتأخرة مؤث غير فضلة لقصد المطابقة لا لانه راجع
 المؤث وتانيته وان له شتم الجملة على مؤث قياسا عندى
 لكنه لم يسمع وذلك مخوفل هو والله احد فاذا هو شاخصه اصباح الدين
 كفوا فشاخصه خبر مقدم مبتدأ اصباح الذين كفروا والذين
 خبرها وما بعده فاعل له لان ضمير القصة انما يحذف بالحمل وقد
 خالف للقياس من حته اوجه معلومة الخامسة ان يكون الضمير مجرورا
 برب على صيغة حكم هذا حكم ضميرهم وديس في وجوب كون
 تميزا في كونه مفسرا وان ضمير غيره نحو دية جلا فضمير رب عائد على
 وهو جلا ودية التميز التاخير فقد عاد الضمير على متاخر لفظا

ورتبة السادسة ان يكون الضمير مبدلا منه ظاهر مفهوله نحو اكرمه
وندا في بدل المفعول بدل من ضمير اكرمه والبدل رتبة السابعة
ومن المخرج على ذلك قولهم اللهم صل عليه الرفف الخه عهما
على التبدلية من الضمير ورد قولهم فاما اخوات فالاسم المتطابق
من الالف قبله على التقديم والتأخير فالضمير عائد على مقدمه
ورتبة والاصح ان الالف حرف وعلمته تدل على حاله الفاعل
كالنساء من قامت عند السابع ان يكون الضمير متصلا بفاعل مبدلا
ومفهومه مفعول مؤخر كضرب غلامه زيدا جازه بعض الضعفاء واجب
للمجهول بتقديم المفعول في التثنية واذا تبدل ابراهيم ربه وامافي الظم
فما امكن فيه التأويل اول وما لا يجوز محمول على الضمير والشبهة
فان نقصت من خمس على حرف لثة وهو الفاء وعدده ^{خمسة} ~~خمسة~~
ثمانون وخمسة ^{ستة} ~~ستة~~ عشر علة موانع الصرف هي تسع وجمالها
في قوله علة موانع الصرف يستدعي بيان امور الاول ان قوله الموانع
جمع مانعة وما نبت مانعة لسبب كونها صفة لموصوف موزنة ^{العلقة}
فالاعتدال كما علة موانع الصرف والعلة جمع علة وهو في المانعة
امر عارض غير طبيعي يستدعي حاله غير طبيعي عند الحكماء ما احتج
اليه امر في تحقيقه وكان له مدخلية في وجوده سو كانت ^{مبدلية}

بحسب وجوده فقط كالفاعل والشر والمادة والصورة فحسب أن يكون
 موجودا وحسب عدمه فقط كالمانع فحسب أن يكون معدوما بحسب
 وجوده وعدمه معا كما لمعد أدل أن لا بد من عدمه الظاري على وجوده
 فحسب أن يوجد أولا ثم يُعَدَم في اصطلاح النجاة بمعنى ما ينبغي أن
 يختار المتكلم عند حصوله أم تناسبه وذلك لا المناسب للشيء
 وليست بمعنى الموجب والمقتضى وهذا يجوز تواردها على اثنين أو ازيد
 على معلول واحد وذلك من الأمور الممتنعة لو كانت كعللة بمعنى الموجب والمقتضى
 كما لا يخفى على هذا يكون إطلاق على كل واحد من النسخ حجازا
 لأن اختيار المتكلم المناسب الذي هو إسقاط الجز والتوين إنما
 يكون عند حصول الاثنين منها لا واحدة منها فالعلة الثامنة إذن
 مجموع علتين أو واحدة منها تقو مقامهما وكل واحدة جزء العلة
 لا العلة الثامنة كذا قيل وفيه نظر فإنهم سمو كل فرع علة لا علة ثامنة حتى يقال إن العلة
 العلة الناقصة إن قلت المتبادر من العلة العلة الثامنة
 على الناقصة حجاز قلت لأنهم إن أطلقوها على الناقصة حجاز لا قطعه
 سمو العلة إلى ناقصة وقامت بالترقيم علامة الحقيقة على
 واحدة في هذا العلة ومفهومها وهو ما يحتاج إليه في تحقيقه
 كما مر أيضا في كلام ابن الحاجب في الإيضاح يدل على أن إطلاق

النامدة هي مجموع فرعين
 والمراد من قولهم علة ثامنة

الب على كل واحد حقيقة وبنى ذلك على ان صاحب المفصل ثنى
 السبب في تعريف غير المنصرف حيث قال فيه سببان ولو قيل ما فيه
 سبب لا يخفى ان هذا الوجه بايضا العديتين ايضاً فيكون اطلاق العلة
 على كل واحد حقيقة وتعرف العلة الشاملة للناقصة والناقلة
 ما ينبغي ان يختار المنكلم عند حصوله وحده او مع غيره ^{منها} فتأمل
 الامر الثاني تعريف غير المنصرف قال ابن الحاجب في الكافية غير المنصرف
 ما فيه علشان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما انتهى في اطلاق
 موصوفة اي اسم معرب او موصولة اي الاسم الموصوف الذي فيه
 واختار بعضهم بقوله لنكره لان حق الخبر ان يكون نكرة ولعلنا
 تعريف الخبر فنكر المبتدأ لان غير الا بكتب التعريف من المضاف اليه
 ان المراد بغير المنصرف معناه العرف وهو موصوف محصل حريلا خط فيه
 معنى المفارقة والاختار ان يقول انه بهذا المعنى اي نكرة لان
 انه اسم خبر لا علم خبر لا نكرة علم ضروري ولا ضرورة هذا والقول بان
 خبر مقدم يخالف الاسلوب الشائع من تقديم المحدث ومعه ^{موصوف}
 وقوله علشان فاعل الظرف مبتدأ فاعلة صالحة او صفة وقوله
 من تسع اي من علل تسع ولا يجوز ان يكون التقدير من تسع علل
 لان شرط حذف المضاف اليه غير موجود هنا على ما لا يخفى من علل

لكن التقدير لفتح عدل فتعسا لعدلية ^{الحققة} وبعد المقرحة
لا يقال هذا لتعريف صديق على نوح وهند منصفين وعلى ما ^{دخل اللام}
او اضيف كما لا امر واحكم مع ان الجميع منصف لا ما نقول ما دام ان يكون
فيه عدلتان مؤثرتان مستحتمتان للشرط المقرحة فتصح ما نضيف ^{التي}
ويصدق النقص بما ذكر لان من شرط تأثير العدلتين انتفاء معايعار ^{فيها}
وقد وجد المعادض فيما ذكر اضافي الاولين فلان سكون الوسط
يعارض احد السببين واما في الاخيرين فلان وجود اللام والاضافة
يعارض السببين او احدهما لبادء الاختصاص لهما با لاسم ^{لا}
ان المنصف قد عرف بمعرفة غير المنصف فاكفى بتعريفه عن تعريف ^{المنصف}
مشور بالحصر قال عصام الدين فان المنصف وخير المنصف ^{عنده}
للمعرب بالحركة اذ لا فائدة في وصف المعرب بالحروف بالانصاف
وعلمه وفيه ان مطلق المعرب عنده منحصر فيها قال في الايضاح
المنصف ما ليس فيه عدلتان من التسع وغير المنصف ما فيه عدلتان
فما اثرها فيما لولاها لكان فيه ثلاث الحركات والتنوين واما
في المعرب بالحروف فلا تاثير لهما فيكون على هذا راجلان ^{اسم}
غير منصف ورجلان تشتر راجل مصفا انتهى ^{اسم}
الحاجب ان تاثير العدلتين لو كان في المعرب بالحركة فقط دون

المعرب بالحروف لما كان في وصف المعرب بالحروف بالانصاف ومعد
فائدة بدل جعله واسطة اولى وقال جاد الله العلامة غير المنصرف
ما اختزل عند الجرح والتنوين لشبه الفعل وصرك بالفتح في موضع الجرح
والمنصرف ما استوفى حركات الاعراب والتنوين قال ابن في شرح
نقيره القسيمين ينفي حصر قسمته الاسم كونه منصرفا وغيره منصرفا
لبقاء اسما كثيرة لا تدخل تحت واحد منهما ما منها جمع المذكر
الساكن فانه لا تدخل الحركات الثلاثة والتنوين فلا يكون منصرفا
ولا يختزل عند الجرح والتنوين ولا حركت بالفتحة فلا يكون غير منصرف فلم
يدخل تحت واحد منهما وكل جميع ما اعرب بالحروف فانه لا يدخل
فيما ذكره قد دل هذا على انه لم ير الحصر وانما اراد ان الاسماء العشرة
منها ما هو منصرف ومنها ما هو غير منصرف ولم يتعبر في اعدادها فان
المقصود انما هو المنصرف وغير المنصرف انتهى وفيه نظر فان الجمع
المذكر الساكن الخارج عن حد غير المنصرف ودخل في حد المنصرف
اما صرح عن حد غير المنصرف فلو جهين الاول ان قوله لشبه الفعل
تقبل للاختزال اى يكون الاختزال من جهة التشابهة بالفعل
ولا جملها داخل الجرح والتنوين عن جمع المذكور المذكور لا جمل
شبه الفعل بدل لا جمل الحروف التى هي عواصم عن انبعاثها وحركاتها

ولا يجوز اجتماع العوض والمعووض والثاني انه قال وصلت بالفقه في
موضع ^{شجرت} ذلك لم يحل به كما هو واضح وقول ابن الحاجب لا يختل عند الحبر
والتنوين اشارة الى الوجه الاول فان سارهم انما لم يختل من جهة
الفعل والا لم يقع كلامه فان اختلها عن التدين ونحوه مدته في قوله
ولا يحل بالفقه اشارة الى الوجه الثاني وامادخوله في حد المتصرف
فلان المانع استيفاء الحركات الا ان يمنع عن مانع سوى العليتين وفي
الجمع المذكور المذكور وضع من الاستيفاء مانع سوى العليتين وهو ^{اللفظ}
وبالحيلة الاسم على اقسام قسم لستوى الحركات في اللفظ والشون ^{لفظ}
المانع كند وقسم لستوى منها نقدر بالظاهر المانع من استيفاء تمام
الحركات او بعضها في اللفظ كما لمقصود والمنقوص وقسم لا يستويها لا
ظاهرا ولا مقدر المانع غير العليتين كناية بصرف فباها كالندين
وهذه الاقسام منصرفة وقسم لا يستويها بل يختل عنها العليتين
من النسخ وهذا غير متصرف فتدبر الامر الثالث ان الكلمة اسم ^{فعل}
وصرف فالاصل في الاسماء الاعراب لان محل المعاني المختلفة المتوارة
على الكلام بسبب التكتاب المستدعية ما ينصب دليلا على ثبوتها
والمقتضية للاعراب المميز لبعضها عن بعض هو الاسم والحرف ^{معرن}
ادلا تقع فاعلة الخاصة ولا مفعولة ولا مضافا اليها وكذا الانفك

لا تقو بها تلك المعان الخاصة المقتضية للاعراب واما كونها حالا
 واستقبالا او ماضيا او امرا فهي وان اختلف الى ما بين بعضها عن بعض
 فصيغتها تدل على تلك المعان والاصل في الاعراب ان يكون
 بالحركات فانما لما افتقرنا الى الاعراب للدلالة على المعان كما
 اوليها قل واحف وبها فصل الى الغرض فلم تكن بنا حاصلة الى ^{هو} جلب
 انقل والاصل في الاعراب بالحركات ان يكون لفظيا لا تقدير ثانيا
 بلا نقصان بعض الحركات وهذا مفوق قوله والاصل في الاعراب
 لفظي يتم بالحركات غير فرع اعلم والاصل في الفعل والحرف ^{البناء}
 والاصل في الفعل العمل لكن لا مطم فانه لا يعمل في الحقيقة لا فيما يد
 عليه لفظه كالماضي والفاعل والمفعول او فيما كان تابعا لحد
 من هذه نعمنا او ناكيدا وبدا فاذا قلت ضربا تقضي هذا اللفظ
 ضربا وضاربا ومضوبا وما عدا ذلك انما يصل اليه الفعل بواسطة
 كالمفعول معه والظرف قبل واصل الحرف ان يعم العمل لا ان يثبت
 لها معان في انفسها وانما معانيها في غيرها فيجب ان يعمل في كل ما دل
 على معنى فيه لانه اقضاء معنى فقيصنه عما لان اللفاظ تابقه
 للمعان فكما ثبتت الحرف بما دخل عليه معنى وجب ان يثبت
 به لفظا والحق ان ذلك غير جائز في مطلق الحروف فكما بعد دعوى

أصالة العمل في الحرف الذي اختص بقبيل ولم يكن مختصا له كالأصالة
 الثقف وقد والسين وسوف لا تسمى الحرف المختص بالشيء كما الوصف له
 والوصف لا يعمل في الموصوف وهذا أولى من قول بعضهم ولم
 ينزل منزلة الحرف منه لأن الأصل بغيره في الفعل ^{المفعل}
 وهي بمنزلة الحرف منها لا باموصلته فتدبر هذا تاسيس الأصل
 في الاسم والفعل والحرف ثم إن كلامها قد يشابه الأخر في
 بعض الأحيان فيخرج عن أصله فقد يشابه الحرف الفعل يتضمن
 معناه كأن كان وأخواتها وما لا يدخل فيها هو الأصل في
 الفعل وهو العمل فيعمل عمل الفعل وقد يعكس الاسم فيشابه الفعل
 الحرف بغيره في الانشاء الذي هو بالأصالة الحرف فيعطى حكم
 في عدم التصرف كما في عسى وفعل النعجب قد يشابه الفعل الاسم
 كما المضارع المشابه لطلق الاسم في العموم والخصوص والاسم القائل
 في الحركات والسكنات فيخرج عن أصله وهو البناء ويدخل فيها
 هو الأصل في أعني الأعراب وقد يشابه الحرف بامتقارده إلى غيره كالوصف
 والضمائير والنايات ويتضمن معناه كاسماء الشرط والاستفهام
 وتحوذ ذلك فيخرج عن أصله وهو الأعراب ويدخل في أصل الحرف
 فينبغي قد يشابه ذلك الفعل وهذا محل الكلام ومشا بهتله على

اضرب احدها وهو قولها ان يصير معنى الاسم ومعنى الفعل سواء
 كما في اسما الافعال فيخرج الاسم عن اصله ويصنف باسم الفعل
 الذي هو البناء ويعطى مثله وثانها وهو وسطها ان يوافقه
 من حيث الحروف لاصليته في شئ من المعنى كاسم الفاعل والمفعول
 والصفة المشبهة والمصدر فيعطى عمل الافعال التي فيه معناها
 فلا يبنى لضعف اسم الفعل في البناء فيفضل المضارع منه على
 الاسم في الاعراب فلا يبنى الاقوى المشابهة للافعال اي الذي
 معناه ومعنى الفعل سواء كاسم الفعل في كون عمل اسم الفاعل
 ونحوه فرعاً على الفعل نظراً فالاسم الفرع عنه بل هما سواء في
 العمل انما هو باقتضاء الكلمة في المعنى فكما ان الفعل يعمل لا يقتضي
 متعلقاً فالاسم المقضي متعلقاً كذلك لا يحسن ان ضارباً يقتضيه
 ضاروباً مضروباً كضرب في اقتضاء ذلك فافهم وثالثها وهو ان
 ان لا يشابه لفظاً ولا يفهم معناه ولكن يشابه بوجه بعيد كونه
 فرعاً لاصل كما ان الافعال فرع للاسماء افاوة واشتقاقاً فلا يبنى
 المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى عمل الفعل في
 ذلك عند تفهم معناه بل ينزع بهذه المشابهة علامة الاعراب
 وهو التنوين ويتبع الكسر وينزع كل مستقلاً على الخلاف فيحتاج

ويشابهه

في هذا الحكم الى كون الاسم فرعاً من جهتين ولا تكفي الفرعة من جهة
 واحدة لان المشابهة بالفرعة ضعيفة غير طاهرة فلا تكفي واحدة الا
 اذا قامت مقام اثنين والفرعتان في الاسم على اثنيتين فاما الاول
 ان تكونا كلاهما من جهة اللفظ كما جئنا لتصفينهما لجمع جعل فقرته
 من جهة التصغير فان المصغر فرع المنكسر ومن جهة الجمع لانه فرع
 وجهيهما اللفظ الثاني ان يكونا جميعاً من جهة المعنى كما هو في طامث
 وفرعيهما من جهة ان التانيث فرع التذكير وان الوصف فرع الموصوف
 وجهيهما المعنى الثالث ان تكون احداهما من جهة اللفظ
 والاخرى من جهة المعنى وكلاهما من جهة واحدة كدويم فقرته
 اللفظي كون لفظ المصغر فرع المنكسر وفرع المعنى التحيف وجهيهما
 واحدة وهي التصغير كل ذلك ليس بمعتبر الرابع ان تكون الفرعتان
 مختلفتين مرجع احدهما اللفظ ومرجع الاخرى المعنى كما جئنا
 اللفظ فيه وزن الفعل وفرع المعنى التعريف والست جهتهما
 واحدة وهذا القسم هو المعتبر في منع الصرف ان قلت كون الاسم
 عاملاً فرعاً على الفعل فينبغي على هذا ان انضم الى الاسم العام
 اخرى ان يمنع من الصرف قلت ولا انا لافعة لاسم في العمل على
 الفعل بل هما سوياً كما مر فاما ان المعتبر انما هو معان يصير الاسم

فرعاً عن غيره لا معان الشك فيها الاصل والفرع الاثرها ان العجة
انما اعتبرت لان الاسم اذا قامت به العجة صار اجمعيًا منكون فرعاً
على اليوسر فالذي اعتبر انما هو معان فروع تقوم بالانفصاح
على ان ذلك المعنى غير موجود في الاصل وما ذكرتموه انما هو معقول مشترك
فيه لا والفعل جميعاً فلا يتحقق فيه كون الاسم فرعاً عما ليس له فيه
بل فرع عما ثبت فيه فافتقر البابان الامر الرابع في عدد موانع الصرف
اقوال الاول انها تسع وجمعها المستخرج في الفرائد الصمدية بقوله
موانع صرف الاسم تسع **فجته** وجمع **وقا نيت** وعدل **ومعرفة** **وزائد**
فلان ثم تركب **كذلك** وزن الفعل **والثاسع** الصفة **والفعل**
في عطف التركيب من الواو ثم لمجر والمحافظة على الوزن فخرجت عن
النزوح وايدى حركتها المشاكلة وذلك لان ثبوت العلة للتركيب ليس
مستأخر عن ثبوتها لما سبق من الاسباب ولقد بلغ تنكير الاسباب
في هذين البين نهاية الحسن اذ السبحة ما لا كل عجة وهى العجة العلية
في اللفظة العجبية وكذا السبب جمع ما لا كل جمع وهو الجمع على صفة منهى
للجوع وح كان المناسب تنكير الفعل اذ السبب وزن فعل ما لا كل
فعل وهو الوزن المختص بافضل او القالب فيه فلما الحسن ان يقول ان لا
واللام فيه زائدة ولا باس ان بين وعجبة هذه الاسباب فالعجة في

كلام العرب فرع العريضة اذا الاصل في كل كلام ان لا يخالط لسان اخر
 فيكون في لسان القوم فرعاً قال عصام الدين الفرع بمعنى مخالفاً للاصل
 بمنزلة المتوقف على الشيء لانه كما ان تحقق الفرع يتبعه تحقيق ^{الاصل}
 كذلك تحقق خلاف الاصل يتبعه تحقق حتى انه لو لم يكن الاصل لم ^{يكن}
 له خلاف الاصل انتهى وفيه نظر فان تحقق العجزة وهو خلاف الاصل
 ليس يتبعه تحقق الاصل وهو العريضة ولا موقفاً عليه فاللسان الفرع ^{بمعنى} هنا
 المرجوح فان العجزة مرجوحة والعريضة راجع في كلام العرب وهكذا العكس
 اي العريضة مرجوحة والعجزة راجعة في كلام القوم تدبر والجمع فرع الواحد ^{فيكون}
 بالجمع موقفاً عليه وكذلك الكلام في التركيب في الافراد والتأنيث فرع
 التذكير والتعريف فرع التذكير لوجوه الاول ان التأنيث طارداً على
 التذكير وكذلك التعريف على التنكير لذلك تقول قائم ثم قائم وحصل
 ثم الرجل وفيه نظر لان التأنيث طارداً على القائم المطلق الصالح
 لان يدخل عليه التأنيث فيكون مؤنثاً وان لا يدخل عليه فذكر ومذكر
 لا القائم المحرر عن التأنيث والافراد اجتماع التذكير والتأنيث في كلمة
 واحدة فان القائم الموصوف بالخير والى على التذكير والتأنيث ^{الثالث}
 وبالجملة المطلق هو القائم لا بشرط شي مشترك بين المذكر والمؤنث
 ومعناه بالفارسي استاده من غير قصر للتذكير والتأنيث ^{والتذكير}

هو القائم بشرط لا والمؤنث هو القائم بشرط ثا اي التاء والتا وطاقا
على المطلق لا على المذكر وهكذا القول في قولهم يقول رجل ثم الرجل
فان المخصوص للذات واللام الرجل المطلق الصالح لان يدخل
عليه التنوين فيكون نكرة واللام فيكون معرفة لا الحذف عن اللام
وهو النكرة ولا يتدفع هذا النظر الا بدعوى ان الفعجة المعترضة
في منع الصرف تخم من الوهبة والحقيقة وان الفعجة في التانيث
والتعريف وهبة لانها كان المخصوص للتاء واللام وهو قائم وزد
المطلقان مساويا مع القائم المذكر والرجل المنكر في ظاهر اللفظ
والصورة وهم ان الذي دخلت التاء واللام عليه المذكر المنكر
للفقطة عن ان هناك مطلقا تدبر الثاني ان التانيث ^{اليعرف} _{بها}
يحتاجان الى علامة وفيه خلاف التذكير والتذكير فانهما لا
الى علامة ذكره جمع وفيه ايقظ نظر فان علامة التنكير وعلامة التذكير
التي تدبر عن التاء علامة احد الشئيين قد تكون عدم علامة الاخر
الا ترى ان علامة الحرف عدم قبول علامات اخويه فقولهم كما ^{يحتاج} _{بها}
الى علامته ان ارادوا الى علامة وجوده فلا يصح في التنكير فان التنوين
امر وجودي ويصح في التنكير لكنه لا يفيد الاصاله وان ارادوا ^{اعلم}
فيه ما تقدم التاليت ان لفظ شئ يقع على مطلق الاشياء

مذكروا مؤثارة ومعرفة فاندراج الموت تحت المذكر والمعرفة
 تحت النكرة دليل على الاصلية كاصالة العام بالنسبة الى الخاص فان
 الانسان مندرج تحت الحيوان لكونه فرعاً منه والحيوان اصل لا فرع
 والعبد فرع المعدول عنه لان الاصل ابقاء الاسم على حاله ولا
 والنون الزائدة فان فرع ما زيدنا عليه ان قلنا ان ههنا الضم
 بالاصالة بمشابهة الف التانيث كما عليه الكوفون وفرع الف التانيث
 ان قلنا ان ذلك لمضارعتيها بالف التانيث الممدودة في اشياء التانيث
 وكونهما يتقاربان وحذفنا كون اول الحرفين في كل منهما ممدوداً والثانية
 حرفاً يشبهها بحرف القلة كما عليه البصريين ووزن الفعل فرع وزن
 الاسم قبل لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع
 فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعاً لوزن الاصل وفيه نظر لان
 الوزن اقسام ووزن مختص بالفعل ولا يوجد دون ندوة في غيرهما
 ودليل واستخرج وانطلق علمين ووزن غالب فيه كالوزن الذي
 فيه احد الزوائد الاربع كاحد ويعد فان اولها زيادة تدل على
 في الفعل دون الاسم فان المفتوح بها من الافعال اصل للمفتوح بها
 من الاسماء ووزن خاص بالاسم ووزن غالب فيه ووزن استثنائي
 فيه الاسم والفعل والمؤثر لمنع الصرف هو القسمان الاولان

أي الخاص بالفعل والقابض والتغليب فرع عن القسم الأول لا القسم
الذي في قوله أحدهما الزوائد الأربع اللهم إلا أن يقال المراد
المحقق يتبع أثر المحقق به حقيقة أو حكما ووزن الفعل الذي في قوله
أحد الزوائد الأربع في حكم الوزن المحقق وقبل كون وزن الفعل
فرع وزن الاسم لأن الاسم كما يكون أصلا والفعل فرعاً كذلك
يكون وزن أصله لوزنه وفيه ابقاء نظر إذ يجوز أن يكون الاسم أصلا
والفعل فرعاً ويكون الوزن بالعكس أي يكون وزن الاسم فرعاً
وزن الفعل أصلاً اللهم إلا أن يقال المراد من الفرعة هنا الفرعة
الفرعية الطنية إذ يظن من أصلية الاسم أصليته وزنه والوصف فرع
الموصوف لتوقف معناه على ما يقوم به القول الثاني انتهى عشره وهذا
قول أبي البقاء في الباب قال وأسباب منع الصرف عشره والعاشرة
الف لا الحاق وليس مراده بالحاق المعنى الصرفي وهو جعل مثال على
أن يد من ليعامل معاملة فانه قال هو الالف يلحق الآخر صدها
لا للتأنيث وشرطها العلمية خوارطى إذ اسمي به ويدل على أنه لغة
تأنيث ارتطاه انتهى فالف فيعشرها للاتفاق بهذا المعنى فانها
الف لحقت آخر الاسم وليست للتأنيث بدليل فيعشرام فلو كانت
للتأنيث لما حقت تأنيث آخره ليس للاتفاق بالمعنى الصرفي لتمامها

على ما يثبت عليه الأصول اذ ليس لنا اصل سدا متى فتحققه بما وقع
في الصحاح من ان الف قبضتها لا لحاق نبات الخمسة بنبات الستة
غير صحيح بل هـ الف فائدة لتكثير الكلمة وانما بناها على هذا القول
لوسم قبضتها كان غير منصف للعلمية والفاء لا لحاق قال في الصحاح هذا
اي قبضتها وما اشبهه لا يصف في معرفة وتصف في نكرة انتهى وكذا اراد
اسم لشجر يدفع به الجور منصف والفاء لا لحاق لا للتانيث لقبول التانيث
كارطاة فاذا جعل علما لمذكر امتنع من دخول تاء التانيث فصارت
شبهت بالف التانيث في عدم دخول التاء عليها فامنع من الصرف للعلمية
وشبهت بالف التانيث وفيه نظر من وجوه الاول ان القياس يقتضي
صنع صرف نحو ارطى لان الف لا لحاق اشبهت بالف التانيث من الالف
والنون الزائدين لان مشابهته في الصورة وعدم لحوق التاء ^{مشابهتها}
في الثاني فقط الا ان ذلك يتوقف على وروده من العرب بعد التسمية
غير منصف ومن لا يقبل الف لا لحاق ولا بعده بسبب يمنع ذلك فانه ليس
فيه الاسباب واحد فعلى المدعى اثبات ذلك الثاني ان الشبهة
بالف التانيث انما حلت من قبل العلمية وليس للالف من حيث
هو شبهة ولذلك صح دخول التاء على العلمية فعلى هذا ينبغي ان
يدعى منع صرف غلام ^{عجل} علمين لمذكرين فان كلامنا مقبول للعلمية

العلمية يدخله التناووتين علامة ودجلة وبعد فقيها العلمية ^{الثقة}
بما فيه الالف التانيث في عدم دخول التناووت وكذلك بالزمر ان يكون
خوانم مما زيد عليه حرف غير منصرف بعد العلمية لها وللميم الشيعة
بالف التانيث في عدم دخول التناووت عليه الثالث ان هذا الالف
لا يدخل في قولهم الف التانيث لانه اعم من ان يكون حقيقة وحكما
ان قلت فبالزمر ان يكون بنفسه في المنع كما ان الف التانيث ^{الحقيقة}
كلت فلا حاجة الى اشتراط العلمية قلت كونه في حكم الف التانيث
تحقق بعد العلمية لا قبلها فكيف يمكن عدم اشتراطها وهذا ظاهر
من هذه سبب مستقلا عند الجمع بسببين لانه حقيقي وحكمي بل جعل العلم
سببين لانه محقق وقديري ولا يخفى ان هذا النظر انما يتوجه بعد
ان نحارط على علما ورد ممنوعا من الصرف القول الثالث انها احد عشر
الحادي هذه الاحدى عشر مرات الاصل منذ جنى اعتبار الوصف
الاصل الرابع انها ثلثة عشر هذه الاحدى عشر لزوم التانيث
لان لزوم التانيث صفه له وصفه الشيء ملحق به وكذا لزوم الجمع
بالجمع الخامس ان المانع من الصرف اثنان وهما الحكاية والتركيب ^{اصلا}
فوق وزن الفعل وهو الفعل من الفعل الى الاسم كيندم ويشكر عليهن
فان امتناع الصرف فيهما بطريق الحكاية الفعلية اي كما لا يدخل

علمها الكسر والشون قبل نقلها من الفعلية الى الاستمية كذا قلت ^{بد}
من علمها بعد النقل وفيه ان هذا المعنى للحكاية يتناول جسيما من ^و
مخزيريد فانه منقول من الفعل ولا يتناول القسم الاخر خواصا ^{للبير}
منقول من الفعل مع انه غير منصرف وثانيا ان يزيد في حال التشكيك
علما فيه للحكاية بالمعنى المتقدم فيلزم ان يمنع من الصرف مع انه منصرف
واما التركيب فقال بعضهم ان اراد ومنه التركيب من العليتين فيلزم
ان يقول ان سبب منع الصرف واحدا من الحكايات فيزيد ايهما مركبة
مع العلمية ايتى وفيه نظر فان هذا القائل جعل الحكايات ^{سبب} وحدها
منع الصرف لاهي مع العلمية حتى يلزمه القول بان السبب واحد كما لا
يخفى **واما قول** ان اراد من التركيب التركيب من العليتين كما قبل
ان الالف والنون مركبان اما مع العلمية او مع الوصفية والظاهر ان
مركب مع العلمية والجمع بمنزلة جميعين فكانه مركب منهما والعجزة ^{كنها}
مع العلمية وهكذا فحصل قوله ان السبب الحكايات وحدها او التركيب
من العليتين فهو مخالف معناه في الحكايات فقط فانما ايهما نقول بان منع
الصرف في عريان لعلتين وكتب احدهما مع الاخرى وهما العلمية
والالف والنون وقد مر الجواب عن الحكايات وان ارادوا من التركيب
تركيب شيئين كما قبل ان يدل على مركب من اسمين والتركيب ^{في عريان}

بين الالف والنون والتركيب فاعلمت ونحوها بين حرفي التانيث
 والاسم ففقد ان جعل مجرد التركيب بهذا المعنى سببا لمنع الصرف
 فنقصى منع صرف نحو بعلبك وعمران وفاطمة في حال التثنية لوجود
 السبب وهو بطلان وهناك فروع اخرى شاذة اعتبرها بعض الفقهاء كما قيل
 في انت انه مركب من اسم وصرف فاذا جعل علما لا ينصرف للعلمية ^{شبه}
 العجمة لانه لا ينظر اليه كلام العربي فيلزم اشياء انه غير منصرف لكثرة
 والشيابة بما فيه الف الممدودة ونحو ذلك ولا دليل على جميع
 معول بل الصحيح هو القول الاقل اى ان الاسباب لسعة لا تزيد
 ولا اقل نعم لا ينبغي ان يعد الالف والنون الزائدين سببا
 اصليا فانما فرغ الف التانيث فسيبهما يتوقف على الشبهة
 بالفتانيث وقول الكوفيين ان قايضها لكونها زائدين بل هو
 منه منع صرف عرفت علما فان اجابوا بان المعبر انما هو الزائد فان
 باعياهما سئلناهم عن العلة الاختصاص فلا يجدون مفرغ عن التقليل
 بمشابهة الف التانيث فيرجعون اليها اعتبر البصريون فندبوهما
 الكلام في هذا المقام يطلب من كتب اعلام وبالحمل ان نقصت
لستة من ستة عشر ثمة سبعة وذلك عدد الامور التي يميز بها
التميز عن الحال فانها ابغ سبعة الاول الحال محيى جملة كجاء زيد

وجاء زيد وهو ضاحك وظرفا نحو رايت الهلال بين السحاب وجاءا
 مجروراً ونحو خرج على قومه في زينة او متبرئاً والتميز لا يكون إلا
 غير طرف الثاني أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها نحو لا تقربوا الصلوة
 وانتم سكارى فان المراد بهم من قرآن الصلوة بقيد كونهم سكارى
 لا التوقف عندهم بخلاف التميز فان معنى الكلام لا يتوقف عليه في الأول
 نظراً فان الحال فضلة يتم الكلام بدونها فكيف يتوقف معنى الكلام عليها
 إلا ان ين يتوقف المعنى المراد من الكلام عليها ويتم أصل الكلام بدونها
 فلا منافاة لكن يريد على الثاني ان من التميز ما يتوقف معناه لكلام عليه
 طاب زيد الانفسا بل قد يلزم ذلك في التميز المحول الثالث ان الجاء
 مبتدئ للهبة والتميز بين اللذات كذا قالوا فان ارادوا بالهبة الصورة
 والحالة محسوسة المشاهدة كما هو المتبادر فيخرج نحو تكلم صادقاً ومسا
 وعاش كافراً وان ارادوا بالصفة فالتيقظ او وضع المقصود هم لكن يخرج
 عند خوجاء زيد والشمس طالعة وجاء بكر جالس إلا ان يقال الحال
 في معنى جاء زيد مقدار ما طلوع الشمس وجلس بكر فخرج هذا لتأويل
 لا يخرج ان لا يمتلح مبتدئان للصفة الرابع ان الحال صفة بدون
 بخلاف التميز مثلوا النعمة الحال بقوله على اذا ما نذرت لبلى الخفية
 به نياره ببيت الله رحلان حافيا ورحلان وهو الحافي وحافيا وهو غير

وهو غير المنقل حالان من فاعل ذبارة المحذوف كانه مصدر مضاف اليه
الى مفعول او قبله ريادة في بيت الله او من الضمير المحذوف في قوله **اقول** ومثل
هذا المثال ليس نعتا في تقدير الحال لاحتمال ان يكون من الحال المتداخلة
واجمال المقال ان الحال اذا تقدمت لذي حال واحد فان اعتبر حال
من المتقدمة حالا له بان يكون كل منهما متيدا لعامله فالحالان مترادفان
لان احدهما رادف للاخرى ركبت راءه على ذي الحال وان اعتبر الاول
من المتقدمة حالا له والثاني لفاعل الحال الاول بان يكون الاول
متيدا للعامل والثاني للحال الاول فهما متداخلان لتداخل احدهما
في الاخر ويظهر الفرق بينهما فيما اذا كان الحالان متضادين فواشتر
القران حلوا حاضرا فطرح مترادف دون التداخل فالتمثال الصحيح في
التقدير العظم نف منكره هو هذا وهذا الاحمال الجليل من فوائد
الجليلة فان قلت قال بعضهم في قول ابي القاسم الشاطبي مطلع منظومه
في القائه **بدأوت بحم الله في النظم** **اولا تبارك رحمانا رحما ومولا**
انهما تميزان قلت اقبل ايضا ان الاول حال والصواب ان رحمانا منصوب
على الاختصاص او المدح فهو باعنا واحض او امدح ورحما حال منه
لانفت لانه نكرة فذلك معرفة وانما قلنا ذلك فان الحق قول ابن
مالك والاعلم ان الرحمن ليس صفة بل علم فهو في التسمية بدل

من الاسم الشريف لا نفتله والرحم بعده وقت له لا الاستم الله سبحانه
 فلا يكون الرحمن في سبحانه الله تعالى مجازا بلا حقيقة كما بقوله الأصغر
 بل هو علم موضوع له حقيقة فيه من الأعلام المنقولة من الأوصاف
 كتحديد والتحقيق ذلك مقام آخر الخامس أن الحال يتقدم على عاماتها
 إذا كان فعلا متصرفا نحو خاشعا ابصارهم بخروجهم أو وصفا لشيء كقولهم
 جوت هذا وتخلين طليق * أي وهذا طليق محمول على التخلين حال
 تقدمت على عاماتها الوصفية فيه وجهان أحدهما الأول أن زامن هذا
 اسم موصول وتخلين صلة والعائد محذوف أي الذي تخلصه طليق
 قال الكوفون واستدلوا به على أن أسماء الإشارة تكون موصولة سواء
 وقعت ما أو الاستفهامية أولا والثاني أنه مما حذف فيه الموصول من غير
 أن يكون هذا موصولا والقد ير هذا الذي تخلصه على حد قوله ^{لله}
 ما نلتهم وما نيل منكم أي ما الذي نلتهم قاله سراج الدين وأسكنه
 بعض الضعفاء ولا يجوز ذلك في التميز على الأصح السادس أن الحال
 صفة الاشتقاق لأنها صفة في المعنى والصفة أو في المعنى المشتق ^{حق}
 وصق التميز للوجود لعدم مقتضى الاشتقاق لأنها صفة في المعنى والصفة
 مشتقة أو في معنى المشتق فيه وقد يقال إن السابغ أن الحال
 تكون موكدة لعماماتها نحو ولما ابتعثكم ضاحكا ولا يقع التميز ذلك

وانما يقع صيدنا لما هو عنده والله اعلم وان زدت عدد حرف ثانياً ^{الالف} وهو
وهو بحسب الجمل واحد على عدد خامسة وهو الهاء وعدده خمسة
وفي نسخة على رابعة وهو سهو حصل ستة وذلك عدد المواضع التي يجب
فيها استئثار الفاعل في الافعال الاولى فعل الامر الواحد المذكور
مخلاف فعل الا لمتنق والمجموع والواحدة فان الفاعل بايدي الجمع
الثاني الفعل المضارع المتدبنا الفاعلة كيقوم هند والمبتد
تبدأ الخطاب للواحد كيقوم يا زيد بخلاف المبتد تباد الفاعلة كيقوم
هند والمبتد تباد الخطاب للمثنى والمجموع كيقومان ويقومون
او الواحدة كيقومين فان الاستئثار في الاولى جازع وفي الباقى ممنوع
الثالث الفعل المضارع المصدر مبهق المتكلم سواء كان من ذكر
او مؤنثا كما قوم الرابع المضارع الذي في اوله النون المتكلم مع
مستمع كيقوم وانما لم يقع الفاعل في هذه المواضع الا مضارع جهة انها
الفاظ موضوعية بقرينة لازمة للمتكلم والمخاطب وهو موقع المضارع
ان المتكلم لا يقول عن نفسه الا انا وشبهه والمخاطب الا انت وشبهه
فلو وقع موقعها غير مضارع لاختل وضع باب المضارعات الخمسة ^{سبعة} فعل الامر
كخلا وعدا وليس لا يكون موقوم القوم ما خلا خالدا وما عدانيدا
وليس لا يكون موقوم في هذه الافعال ضمير مشترك وجوبا عند بعض

المفهوم من كلية او على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق او على
المفهوم منه على الخلاف المعروف السادس فعل النعت كما احسن الزيد بن
ففي احسن ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية وهذه هي المواضع التي يجب استئثار
الضمير الا على اسم المفعول في الافعال وهناك موضعان اخران في غير الفعل
يجب فيهما استئثار الضمير الاول اسم الفعل غير الماضي كزال الثاني
المضارع الناقب عن فعله نحو نظر الرقاب ففيهما ما يفهم ضمير فاعل مستتر
فالمواضع ثمانية **فائدة** التي جمع منهم ابن هشام في التوضيح
المذكورة مخوز يد قام او يقوم بناء على ان الضمير اذا استتر كان استئثاره
بطلان الوجوب ففي قام ويقوم من المثال لا يجوز ابرازه متصلا وذلك
لما مضى فان قام هو انما يقال على التوكيد لا على الفاعلية فان قلت
واجب الاستئثار هو ما لا يخلفه في مكانه اسم ظاهر ولا ضمير منفصل
يقال قام ابوه وما قام الا هو قلت ذلك تركب اخر اسند فيه المقام
القيام الى سبب زيد او الى ضميره المحصور بالا واما زيد قام فتتركب
اسند فيه لقيام الضمير زيد ويؤيد ذلك ان ابراز الضمير
متصلا متقدما ومنفصلا مخالف لما استسوه من الاصل من انه اذا كان
الاقبال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما استثنى وليس هذا
قال بعض المحققين فويلهم في حد المستر حوازا اما يمكن قيام الظاهر

او الضمير المنفصل

ليس معناه قيام احدهما مقامه في نارية المعنى بل في رفع عامله ايا
معنى وجوب الاستناد عندهم وجوب كون المرفوع بالفاعل ضميرا
وجوازه هم يجب ان يكون المرفوع وجوازه به ضمير امتهار او ثما وقام لا
ان يكون المرفوع به ضمير او ثما بل قد يكون ظاهرا كقام زيد وقد يكون
ضميرا كزيد قام ومنفصلا كما قام الا هو فيكون الاستناد فيه حاشا
انفصلي كلامه مشروحا وفيه نظر فان الكلام في مطلق قام بل في الواقع بعد
مبتدأ نحو زيد قام ويجب ان يكون المرفوع بقاء فمثل هذا الموضع ضمير
او ثما والافقوالك زيد قام وفيه اقامة الظاهر مقام الضمير لغير
رأع وقولك زيد قام هو فيه انفصال الضمير مع امكان اتصاله
واراذه متصلا غير ممكن فتعين وجوب الاجزاء مع امكان اتصال
والفج من قول المصنفين حيث بقولوا كلام الحق وغفلوا عن
هذا النظر المتوجه عليه فتدبر ان نقصت عدد حروف دابة وهو
الحاء و عدد عشرة من عدد الحروف الجارة المشهورة وهي ما وضع
فعل او شبهه او معناه الى ما يليه والمراد بالفعل الفعل الاصطلاحي
وليشبهه ما يستفاد منه معنى الفعل بصيغته ومعناه ما يفهم منه
الفعل لا بصيغته كاسماء الاشارة ونحوها ولست هذه الحروف حروف الاضمار
وصرف الصفات ابه ووجه التسمية يقتضي ذكر مقادير مشابهة لم يسبق

إليها أقباعاً ^{جدة} وهي أن الأعراب يقال على النحو وعلى ما يقابل
 البناء وهو الاشتقاق المظهر والمقدّر الذي يجلبه العامل في أضرب
 الكلمة ويقال أقباعاً على تطبيق المركب على الأحكام المستنبطة من كلامهم
 العرب بأن يقال هذا فاعل وهذا مفعول وبيان أنه من ضربين متماثلين
 فمهما دارا وإن الأعراب بمعنى الثالث يحتاج إلى وضع اسم للكلمات
 وبدون ذلك الشكل التطبيق هو محل كلمة من الكلمات سواء كانت
 أفعلاً أو صرفاً باسم ماخوذ من معنى تلك الكلمة أو من عملها أو من مكانها
 أو غير ذلك ليسهل عليهم الأعراب والتطبيق فالأسماء الماخوذة من معنى
 المستحق مثل قولهم في هذا أنه صرف تحقيق وفي من أنه اسم استفهام وفي
 أنه فعل أمر والاسم الماخوذ من عمل المسمى مثل صرف الجهر للعلم واخواته وحرف
 المنصك لان واخواته والماخوذ من مكان المسمى وحمله كقولهم في الدائم
 ليفي أن لا الاستد في ما ولا انهما صرفا استفتاح أي حرفان ^{تستفتح}
 بهما الكلام يعنون أن مكانهما في افتتاح الكلام والاولى في التسمية أن
 يؤخذ الاسم من طعمه ثم من الفعل ثم من المكان ومن ثم عرّف هشام عن
 الألفي مغنير بحرف التثنية وطعن على من عرّف بحرف الاستفتاح فقال
 ويقول المعبرون منها صرف استفتاح فينبون مكانها وهي ما دون
 معناها انتهى فاعرف هذه المقدمة في ظاهرها أن لتسميتها

حروف الاضافه من جهة انها تصنف الفعل في الاسم اي توصله
اليه وترطبه وحروف الصفات من جهة انها تحدث صفة في الاسم
ففي قولك جالست في المسجد لت على ان المسجد وعاء للجلوس
ومثل لانها تقع صفات لما قبلها من التكرات وحروف الجر لانها
تخرج الفعل في الاسم احد من المعنى وقيل بل لانها تعمل اعراب
الجر كما يقال حروف النصب والجر والاولى الا ان في الثاني اهل
المعنى بيان العمل والمشهور من حروف الجر سبعة عشر سقا ط لعل
ومق وك فانها شارة وهي من وعن وفي والى وصق والباء واللام ورب
وعلى والكاف ومد ومنذ والياء والواو وعدا وطلا وحا شا وادحا
المستخرج في القوائد الصمدية ان الثلثة الاخرى غير مشهورة ودعوه
عمر مسلمة فانها ليست في الاشهاد دون سابقاتها وان تصدقت
افعالا لكن الجر بها ثابت لنقل الصحيح في كلام المصنف الفصح هذه
الحروف السبعة عشر على ثلثة اقسام لازم للجر فيه وضرب كائن اسما وضمرا
وضرب كائن حرفا وفعلانا الاول تسعة احرف من والى وفي وضى والياء
واللام ورب وعاء القسم وثانية والثاني خمسة احرف على وعن والكاف
ومد ومنذ والثالث ثلثة احرف حاشا وطلا وعدا والشيخ الرضوي
الله عنه وابن الحاجب كلام رجوعا اليه واجبت في علم الامور التي

والتواضع والتواضع والتواضع
 صفة والتواضع والتواضع والتواضع
 التواضع والتواضع والتواضع

بها التبدل وهما من التواضع وهي جنس لغت وتؤكد وعطف وبدل
 والعطف اما ذو بيان او لسوق لا بأس ان تذكر حدها سبق فاسبق
 فذلك تابع شبه الصفة حقيقة المقصد به منكشفة والتابع المقصود
 في الحكم بدلا واسطة الحرف لسمي بدلا والمقصود انك لو نقصت
 من سبعة عشر لغت سبعة وهو عدد الامور التي افرق فيها ان
 والتبدل فاولها ان عطف لا يكون جملة ولا تابعا لجملة بخلاف التبدل
 فانه يقع جملة نحو ما ينق للامام قد قبل للوسل من قبل ان يبدل
 للوصفة وذو عتاب اليم فجملة ان واسمها وجزؤها وما عطف عليه
 بدل مما قبل ومن ثم كبرت ان لوقوعها في صدر القول وقوله اهله
 ام عمرو بكلمة انصبر يوم البين ام لست بصر ليس مما قبل نحن بصدده
 لان جملة التبدل اريد بها لفظها فهي بمنزلة المفرد اعلى لفظها
 بهذا اللفظ وبدل على ذلك كون العامل هنا الباء الجارة وهي
 تدخل على الاسم وما هو معناه لئلا يلزم تغليب وهو باطل والفاعل
 الكلام الاستفهام كلمة لا طلاق الكلمة على الكلام مطم ويقع ان
 جملة تابعة لاصري نحو وابتغوا للسلطان ابتغوا من لا يسلككم اجر والمراة
 التابعة للغة دون الاصطلاحية فان الجملة الاولى لا محل لها
 تابع اصطلاح فلا محل من الاعراب اما لفظي او تقديرية او محلى

ان الاول محل لها لا نهامع الثانية مقول القائل فالمحل للجوع
واما كل منهما فجزء المقول ذي المحل فلا محالة وثانيها ان عطفت
البيان لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمرا في الجوامد نظير النعت في
المشتقات الضمير لا ينعت ولا ينعت به فكذلك ما هو نظير الضمير فلا
البديل فانه يقع ضمير القمت انت قالوا يجوز في انت التاكيد والبدي
ويقع تابعا للضمير نحو وما الثانية الا الشيطان ان اذكره فان اذكره
بدل من هاء الثانية الثاني ان عطفت البيان لا يخالف متبوعه
في التعريف والتكرير فلا يبين معرفة الامم مفعول ولا نكرة الانكسار خلا
التخالف في البديل فانهم لم يختلفوا في جوازه فيه نحو الى صراط مستقيم
صراط الله فغير ابدات المعصية من النكرة ونحو يا الناصية ناصية كاذبة
وفيه عكس الحال الرابع انه لا يكون ثاني للفعلين عطفت بيان اولهما
مخالف البديل فانه يكون ثاني للفعلين نحو من يفعل ذلك يلحق اثمها
بضاعف له العذاب فحرف بضاعف اشعرانه بدل من يلحق الخاسر
ان عطفت البيان لا يكون بلفظ الاول ويجوز ذلك في البديل بشرط ان
يكون مع الثاني زيادة بيان على الاول وفي هذا الامر كلام يطلب
من معنى ابن هشام ومن تعليلها تنال على السماء بكشف الابهام السك
انه ليس في نية احواله محل الاول بخلاف الاول فانه تلك النية

ولهذا امتنع البدل وتعين عطف في نحو يا زيد الحارث اذ لو جازا
البدل وهو في تلك النية لزم مباشرة حرف النداء المعرف باللام
السابع انه ليس في التقدير من جملة اخرى بخلاف البدل فانه
لما كان في نية تكرار العامل كان في التقدير من جملة اخرى ولهذا
امتنع البدل وتعين عطف البيان في نحو قلت هندا قام عمرو واخوها
اذ لو قد اخوها بدلا لتعين ان يكون من جملة اخرى لما عرفت من ان
خلو الجملة الواقعة خبرا للمبتدأ لحم من ضمير باطا فتدبر حتى لا يكون خا
ولا من افق الفضل ها بطا وان اسقطت عدد الاسماء والعامل عمل
الفعل للشيء بالفعل فلم ان العمل اصل في الافعال فرع في غير هذا
كلما تقدم ذكره وتلك الاسماء خمسة على ما عدها في الفوائد الصمدية
المصدر واسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واصل النقص
وعدها بعضهم ستة بزيادة اسم الفعل وبعضهم سبعة بزيادة مثله
المبالغة وهي محولة عن اسم الفاعل واصلها ابن هشام في الشذور
اليعشرة السبعة المذكورة واسم المصدر والظرف والحروف المعملات
من عدد اخرى وهما الباء والهاء وعدد الاقل عشرة وعدد الاشياء
خمس والجميع خمسة عشر فلو قصدت خمسة عشر فعدد الاشياء والافعال
التي يماز بها الصفة المشبهة عن اسم الفاعل في كل حين وفعان ود

غزة الاول ان اسم الفاعل بضاع من المتعدى والقاصر مجزئ
كانا او مزيدين كضارب وقائم ومخرج ومستكر والصفة المشبهة
للبضاع الامن القاصر المجزئ غالباً لو كان مقصوراً لفعل محسوس
كحسن وصعب المصوغان من حسن وصعب اللانفان وضعا او حسب النقل
كرحمن ورحيم فانما مصوغا من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم ضمها
اي صار الرحم طبعته له ككرم بمعنى صار الكرم طبعته له او حسب
كضارب ومضرب فان اسم الفاعل والمفعول اذا قصد بهما الثبوت
جرا مجرى الصفة المشبهة وقولنا من المجزئ غالباً اعلام بانها قد مضى
من الميراث فيه كمنطلق اللسان ومطابق للنفس فان منطلقاً ومطابقاً
صفتان مشبهتان لكلاهما على الثبوت ويمكن ان يقال انهما اسمما
الفاعل قصد بهما الثبوت فهو ملاعامة الصفة المشبهة للسيا
صفة مشبهة واطلا فم علمهما الصفة المشبهة محيل على ان حكمهما
حكم الصفة المشبهة از قصد بهما الثبوت فتأمل الثاني انه لا يكون
الامحار بالامضارع وموافق له في حركته وسكونه كضارب ومضرب
ومكرم ومكرم وما خرج عن الموافقة له بسبب الاعلال فهو موافق
له بحسب الاصل ولو لم يكن موافقاً في الحال كقائم ويقوم والمترقب
حركته وحركته وسكونه لا تقابل حركته بعينه انما يلزم التوافق

61
في اعيان الحركات فقد يكون كضارب ويضرب وقد لا يكون كناصر ينصرا
قال ابن الحشاش واصاب هو وزن عرو ص لا يغير في انتهى فان الوزن
العرو مني يكتفي بالتوافق بين الموزون والفتحة في حبل الحركة دون ^{تختصها}
حتى يقع ان تقى ان وزن طويل فقولن مع عدم الاثبات في شخص الحركة
خلاف الصفة المشبهة فان ما كان منها على زنة اسم الفاعل مجازية
كمظان اللسان وطاهر العرس ومطهر النفس ان ثبت انها صفة
وما لا فلا وهو الغالب في المبنية من الثلاث كطيرف وجبل الشا ^{لث}
ان مضموب اسم الفاعل يجوز ان يتقدم عليه لقوة شهرة بالمضارع
فمفعول متاخر نحو زيد عمر واصارب خلاف الصفة فلا يجوز زيد
حسن ينصب وجهه لان معمولها المضموب اما بمنزلة او شبهه بالمفعول ^{وجهه}
وكل واحد منهما لا يتقدم على العامل بخلاف مضموب اسم الفاعل
فانه مفعول صريح فيجوز فيه التقديم الوابع ان معمول المضموب يكون
سببا يتصل به ضمير موصوفه واجنبيا نحو زيد ضارب غلامه وامرؤ ^{عمر}
خلاف معمولها فانها لا يكون الاسباب تقول زيد حسن وجهه والوجه
اي منه اوان اللام خلف عن الضمير المضاف اليه ولا نقول زيد حسن
عمر الا متناعا لسبب اطلاق المفعول ان قلت جواز زيد بالفتح مطلق
لمعول الحكم بان معمول الصفة لا يكون الاسباب قلت اللام معمول الصفة

ما عملت فيه بحق الشبهة واما عملها في الظرف فانما هو لما فيها من راحة
 الفعل فقط وان كان متقدما بضم المفعول اي في خلاف الصفة فانها
 تحالف لضمها مع لزوم تقول زيد حسن وجهه بالانصب لا تقول زيد
 حسن وجهه به يتعين الرفع على الفاعلية السادسة انه يفضل بينه
 وبين معموله نظرا وعدله فيقال زيد ضارب في الدار ابوه عمرو
 بخلاف الصفة فلا يجوز فيها الفصل لا يقول زيد حسن في الحرب وجهه
 رفعت الوجه على الفاعلية او نصته على التشبيه بالمفعول وبذلك
 قوة اسم الفاعل في العمل بالاشتبه اليها السابعة انه يقع صلة لا كما سمى
 المفعول نحو قد افلح المتقي ربه اى الذى اتقى بدليل عود ضميره على
 خلاف الصفة المشبهة فان كونه صلة لا يخرجها عن قول فى المعنى لان الصفة
 المشبهة للمثبت فلا تؤل بالفعل الثامن انه لشرط لعمله زمان الحال
 وحمل الصفة من غير شرط زمان ماض او حال واستقبال لانها بمعنى الثبوت
 فلا وجه لاشتراكها فى زمانها لان ما لم يبدل على حدث لا يلقن له الزمان
 بخلاف اسم الفاعل التاسع ان المصنوع باسم الفاعل مفعول به مجزى
 والمصنوع بالصفة ليس مفعولا بها صرح العاشر ان معمول اسم الفاعل
 بالصفة وبغيره من النواصب ومعمول الصفة المشبهة لا يتبع بالصفة لان
 زيد حسن الوجه المشرق محمى المشرق على انه صفة الوجه والمشتد عدم

كحرف ما قطع على حرف هو زحطى كل من سعه قشست خذ ضضع الالف
 واصل الباء اثنان والجم ثلثة والداربعة ثم كذلك الى الباء وهى عشرة
 ثم الكاف عشرون واللام ثلثون ثم كذلك الى القاف وهى مائة والراء
 مئتان والشين ثلث مائة ثم كذلك الى العين وهى الف وهكذا
 وردت به الرواية عن ابى عبد الله حيث قال الالف والباء اثنان والجم
 ثلثة والdal اربعة والمهاء خمسة والواو ستة والراء سبعة والحاء ثمانية
 والطاء تسعة والياء عشرة والكاف عشرون واللام ثلثون والميم اربعون
 والنون خمسون والسين ستون والعين سبعون والفاء ثمانون والصاد
 لستون والقاف مئتان والراء مئتان والشين ثلثمائة والطاء اربع مائة
 الى هنا ولم يذكر البوائى ولعله لوضوح الامر فيها الثانية الخطاب
 هو توجيه الكلام الى حاضر مشاهد او بمنزلة جوابا لـ بقيد فاصلة ان يكون
 لمعين واحد كان او كثيرا لان ضمير المخاطب هو مفعول بالوضع العاقل معين
 مانع عن ارادة الغير حين ارادته او مفعول لمفعول لكن بشرط استعماله
 فى ضرائقه المعينة فالخطاب اذا لم يقصد به المعين يكون محازا على
 كلا التقديرين نعم قد يترك هذا المعنى الحقيقي وهو الخطاب لمعين الى
 ليعم الخطاب كل مخاطب اى كل من يصلح له على سبيل البدل نحو قوله
 ولو نرى اذ الجرمون فاكسود سيم عندوهم فانه لم يقصد بالخطاب

معينا ليعم صورة الخطا كل مخاطب قصد الظهور بشاعة حال الجرمين وقت
 امرهم في ذلك الوقت اي تناهت عالمهم في الظهور وانكشفت فطاعتها
 وشاعتها لاهل المحشر الى حيث يراها كل راء ولا يخص به مخاطب دون ^{مخاطب}
 ان قلت التنبية على العموم الرتبة تبا في ابرزها في صورة الممنوع بدخول
 لولا امتناع عليه وبالحيلة قلت اذ قال لولا امتناعه لا تشاوبانها
 مع عمومها كما دقتغ لشناعة حالهم بحيث لا طاقة لاصدان ليشاهدوا
 وبالحيلة ان الخطاب لغير المعين من قبيل وضع الفتي موضع الظاهر فان قوله
 ولو قرى الظاهر ليرى كل احد ويمكن ان يقر ولو قرى وخوه من ^{الخطاب}
 الحقيقي لكن قصد الخطاب الى الماهية في ضمن كل فرد في بابها الانس
 فهو خطاب للجمع كما لا عدل من الخطاب الحقيقي لو قيل ولو قرى ^{الجمهور}
 كذلك لا عدل في ولو قرى وهما بمثابة واحدة فنامل فناملة هذه الفا
 ان يعلم الناظر ان كل خطاب وقع في كلام المستخرج كقوله وان نقصت وان
 اسقطت وان اصفت وخو ذلك انما هو من قبل قوله تعالى ولو قرى
 فلم ير مخاطبا بعينه بل اراد ان وان اسقطا وان اضيفت بصيغة ^{الجمهور}
 فاخرج في صورة الخطا بلفيد العموم فقولنا ليعيد العموم متعلق بقولنا
 فاخرج لا بقولنا فلم ير كما زعمه التفتازاني في مطوله في عبارة الايضاح
 والحمد لله تعالى في كل مساء وصباح على احوال هذا الشرح الكافي بالنقد

بالقديل والجرج. الكافي في بيان المعنى وعرض لغياته والوافي بتبديله
بحسب بلاغاته الكاشف لجلال بديع اشاراته والموضح لا عار بعبارة
المنيرة على اعتباراته وقواعده والمبين لنكاته وكنائياته وهذا وان
اشرع في شرحه فاقول ولجيا من الله ان ينطقني بالصواب.

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله

فافتحت الجواب بالتسمير والتحميد افتدأ بأسلوب الكتاب الحميد
وعمل بما شاء. بل وقع عليه الإجماع. وادخل حتى شئ من النعم. على
الأهل الآتم. واخترت قول الحمد لله على قول الشكر لله موافقا للشر
خيسنا للبيان ببديع الاقتباس وتبيننا لاختصاصهما برب الناس
اذ لاختصاص الحمد بوجوب اختصاص الشكر من غير انكاس. وعلى المدح
تبيينها على انه جل جلاله هو الفاعل المختار وعلى ما عليه الاختيار
ولا يشك الحمد على صفاته تعالى لانها مستندة الى المختار وان لست
بالاختيار وانها ضلقة منزلة الاخبار لانها ثابته لما كان كافيا فيها
ومستقلة بها من غير مدخلية شئ من الاعيان وكان فيها مختارا وكنية
التسمير والتحميد علامة على الافشاح باقية بقاء الدهر المديد
فان النبيل باسم الله والتمن بالحمد الاله اجل ما به الرجب ساه
مباجلا اهل الدين والتقين بضاه. فاحمد صدامصونا عن التناهي

مع انها شكر عظيم لا يخفى على الزكي الفهم لا هما فعل يثبت عن تعظيم ^{لمنعم}
 وتثني تعظيم المكرم وجعلها من الكتاب الذي هو النقوش بين
 الدفتين اشارة الى الحمد والبسالة انهما كاسنهما بين الدفتين في
 احباب الحمد لان التوفيق لهما والامداد عليهما مما يقتضي شكر
 تفيج قوة الحامد ولهذا قال الامام عليه الصلاة والسلام الامد
 حمة صنف لسان عن احصائها فكيف يحصل الشكر وشكرى ^{الك}
 يفتقر الى شكر فكلما قلت لك الحمد وجب على ذلك ان اقول لك الحمد
 ومنه اخذ الشاعر اذا كان شكري نعم الله نعمة محمودة كيف السبيل
 الشكر والله كما الحسن فخص بواجب الوجود لم يطلقا على غيره فيما بين
 المتدينين وفي كونها عليين له خلاف مشهور وبعضهم في الحمد لله
 كلام مجمل جميل لا بأس بذكره ونقته بما ليس جميل وهو هذا الله
 علم على الاصح للذات الواجب التجميع لجميع الصفات الجمالية والدلالة
 على هذا الاستجماع صاير الكلام في قوة ان يقال الحمد مظم منحصر في حق
 من هو مستجمع لجميع صفات الكمالات من حيث هو كذلك فكان كدوى
 الشيء يثبت وبرهان ولا يخفى لطفا انتهى اقول اعلم ان لفظ الله
 عن اللام يطلق على غير الملك العلام فان ابليس لما غر الجبال من بني آدم
 وامرهم ان يعبدوا بانيهم وليست اسوا بها صورهم وصنعهم ^{سوءهم}

فلما كانت اولادهم من بعدهم قال لهم ايليس ان هذه الصور
التي في بيوتكم هي الهنكم وكانت اباؤكم يعبدونها فاعبدوها فانهم
شركاء لله ولشيفون لكم عندوها وسموها الهة واعتقدوا فقد ^{الالهة}
ولهذا انكروا على محمد لما دعاهم الى سجانه فقالوا اجعل الهاء واحد ان
هذا البشى عجب الالهة وهذا معلوم واما الله فهو مستعمل في لغة العرب
في الجاهلية والاسلام في نظمهم ونثرهم على السنة بلغاتهم وفصاحتهم
مرحديهم ومشركهم قال تعالى ولئن سألهم من خلق السموات والارض
ليقولن الله وهو عزى ومن قال انه غير عزى فقد ربه ولا يحتاج الى
التي ليس فانه متواتر ضرورى ولو احتجج في كونه عزى الى دليل لا
كل لفظ من الالفاظ الوافقة في لغة العرب في كونه عزى الى دليل
فانه ان لم يكن اظهر من غيره في كونه عزى لم يكن غيره اظهر من غيره
اثبات عزى الالفاظ بل يتعدى وقد اطلقوا على انه اسم من اسماء الله
الوجب الوجود لذاته خاص به لا يشاركه غيره فيه ولا يدعى به لغيره
ولا يطلق على غيره قبض الله القلوب والالسن عن ذلك واختصا
لذاته انما قدس حتى ان فرعون مع غنوه غايته ما قال انار بكى الله
ولهم قبل ان الله وهذا مفعول له سجانة هل تعلم له سميها اى هل تعلم
احدا من الخلق يسمى بالله والله اعلم وهو علم الله سجانة ومن قال انه

اسم للمفهوم الكلي المنفرد تفادى غفل عن كلمة التوحيد على أنه لو أريد
 من الآله المعبود مطم لنرم الكذب اذ عبد غير الله ولو أريد المعبود حق
 لنرم استثناء الشيء من نفسه فحين يكون الآله بمعنى المعبود والله عليها
 الموجود منه والمعنى المستحق للعبودية في الوجود إلا الفرق الموجود منه والمعنى المستحق
 الذي هو خالق العالم كذا قيل ويحمل على أن يكون المراد الإلهة الباطلة في
 في الواقع الحق عند عبدة الصور الذين تقدم ذكرهم فانهم اعتقدوا انها حقّة
 وإن الله تعالى بما من جلالتها اودخل فيها فانت كلمة الشهادة نافية لبعض ما ادعوا
 ومثيرة لبعض ما اى انكم كذبت فيما ارجعتم في الصور وصدقتم فيما قلتم في الله
 تعالى فلا اله من هذه الصور التي ستموها الهة وصلتم الله تعالى واحد
 الآلهة فالاستثناء من دعويهم التي هي عندهم حقّة وفي نفس الامر في الصور
 باطلة وفيه تعالى حقّة فالنفي بلا واراد على الباطل والاثبات بالالحق فلا
 ما يقال ان المستثنى من المنفي ان كان الإلهة الباطلة لم يجز استثناء الحق منها
 لعدم دلوله ولنرم الكذب ايف وان كان الإلهة الحقّة لنرم بقدر الإلهة ونرم
 نفيها هو الحق وقامل وللأصل على الدعوى اذلة فان قلت فلهذا القول
 بانه غير علم غير صحيح واستعمال البعض التفضيل يقتضي ثبوت أهل الوصف في القول
 المقابل منيقضف هنا ان يكون القول الاصح محال مع ان ذلك غير مرد قطعاً
 وحمله على غير مفعلة الزيادة لا يجوز إلا في مسألة الكل قلت التفضيل في مثل

المقام محمول بين الاستدلالين أي أن الاستدلال على كل من القولين
بالوجود المذكورة استدلال بحسب القاعدة صحيح الظاهر لا أن أحدهما صحيح
من الإضراب أن كان لابد من ضار أحدهما في نفس الأمر ذلك أن محمل مشابهة
المفضل مع المفضل عليه أصل الوصف بتقدير ما ذكره الرضوي قوله
لأن الصوم يوم ما من شعبان إلى أن افطر يوم ما من رمضان حيث قال أن افطار
يوم الشك الذي يمكن أن يكون من رمضان محبوب عند المخالف فقدره
ع محبوا إلى نفسانية ثم فضل صوم يوم شعبان عليه كأنه قال هب ^{محبوب}
عند عابيه لكن صوم من شعبان أحب منه فتدبر ثم ينبغي أن يعلم أن
البعض كل خير من المعنى المذكور من إني هو فنقول أما استفاضة الإطلاق
أي إطلاق الحمد فاعلم أن يكون مطلقا لا القائل خصوصيات إنما هي من
محل لام التعريف على الجنس وعلى أن يكون إشارة إلى جميع الخصوصيات
من صله على الاستغراق وأما الاحتفاء بالمدح في قوله محقق في الاختصاص
المفهوم من اللام في قوله الله وأما استفاضة الحيثية فمن تعليق الحكم على
الله فإن قلت لفظ الله في قوله على مدحاه وتعلق الحكم على الوصف كقولك
العالم لشعره بأن العلة في الأمر علام مثلا لا علم العلم لا بقصدية الأمر
الذات قلت في المقام تفصيل جميل وهو أن تعليق الحكم على المشتق
لشعره بالعلية أي بعلية مبتدأ المشتق لذلك الحكم فاذ قلت

فكانت اشكره حمده وكذلك تليقه على قسم من العلم وهو الملقب كثر
فانه وان كان حامدا الا انه كالمشتق في ان المقصود منه توصيف
المسمى والمالقب بما فهم من نفس ذلك اللفظ لانه ما يشعر به
المسمى او ضعفه فاذا قلت اكرم صدر الا فاضل فكانت اكرمه لكونه
صدرا وما الاعلام الحامدة كبر والكم كالي بكر واسماء الاجناس
كالزيت فتليق الحكم عليها لا يشعر بالعلية فلو قلت اكرم بكر
الى بكر واجمع الزيت لما اشعر فقلت لشئ من العلة اذ دلالة
لشئ من المذكورات توصف في المسمى واما الوصف العنوي لا يثني
كالعكرية والزيتية فيملكت اليه نفس لو علم ان المتكلم لغيره
والتفت اليه وجعلته كالعلة لكان مشعرا لو قيل اكره اناك ولا
تقل لا بوبك ان فان اعتبار المتكلم تلك الوصف العنوي في مثل
ما هو معلوم فانه قيل اكره لانه اخوك واما الاعلام والاسماء
في الاصل كالحمد ومجود وعلى فلا يشعر بها ايها لافها وان كانت مشتقة
في الاصل الا انها لما صارت اعلاما فاطع النظر عن معانيها الاصلية
بها من غير التفات الى الحالة السابقة فسموا واشتهر المسمى في الاعلام
المشتقة والحامدة والمكفي في الكف والمسمى في الاسماء الاجناس بصفة
في ضمن اطلاق ذلك الاسم عليه كاشتهار حاتم بالجوف في ضمن لفظ

حاتم وابو هب للجهنم واسد بالشجاعة فتشعر الاسماء بتلك الصفات
 فتحقق القلبية فلا تخطئ المقامات وقد اشتهر ذاتها في ضمن اسم الله
 بالانصاف بجميع الصفات الكمال كالحاتم بالجود في ضمن هذا الاسم
 فهو يدخل على جميع الصفات على الاحمال فتعطين الحكم عليه كذا
 ببينة لا نفسها لان دعوى الشئ بالالبينة والبرهان ان يدعى
 شئ ويقام عليه لبينة والبرهان وليس تعطين الحكم على الوصف
 كذلك وانما فيه اشعار بالعلة فكان كالدهوى لا نفسها فتدبر
 لتلافتك شئ من هذه الفرائد وان جارها فراجع كتابنا الموسوم
 بالتكملة والتجديد في البسملة والتوحيد والفضلية ^{في} الحكم
 لعبد اى المفتى عبده من قولهم كفى الشئ بكف كفاية اذ حصل ^{بشأنه}
 عن غيره قال تعالى ليس الله بكاف عبده ولهم في ذلك الاطلاق والله
 كاف عبده وحقيقة العبودية ثلاثة مشا ان لا يرى العبد لنفسه فمأخوله
 الله ملكا لان العبد لا يكون لهم ملك بل يرون المال مال المولى فمأخوله
 حيث ما امرهم فاذا لم ير العبد له ملكا هان عليه الاتفا وان لا
 العبد لنفسه تدبير ابل نفوس تدبير نفسه الى مدبرها في حقون عليه ^{مستب}
 وان يكون حجة استغفاله فيما امر الله به منها عن فائدة اذا شغل
 في ذلك لا ينفع منها الى المراتب المباهة مع الناس فاذا ^{الله} العبد

التثالث هانت عليه الدنيا فلا يظلمها تفاضلا وكانرا ولا يطلب عند
 الناس غزا وعلا ولا يدع ابامه باطله وهذا اول روضة المتقين
 وعن الصادق عليه السلام علمه بالله والباء بونه من الخلق والدال ذنوبه
 من الخلق قبل ويظهر من هذا انه من العبادة وهو الطاعة ومما لا يخفى
 ان يكون العبد متصفا بهذه الصفات انتهى وما كانت نفوس الانبياء
 متعززة في العلائق البدنية مكدرة بالكدرات الطبيعية وكان ذات
 عز اسمها غاية لشدة عنها وجب علينا الاستعانة في استفاضة الكمالات
 من الحفرة المنزهة متوسطي جهتي التحرر والتعلق حتى يقبل الفيض من
 القياض تلك الجهة الرومانية ونحن نقبل الفيض منه فلذا وقع منا القول
 في استكمال الكمالات الى المؤيد بالبراسيتين مالم لا ازمة الامور في الجهتين
 بافضل الرسائل وهو التثنا عليه بما هو اهله ومنحفة فقلنا والسلام ^{سنتي} ^{هو} على رسول الله
 التسليم وهو الخيرة وخاتمة السؤل بمعاونة الى السائل لان الله قد انعم علينا
 من المنزلة والرفعة ما لا يؤثر فيه سلام مسلم كما فطنت به الاخبار وصرح
 به العلماء الاخبار وفي الفرق بين النبي والرسول كلام فيه طول ^{المصطف}
 اي المختار من بين الخلق فان الله عز وجل رتب خلقه فجل الارض ^{اعلى} والسموات
 والسموات اعلى وافضل من الارض وجعل النامى دون الحيوان والحيوان
 وارفع من النامى وجعل الحيوان الاعجم دون الحيوان الناطق وجعل الحيوان

وجعل الحيوان الناطق افضل من الحيوان الاعمى وجعل الحيوان الناطق ^{احل} من الحيوان الغاطية وجعل الحيوان الناطق العالم المحجوج دون الحيوان العالم
الحجة وهكذا الى ان ينتهي لفضل الى محمد ^{الانبياء} كانه ودف ادم جميع
وهو الاصطفاء الذي ذكره الله عز وجل فقال الله اصطفى ادم ونوحا
وال ابراهيم وال عمران على العالمين فحمد الله عليه واله الصفة
والخالص من ال ابراهيم وهذا الترتيب حكم الله عز وجل فمن ذهب بغير
افسادها ظهر منه عناء من مذهبه والى في طلبه وصنعه اى انصاره
واعوانه وبعد فيقول الطرف منبذ على الفم لا تقاربه لى لفظ الجفاف
الى المتوى معناه دون اى بعد الحمد والصلوة هذا هو المشهور ^{نظائر} في
هذه المقام والحق بعد التسليم والحمد والصلوة فان المقصود تذكير
التاليف بهذا الامور المتبركة والاشعار بعدم الذهول عنها والفتا
في فيقول على ما يقول الفقهاء اما على نوه اما او على تقديرها في نظم الكلام
قبل في صحيح الاول ان ترتيبا را المتوهم حيث نشأ من القلب واقع في الكلام
كلامهم كجبر خير ليس من دون جابر لقلبة اقترانه بالباء ويمكن ان تنفى
يصح الثانى ان تقدير الحرف واضمارها غير تنفى كلامهم فيضم الى الناحية
في مواضع دون الشرطية في مواقع لكن الاختلاف ان كلاما من الوجهين فاسد
لان اللغات توقيفية ولا يقع فيها المتفاوتة فجاز الجبر في خبر ليس

بلا جارا وضرب المضارع اوضحه وفي تلك المفافات بلحرفين المضمينين
 الى يوجبان جواز الفاء على توهم اما واضمارها مع انهما لم يتبانا منها نحو
 فالصواب ان هذا القاطن الفاعل في قولهم وبعد هذا فلا اشكال في قولهم
 فعل هذا فيكون كذا وامثال ذلك والفاء فيها حرة فان قولنا ^{هذا} وبعد
 فلا اشكال في قولنا ان يثبت هذا فلا اشكال واذا ثبت هذا فلا ^{اشكال}
 وكذا قولنا وعلى هذا فيكون كذا كانه قيل واذا حصل الفراع من التسمية
 والحمد والصلوة فيقول فلا جناح تصحح الكلام الى هذا لا اضطراب الشك
 كما لا يخفى سمى المستخرج من اسم الله وهو محمد يقال هو سمى فلان اذ وقع
 وافق اسم الله كما يقال هو كنية الذي هو لما روى عن النبي صلى الله عليه واله
 وسهل له الامور الصواب جملة خبر اللفظ الثابتة المعنى اذ المراد بها
 الدعاء لنفسه وما يقال ان اسماء الله المنعالة توقيفية ولم ير المنطق ^{فيها}
 فجاوبه بان استخرجت عما استخرجت عنه حذف العائد المحرر ولانه خبرها ^{الموصول}
 خبر ثوبا الذي مررت اى به اجعل عنه كما استخرجت اى بالسرقة والاشارة
 عملا بقول من قال ولقد احسن في المقامات خبر الجواب ما وافق السؤال فافو
 ذكر الحكامات طيبات للسؤال عن الاسم شافية وفي الجواب عنه كانه
 ولا يخفى ما في هذا الكلام من الاشعار بان ذلك الاسم كانه اسم ^{عقل}
 من كفى بك وبالمرء وغيره اى تلك الاسم الذي اخبرت عنه ^{اسم}

حروف كعدد الاسم الرباعي المحرر العري وهو الخاسق صفتان عشر^{ثلاث}
 كما هو مذاهب سيبويه والجمهور ونسب الفراء والكسكا انهما قالوا اصلهما
 الثلاث فقال الفراء الزايد في الرباعي الحرف الاخر وفي الخاسق حرف
 الاخران وقال الكسكا الزايد في الرباعي الحرف الذي قبل اخره قال
 الرضي وناقضنا قولهما لاتفاقهما على ان وزن جعفر فعل ووزن
 سفر جل فعل لل مع اتفاق الجميع على ان الزايد اذا لم يكن تكريرا بوزن
 بلفظة انتهى وفيه نظر من وجهين الاول ان قولهما ان الرباعي والخاسق
 فرعان وزيد في اخر الثلاث حرف اخر فان لا يوافق قولهما ان وزن
 اسمين فعل وفعل لل لاحتمال ان يكون قولهما في بيان الوزن على مداف
 الجمهور لا على ما يريانه كما قال جمع ان الافعال الناقصة حروف اي الكلمات
 التي سماها القائل نفعلتها فعلا ناقصة حروف ان الافعال حروف
 يقال ناقص القائل نفسه الثاني بعد التسليم بان ما قالاه في بيان الوزن
 انما هو معتقدهما نقول لا سيما ان الزايد اذا لم يكن تكريرا بوزن
 بلفظة على الاطلاق بل اذا يلزم من الوزن بلفظ الزايد تعدد الموازين
 كما في باب الافعال فان الزايد وهو الهز في وزن بلفظ لان الزايد في
 باب الافعال حرف الهز فلا يلزم تعدد الموازين واما اذا لم يلفظ فلا يوزن
 بلفظ بل باللام واحده هو كما في كل الكلام اذ لو قيل جعفر نفعل في

درهم فاعلم لتعدد الموازين اذ المماثل لجعفر درهم ونحوهما في الهيئة
 كثير وفي اخر كل غير ما في اخر الاخر فيلزم ان يكون لكل وزن فوزن جعفر
 فاعلم وزن ثعلب ووزن عجم فاعلم وهكذا وهذا غير سديد
 في هذا المقام يعني الزائد باللام حتى لا يلزم هذا المحدث المذكور فتدبر
 نعم يعلم ما انه يلزم مما قاله تعريبات الاصلية او الزيادة للحرف
 بل قد بدلت ان يمكن في الزائد دعوى الاصلية كواو كوكب في الاصل
 دعوى الزيادة فلا بد من مراعاة ما قلناه وعدم الجوز عما استوفى ^{الاصد}
 ما ثبت في تصاريف الكلمة والزائد ما يسقط في بعضها ولحرف الراء
 والخامس في الرباعي والجناس في ثبات في التصاريف وذلك اصالة لها وبطلان
 ان الحق انهما اصلان اضران سوال الثلاث وهذا الاسم الرباعي المذكور
 خمسة اربعة على المشهور وعليه التخصيص في المفضل وابن الحبيب
 وابن هشام في التوضيح وقال في هذه الطرف هذا ما اجمعوا عليه وما زيد
 في مقبول عند البصريين انتهى فكان ينبغي ان يكون له خمسة واربعون
 بناء وذلك بان ضرب ثلث حالات الفاء في اربع حالات العين فيضرب
 عشر فتضربها في اربع حالات اللام الاولى فتكون ثمانية واربعين ^{لستقط}
 منها ثلثة لا متناع اجتماع الساكنين هو لحوال الفاء مع سكون العين
 واللام لكن لم يأت منه الا خمسة والضرب هو تكرار احد المقربين

بعدة احواد المضروب الاخر كل الثلاثة في الاربعة فان شئت كررت الثلاثة
 اربع مرات فتصير اثني عشر وان شئت كررت الاربعة ثلث مرات فتصير
 وهو ضعف للنهر الصغير وذببح نزار واد مكسوتين وموحدة ساكنة
 يبنى ما وصم الزننية ويزن بموحدة ومثلثة مضمومتين يبنى ما راد وقطر
 بكسر القاء وفتح الميم وسكون الما صان فيه الكسب وقطع بكسر او لا فسكون
 ثانية وفتح ثالثه وتمثلي بقلع اوله من تمثيل جمع بدوهم لانه حرف ^{والكلام}
 في الرابع العز واهذا لم يعد سحر في فتح سين والراء المهملة ^{سكون}
 خاء المعجمة بعد هاء سين مهملة علم للبلدة ولحش بفتح الباء الموحدة
 وللام وسكون الخاء المعجمة بعدها شين معجمة لنوع من الجواهر وانما المعجمة
 لا غيرتان وكذا من تمثيل بعضهم بهيلع فان فيه خلافا واول الحسن رى هاء
 راءثة واما غير هذه الخمسة فاما غير ثابت كفعل بضم الفاء وفتح العين ^{فالتن}
 عصفور واما الفتكر بضم الفاء على ما حواه يعقوب وكانه فتكر
 ثم جمع فلا حجة فيه على اثبات فعل الا ان خيفط بالواو والنون ^{فصل}
 ولكن المجموع المسموع من هذا انما هو بالياء فممكن ان يكون اسما مفردا ^{كفتك}
 عمل انتهى بفتح والياء حاصلة من اشتباع الكسرة واما شاة نادر لا يلفظ
 اليه كفعل بفتح الفاء واسكان العين وكسر اللام ولم يحثي منهم الا حشر
 الاطحية في ما في السماء طحيرة اى شئ من الينم وفعل بكسر القاء

والكثير في باب فتح الباب كرههم ما في القاموس

وسكون العين وضم اللام ولم يفتح منه الا زبر فصيل به مهنه وموصه
للداهية ولما فرغ عن اصل الفعل نفتح الفاء والعين وضم الاخر منها لشر
يدفع به فانه فرغ من عشرين كفرنقل ومحقق منه ولما مقصود من ممدود
وصندل فانه لما يوصف كلامهم كلمة فيها اربع حركات متواليات ولد
سكنوا اللام نحو ضربت فان الفاء كالجزء من حرف التمام مقبوضان من ممدود
من علبط وصندل قبل من حبارد وقيل من حنديل لان حنديل يطن على
مفردات كجوع منها فيناسب فصيل فانه في الاحاد دون فعاليل وعلى
فصل تنوين عوض من الف حبارد او لا الاظهر الثاني وانه تنوين الف
ولهذا اجتزأ بالكسرة وليس زهاب الالف التي علم للقيمة كذها الباء
من حوادش وهذا كله ظاهر وانما الكلام فيما زاده الاحفش
عن الكوينين والفرع وهو فعل بضم الفاء وسكون العين ففتح اللام
الاول محذب لضرب من الجراد وهو الاخضر الطويل الرجلين فنقول قال
الحاردي وجمع الحق ثبوت هذا البناء لا يسمون يقولون ما لي عند دعا
بدو الدال الثانية للالحاق والاولى الى رغام فوجب ثبوت فعل
لحلق به ايفه فالواحة غلبت لفظة اللحاق وهذا يدل على ثبوت انتهى
فقال الرضوي مثله وزاد عليه ان الفرس ينقل طحلا ويقعد والنقل لا يرس
مع صفة الناقل وان كان المنقول غير مشهور فاولى ثبوت هذا

مع قلته انتهى وفيما فالا ه نظر نظرا في الاول فلان اللحاق كجب
ان يكون بالاصول محليين محليين بدعوى كذا ليجن بالمرئيه نحو
افقنفس فانه ملحق باصريح فاذا علم انه ملحق بالفرع بالترادة فهكذا ملحق
بالفرع بالتخفيف وطلب نقيض اللام فرع على طلب ضمها فتح للامة ورا
من توالي ضميتين ليس بينهما الاساكن وهو حاضر غير حصين فهو في الأصل
كبرن وهو علب ملحق به لا يمنع في الاحاق بالفرع واملق الثاني فلما
لا في النقل بل لنسلم صحة عن العرب انا نقول انه فرع على فعل نضم
واللام لان كل ما نقل فيه الفع نقل فيه الضم ولا يتعكس فلو كان فعل
اصلا لجاز ان يفرق ففلم من عدم انفراد المفتوح ان فتح ملحق لم يكن الا
من توالي ضميتين كما قلنا في الصحيح ان عدد الاسم الرباعي خمسة وعشرون
عدد صرف ذلك الاسم فانه اربع خمسة الكاف والالف والياء
وعدد صرف اصوله كوزن الفعل الثلاثي المجرد ولا يدها من هان امور
الاول ما يتعلق بالحرف الاصل والزائد اعلم ان الحرف اصله هو الذوق
يلزم في جميع التصارييف من المجرد والمزبد والحرف الزائد ما لا يلزم في جميع
التصارييف كالتاء من اجتماع فاتها زائدة لانها تحذف في بعض التصارييف
كما في مجرده نحو جمع قبل في كلا التفسيرين نظرا لما يعرف الاصل فلان لو
من كوكب والنون من الانطلاق رائدان مع انها لا يسقطان في شئ
نبتوها في جميع التصارييف

كالعين من علم فانه اصله هو الذوق

من التصاريف ولما تعرف الزائد فلان الواو من وعد وقام اصلان مع انهما
 يسقطان مع انهما في بعض التصاريف كما في بعد رقم انتهى والحواس ان الاصل
 اذا سقط لعله فهو مقدر الوجود بخلاف الزائد والزائد اذا لم يقر فهو مقدر
 الوجود بخلاف الزائد والزائد اذا لم يقر فهو مقدر السقوط ولذلك يقال ان
 ما هو ساقط في اصل الوضع حقيقة او تقدير او اما النقص بالنون من الانطلا
 صدق بان المبدأ مأخوذ من البحر في لا يصدق انها تثبت في جميع التصاريف
 لعدم ثبوتها في البحر واما ما قاله بعضهم في تعريف الحروف الاصول وهو قوله
 هي الحروف التي تقابل بالفناء والعين فلام فانما هو تعريف للمتعلمين لا للعلماء
 القائلين ان المقابل موقوف على العلم بالاصول فلو توقف العلم بالاصول
 عليها لزم الدور ويقال هو تعريف لفظي لمن يعرف المقام له بما ذكره جمل
 معنى الاصول واخرضا على هذا التعريف بان كان ينبغي ان يستثنى الزائد
 للتعريف اول لحاق من قوله التي تقابل بكذا فان الزائد المذكور من
 الحروف التي تقابل بالقاء والبيرة وليس من الاصول وفيه نظر من وجوه الادلة
 انه لا حاجة الى هذا الاستثناء على ان المراد بالاصول الاعم من الاصول
 والاصول حكما كالزائد المنزلة منزلة الاصل وان الزائد للحاق بالتعريف
 منزل منزلة الاصل ومعاملة الاصل كما انه قال الاصل ولو حكما
 ما يقابل بكذا الثاني انه يعرف بالاعم كتعريف الانسان بالما شوق

القدر ماء وضوءاً في تعليقاً تناعاً حاشية تهذيب المنطق لعبد الله الزيد
 الثالث انه لو استثنى اصدار التعريف هكذا ايضاً هي التي تقابل بالفاء والعين
 وليست زائدة للتضعيف واللاحاق فير عليه ان الزائد مساو للاصل
 في الحفاء والوضوح فاحذفه في التعريف خبر من الخديعة تعريفاً للمشي بما
 فيها ذكر وهو ممنوع وان لم يذكر الزائد بان قيل وليست للتضعيف واللاحاق
 غير منفي كس الخروج فحذف اللام الا ان بقى بذكر الزائد ويكون التعريف
 لفظياً او بالنظر الى المتعلم من معناه الزائد للتضعيف واللاحاق قبل ان يعلم
 الاصل في تدبر الواجب انه على فرض صحة الاستثناء الزائد لللاحاق على الاصل
 فان الواجب جوب زائد لللاحاق ويوزن بلفظه ويقال فوعل فالاولى
 ان يقال الزائدة لللاحاق الذي بالتضعيف الامر الثاني ما يتعلق بالوزن
 اعلم ان الوزن بالمعنى المصدري عبارة عن مقدار من مقابلة حرفي الوزن
 بحرف الميزان مثل ان يقال وزن نصر بالفاء وصاد بالعين وراه باللام
 فيم وزن فاء الفعل والصاد عين الفعل والهمزة لام الفعل وجمال المقام
 على وجه يفتح به الحال انه لا بد من ميزان يميز الزائد عن الاصل ولا يمكن
 ان يوزن الشيء بنفسه ولا يحسن التصريح بالاصول والزائد كان يقال
 في مستخرج الميم والسين والياء زائدة والحاء والهمزة والهمزة اصلية اطول
 ذلك فابندوا في الموازنة بالفعل لشدة احتياج الميزان لعنتوار

كثرة التصرفات عليه بالزيادة والنقصان واخذوا ^{من} اللزنية لفظ فعل
على الترتيب مع بيان ما للوزون من حركة وسكون أصليين فقالوا وزن
نصر فعل بفتحات وكذا وزن قال لأنه في الأصل مفتوح العين وإنما اختل
الفاء والعين واللام لأن معه المرب منها وهو فعل عزم من معاني الأفعال
التي هي سواء أي كلما صدق معنى من معاني الأفعال المذكورة صدق معنى لفظ ^{الفعل}
مطلق الأجزاء وكل من الأفعال الخاصة كضرب من معاني الأجزاء الخمسة متعلقة
والمعنى الأول دخل في هذا البعض من المعنى الثاني دخول المطلق في مقيد
والمعنى الثاني موجود في لفظة الموضوع له كلما صدق معنى فعل من الأفعال
الخاصة على شيء صدق معنا عليه معنى فعل من غير عكس فيكون فعل عزم من
معنى كل فعل خاص لا يقال بطل دعوى العمية بعدم صدقها على الاعتقاد است
الصادق عليها علم وفهم لأنها انفعالات لأفعال كالحق في موضع ^{كأنه} فأنه
نحن علماء هذا الفن ونحوه لأننا عن جعلها أفعالا للنفس فإليها من كل
حسب كذلك ينبغي أن يفهم معنى قولهم فعل عزم الأفعال مع وجودهم جمع من القول
أن المراد معنى الفعل الأجزاء بمعنى فعل واحد ومعنى الأفعال الخاصة الأجزاء
الحاصلة بالأجزاء بمعنى ضرب لأن الأجزاء الخمسة باعتبار القرب وباعية المعنى
الأول متعلقة بجميع المعاني الثانية إذ يقع في ضرب فعل الضرب القتل ففعل
وهكذا وهو مع كونه حكما صرا وخالفا لا صلاحيهم في الأعمية من

صدق الاعم على كل ما صدق عليه الاخص من غير عكس خالف المنقول
عن اهل العربية من ان المعاني المصدرة عندهم هي الاجازات لا الازاد
التي عند المتكلمين فمدبرها حاصل انهم ابتدؤا في ذلك بالفعل ولحقها
للزبان والعين واللام ولم يخرجوا عنها بما يحتاج اليه من الزايد عليها
في الرابع والخامس والخنو الى تكرير بعض حروفه واختاروا اللام لظنهم
عندهم ثم حملوا الاسم في ذلك على الفعل هذا حال الحال الحرف الاصل في الزبان
واما الحرف الزايد على الاصول فيعتبر بلفظه وقا بين الزايد والاصل
فيقال في ضارب فاعل وفي مفروب مفعول بالتعبير عن الالف والميم والواو
بالفاظها وهذه القاعدة مطروقة عندهم في كل زايدة الا في اربعة مواضع
الزايدة للالحاق الذي بالتضعيف ومع الالحاق جعل الكلمة بسبب
حرف على مثال باب موزون تلك الكلمة في تلك الباب اصل كد صرح في
باب فعل مثل اسوء كان زيادة الحرف على سبيل التكرار وهو اللحن
الذي بالتضعيف ومع الالحاق بالزيادة انها انما زيدت لغير جعل
الكلمة بسبب زيادة حرف على مثال باب موزون تلك الكلمة في ذلك الباب
اصل كد صرح في باب فعل اسوء كان زيادة الحرف على سبيل التكرار وهو
الذي بالتضعيف كجلب او لا جوب والفرص من الالحاق حصول التسع
في اللفظة نحو الواجب الى مثل ذلك الثبات في الوزن او التجمع كان موجودا

لا يقال في حليب فعل بل فعل قال الحاريري لان غرضهم بالزيادة جعل
 مثال على مثال ان يد منه فارادوا في الزنة ان يذهبوا على ذلك انتهى وفيه
 نظر فان هذا الغرض موجود في جوب مع ان وزنه عندهم فعمل بالواو الثاني
 الزائد المكرر لغير الاحتاق من الاغراض الداعية الى التكرير كما الرأى في شرح ^{للسه}
 فان تكريرها للاحتاق بدليل الامتصاص فان المكرر للاحتاق لا يدغم حفظا
 لثناء الخلق به بل التكرير لحصول الغرض المتعلق ببسبب التفعيل من القدة
 والتكثير وغيرها فهذا ايم مستثنى فلا يقال في شرح فعل بل فعل بالتعسير
 عن الزائد في الزنة بما عجز به عما تقدم ان قلت هل يشترط في التعسير الزائد
 بما عجز به عن الاصل في المكرر للاحتاق ولغيره بقاء التكرير والحاشية الظاهرة
 ام لا وبعبارة اخرى ان زال الجنس الصوري حذف الحرف الاصل او قبله ^{او قبل}
 الزائد بحرف اخر كما في ارحى فانه في الاصل ارحو وبالواو ابن عروذ
 افعل ولم يدغم للتقل ولما يلزم في المضارع من رعو مضموم الواو وهو
 وقيل لانهم لما يدغمون بعد عطاء الكلمة ما استحقته من الاعلال كالمشهد
 كثير من اصولهم فقلبو الواو والثانية الزائدة بلاء لوقوعها خاسرة مع عدم
 ما قبلها ثم قلبت الياء لخراسانها وانتقام ما قبلها فصار ارحى ^{فان}
 الحاشية وكافي في بناء فان ياء ليست كياء وبياع غير مقبولة عن حرف ^{كأنه}
 نفسيهم والواجب ان ياتي الجمع كما وجدت في دياح بل هي مقبولة من الترت

والاصل قد فادى التشديد فابديت لئلا يلبس بالمصاد والتجاءت
على فعال كالكذابين الخناس ايضاً وهل يعرج عن الزائد بما يعبر عن الاصل
ايضاً فيقال في ادعى انه فعل وفي يناد انه فعال ام يوزن بلفظ البدل
فيقال في الاقل افعلى وفي الثاني فيقال قلت اما اذا زالت الجائسة
حذف الحرف الاصل فيغير عن الزايد ايضاً بما يعبر عن الحرف الاصل المحذوف
فان هذا المحذوف مقدّم الثبوت فالجناس باق في التقدير ايضاً نعم
في التبعية واما اذا زالت يبداله فكذلك لانها باقية في التقدير ايضاً نعم
في التبعية عن الحرف الاصل خلاف فيقول بلفظ البدل لانه اصل وقيل
كالمتبدل منه لان القائم مقام الاصل باخذ حكمه فيقابل بما كان
من حروف فعل واما اذا زالت قبل الحرف الزايد فان كانت عند القلب
في الموزون موجودة في الرنة كما في نقر نقر فان اصله نقر برائتين
لوجوب اشتغال المصدر على حرف فعله ثم ابدلت الواو الثانية من جنس
حركة ما قبلها لنقل اجتماع المتجانسين مع نعت الادغام في يغير عن
بلفظ البدل فيقال في المثال رنة نفعل في الحقيقة غير عن كمال قد
وقيل نفعل ثم اصر في ابدال الموزون لوجود سبب ولهذا حكمنا
في مواضع من كتبنا المصنف ان وزن تغير نفعل بالباء وان كان الفعل
نفعل بالالف فغير بين تفرج ونحوه فان باء تفرج بدل فيقابل

بلفظه وباء يعبر ليس بدلالة من حرف فينبغي التعبير عنه كما الباء المقدمة
 بالعين وتقال تقيل لكن لا اجتماع مثلاً في الميزان وقد لا دغام أبدلت
 الثانية بباء مضار تقيل وإن لم تكن علة القلب موجودة في الميزان كما في أرو
 فان علة القلب في نقل الواو إلى ووقوع الضم على الثانية في المضارع لو ادغم
 جميع ذلك منتف في الميزان جازاً الوجهان فيوزان يقال في المثال افعل
 على الاصل وهو لا تيسر وافعل على الفرع فتدبر فاني لم ارم من بين الاحكام
 لهذه الالفاظ الاغوا وعوى فقد قرأت في شرح التسهيل لا في حبان
 قال ابو بكر محمد بن احمد بن منصور المعروف بابن الخطاط ومن شيوخ ابي الفاس
 الرضاعي ومن اصحاب ابي العباس احمد بن يحيى اتمت سنين اسئل عن وزن
 فلم اجد من يعرف وهو افعل ولو قال قائل افعل كان وجهها انتهى
 ما قلناه من ان المكور يعبر عنه بما عسر عما تقدمت انما هو تقدمت اذا كان التكرار
 عن قصد واما لم يقصد التكرار من هو كير بل اراد وازيادة حرف من حيث
 خصوصية ذلك الحرف فانفق التكرار لوجود اصله مثله كما الميم الذي يقصد به
 زيادته من حيث خصوص ذاته لحصل بناء اسم الفاعل والمفعول فيما اتفق
 تكرر لوجود مثله في الميزان عليه كما في مما نصبت كان هذا التكرار اتفاقاً
 في بعض خصوص من حيث هو كير لم يخرج منه مخالفة القاعدة المطردة في التعبير
 بلفظه فيقال في المثال مفتعل بالميم الموضع الثالث الحرف المذموم

فانه

في حرف أصلي فانه لا يعبر عنه بلفظة بل بما عيّن عما بعده مثل ادراك وازن
 في تدريك وتزين فان وذنهما افاعل وافعل يتشديد الفاعل ادراكا واذن ^{فعل}
 ولم يستثن ان الحجب هذا الموضع في الشافية فانه قال ويعبر عن الزائد بلفظة
 المبدل من قاء الافعال والمكسر للحاق اوليه فانه بما فقد وكان عليه ^{اشياء}
 فان قلت هذا الموضع داخل في المكسر لغير الحاق لان الدال في ادراك
 والراء في اذن مكسر لغير الحاق فيشمله قوله اوليه قلت لا يشمله قوله
 اوليه فانه قال بعده فانه بما تقدم اي يعبر عن الزائد المكسر بما عيّن عن الحرف
 الاصل الذي تقدمه ومعلوم ليس الامر في ادراك كذلك بل يعبر فيه
 الزائد المكسر بما عيّن عن الاصل الذي تآخره فان قلت ليس للراء من التقدم
 في المكان حتى يقال في ادراك يعبر عن المكسر بما تآخره لا بما تقدمه بل التقدم
 في الوجود معنى كلامه ان المكسر يعبر عنه بما عيّن عن الحرف الذي تقدمه
 وجودا او كان قبله في الوجود مثلا ان الباء الثانية في جليب مكررة ^{عنها} فيعبر
 بما عيّن عن الباء الاولى التي هي مقدمته وجودا عليها فلي هذا يشمل هذا
 الموضع قوله اوليه فان الدال الاوّل في ادراك مكررة لغير الحاق فيعبر
 عنها بما عيّن ^{عن الدال} في الباء الثانية التي هي مقدمته على الاولى وجودا قلت ذلك
 حسن الا انه لا يفهم من هذا التفسير حكم الزائدة على سبيل التكرير ^{التعسير}
 بيان ذلك ان الحرف الذي تقدم على الباء الثانية في جليب ^{مثلا} في الوجود

ثلثة الباء الاولى واللام قبلها والهم فان كلا منها مقدم وجود على البناء
الثانية فلا يعلم من كلاهما على ذلك التفسير ان يعبر عن الباء الثانية بما عجز
عن الباء الاولى وهو اللام انما عجز عن اللام قبلها وهو الفاء بخلاف اذا اريد
من التقديم المكاني كما هو الظاهر فانه صريح في ان التفسير عن الثانية كما التبين
عن الاولى الموضع الرابع الزايد المبديل من بناء الاقوال كالذال في اذكر
اصطليح فان هذا المبديل زائد لا يعبر عنه في الزنة بلفظة بل بالتاء فيقال
في المثالين مثلا انما على زنة اقل لا اقل على وا فطعل اما لارادة بيل
الاصل اولدع الثقل وقيل الثقل بتفسير الاول انه يلزم منه فكسر اللام
في هذا الموضع ان يحسب ان تارة اقل بالطاء تارة اخرى بالذال
لغير ذلك وهذا نوع من الاستشغال الثاني ان اقل بالطاء ثقل وكذا
بالذال بخلاف اقل بالتاء فان حفيف في كلا الوجهين ضعف اما لا
فلا ستلزامه التخصيص بل لا يخصه قد يغلبون الزنة لقل الموزون
ولا يرعون بيان اصل الموزون ويمكن ان يجاب عنه بان مراعاة ما بينك
في المقلب محل بما هو مقصود لهم من الوزن وهو بيان محل الاصل بخلاف
المبديل من بناء الاقوال فان مراعاة اصله لا محل لشيء من مقصودهم
فلا يخصه واما الثاني فليخلف المعلوم عن القلة لان الاستشغال لو كان
عنه لكان التفسير عن الزايد بلفظة لما قالوا في زنة هتلع هتلع صبتين

فتبين انه ليس تعلية فيجاب عن هذا ايتم بان الاستشغال في هفعل مثلاً
ان سلم محتمل للضرورة ولا يلزم من اعتقاد ما لا مندوحة عند اعتقاد ما
مندوحة هذا وقال الرضي رضي الله عنه بل نقول اضطرب على وزن اضطر
فخصط على وزن فعكط وهراق على وزن هفعل بالتغير عن الزائد
بالسبب لا بالمبدل منه فان قالوا بالتغير بالمبدل منه للتنبيه على الابهل
ودفع الاستشغال قلنا هذا ان حاصلان في نحو فخصط وفرز ولا يلزم
الا بالمبدل انتهى فيه نظر فان المراد رعاية الاصل والحذر عن النقل
فيما هو كثير خلاف في فرز وخصط اصلهما قرئت وخصت ابدل
الدا والظامن ضمير المتكلم وقالوا في زمني ما قلد وفعكط فانه تصرف
فادى قليل فلم يبالوا فيه بالنقل وعدم رعاية الاصل وعبروا عنه بلفظه
متدبر والى جميع ما ذكرنا في هذين الامرين استظهر في نظمنا في الصرف قلنا
الاصل ما يلزم والزائد ما خالفه وقابل المقدما بالالفاء القائم العين
اللام وامرها مقتضى المقام وكل ما زاد بلفظه وما كثر مطلقاً بما تقدم
الا اذا كان دليل يلقى وبديل التاء بها او بالفاء الامر الثالث ما يتعلق
بوزن الفعل الثلاثي المجرى اعلم ان الفعل ينقسم الى مجزئ من الزوائد
فله ثلثه كضرب واكثر اربعة كد صرح والى مزيد فيه واقله اربعة كالقوم
ومما فيه ستة كاستخرج وبينهما الخماسي كاطلق ومزيد الثلاثي اوزن

كثيرة ومشهورها خمسة وعشرون وزنا ومزيد الوباي اوزان ثلثة
 وقبل اربعة وكلام لنا في ذلك واما اوزان الثلاث المجرده ^{الكلام} وهي محل
 ففيها اولان الاول انها ثلثة كالتزمهم الفتح خفنة فانه والاخر محل ^{الكلام}
 الحركة البناءية وكانهم حيث الثموا لتكثير عند اتصال الضمة ^{الموقع}
 المنحلت الجارية مجرى الخ من الفعل لشدة امرج صبره اضروا ^{السكون}
 في الوسط لتلا يكون في معنى النقاء الساكنين في هذه الصورة فاختلا
 الالبتة في انما به باعتبار الحركات الثلاث في الوسط فحصلت ثلثة اوزان
 باعتبارها وهي فعل بفتح الوسط وفعل بكسر وفعل بفتح والاولى مجرى
 فهما العتدى والذوم والثالث لازم الية واما نحو ضرب بضم اوله وكثر
 ثانيا فليس وزنا اصليا بل هو فرع عن فعل الفاعل بدليل فتح الواو ^{سورة}
 مع وجود المفتحة لقلبها ياء وادغامها وهو اجتماعها مع الياء وكون ^{البيان}
 ساكنها فانه انما يفتح مراعاة للاصل وهو ساير ان المشتق مما صح صحح بدليل
 صحة ماور المشتق من عور ولجب بان تزل الادغام لتلا يلبس محمول
 بئر لانه اذا قبل بئر لا دغام له يعلم انه محمول سائر المشتق في البئر ^{هنا}
 المبس وابن الطراوة والكوفون ونقله ابن مالك في شرح عن سيبويه ^{انها}
 اربعة بعد ذلك المبني للمفعول وزنا اصليا رابعا فانه لو كان فرعاً عن ^{البناء}
 للفاعل لاستانوم وجوده وجوده ضروراً مستلزماً وجود الفرع وجوباً

الاصل واللازم باطل فالمنزوم مثله اما بطلان اللازم فلانا وجدنا
 افلا مبتدئة للمفعول غير مغيرة عن المبتدئة للفاعل كمن وقع واويع بكذا
 ونحو ذلك واما بطلان المنزوم معلوم وجوابه بالنقض وهو ان لنا
 جموعا لم يسمع لها واحد كعباد ويدا ويايسل والجمع فرع الحد اتفاقا فان لم يكن
 ما ذكره صحيحا لزم كون الجمع أصلا بمراسره وهم لا يقولون بهما كان جوابهم عن
 فهو جوابا عن ذلك فالصحيح ان وزن الفعل الثلاثي الجر وثلاثة كما ان عدد
 الحروف الاصلية في لفظ الكافية ثلاثة الكاف والفاء والياء واما الالف
 فزائدة لبناء الاسم الفاعل وليست باصلية وكذا الهاء فانها زائدة للثلاث
 وهذا معنى قولنا وما زيد فيه اي في الاسم المعهود وغيره من هاء الالف والهاء
 احدهما اي احد الحرفين الزائدين وهو الهاء مكانه بعد اللام وهو الياء الثاني
 وهو الالف مكانه قبل العين من ذلك الاسم وهو الفاء وقد مر مع اللام
 وهو العين انما الحرفه اي عدد حرف اخر هذا الاسم وهو الهاء وهو حسب
 الحبل خمسة عدد الاسم الخامس المنزود فيه على الاصح مما قالوه وهو ان
 له خمسة ابدية وهو عطف من طين زيادة الواو وليعلم ان المنزود فيه الحرف
 له حيز الا بزيادة حرف واحد ويشترط فيه ان يكون حرف سواء كان قبل الالف
 او بعد كانهم راقلة الزائد فيه وخفتة لكثرة اصوله وعرفوه بالذكريات
 بالهملة فا الحجة من المنقوص الياء وبتة وخسر على زيادة الياء قبل اللام للبال

وكثيرا من القاف وزيادة الواو للدهية والناقمة العظيمة وقبعرى بفتح
 القاف وزيادة الالف في اخره لعل الصبح الشديد وقد تقدم الكلام
 على الف في الفو الخامس فعلايل بفتح فسكون ففتح فكسرا فساد ساكنة زائدة
 كعاطبيس وهو الامس السراف قال السهر لما رأى شيئا من العيسا
 وهامنى كالطيب عطبيسا لا يجد القمل بها تقيسا وعطبيس من التو
 السديدة العالية والكثير الاكل الشديد البلع وورد بيس الداهية
 والتنج والعجز الفانية وانما اوردنا امثلة الوزن الخامس اشارة الى
 خبره نرى في كلامهم ولو ظفروا بها ابن الحاجب لم يعدل عنها الى خند ليس
 لتكميل الخمس وهو مثال اختلاف في انتم من مزيد الرباعي ووزنه فتليل
 من زيادة النون والياء ومزيد الخامس وللحمل على الاول اولى لكثرة مزيد
 الرباعي وقلة مزيد الخامس ولو عشر عليها بعض شراح شافية
 لما قال لو قال المص بدل خند ليس برقيق لا سراج من قوله على الاكثر
 لانه فتليل لا خلاف انتمى مع انه اعجمي والكلام في الاسماء العبرية
 وقال الرضى لو ذكر عطبيسا وجعلتقالا برونش انتمى فيه نظرا فان
 الجعقلق وهو العظيم من النساء معرب قال الجوهرى والقيون اباؤهم
 الجيم والقاف في كلمة الامعرب اوصوتا انتمى فيه انه معرب نفسه
 بالعطبيس لم ير عليه شئ كما قال واقله اى عند صرف اوله وهو الكاف

وهو بحسب الجمل عشرون عدداً والمصادر السماعية الثلاثة الحذفان زيد
فيه اوى وله اوى في حدده صرفاً وله ما لا يوافق من الوجوه فهذه الاعداد من
امور الاول حد المصدر واعلم انه اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل ويشتق
بالحدث المعنى القائم بغيره من لا بد له في الوجود من محل يقوم به وهو مصدر
كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر ومن جهة انه اسم لذلك
الحدث ووضع الواصل له مظهر من غير نظر الى ما يفترق اليه في وجوده لم يطلب
ولا مفعولاً وكان حقراً ان لا يعمل لكنه لما شابه الفعل عمل عمله وقولنا اشتق
منه الفعل هو الفصح واليه ذهب النحويون والحجة القوية لهم ان يقولوا كل فرع
يصلح من اصل يجب ان يكون فيه ما في الاصل مع زيادة هي الغرض من الصوغ
وما لا الفعل كذلك لان فيه منه المصدر مع زيادة اصل الا زينة التي هي الغرض
من وضع الفعل لانه كان يحصل في نحو قولك لزيد ضرب لزيد الضرب لزيد
لكم ثم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخر فوضعوا الفعل الدال على هو صرف
على المصدر راي الحدث وبهينة على الزمان ودعم الكوفون ان المصدر
مشتق من الفعل وظاهر الادلة المنقولة عنهم ان المزمع بالفعل هو الماضي
والهدة في اولتهم ان المصدر يعمل باعلا الى الفعل كما علال قيام بفعل عنهم
وهو الواو باد لسبب اعلال قام بفعلها فيه الفاخر كما وانفتاح قلبها
ويصح يصح كفتح العين في الواو انفتحها في لا ورو كل شئ قبل بانها

الفعل ويصح تصحيحه فهو فرع فينتج ان المصدر فرع والجواب ان اللازم
 من القياس المذكور فرع المصدر للفعل في الاعلال والتصحيح لا فرع
 في الاشتقاق التي مدعاكم فلا يصح اثباتها به اذ ليست تلازم له وهو
 ظاهر ولا ينتج اذ لا يلزم من فرع في الاعلال والتصحيح فرع في الاشتقاق
 اذ الفرع في الاعلال قريب وجود صفة فيه على وجود صفة في الفعل
 في الاشتقاق قريب وجوده على وجود الفعل ولا انساب يلزمها ^{نقد}
 وجود شيء على آخر فظاهر وجود صفة فيه عن وجودها في ذلك كالحرف
 وبعد منها بحث لان هذا الكلام انما يتم اذا وجد المصدر ولا يلا
 نحو قوام مثلا فاشتق منه الفعل وهو قوام مثلا ثم اعد الفعل ^{شرط} وجوده
 الاعلال فيه وبعد ذلك حمل المصدر العاري عن الاعلال على الفعل
 في الاعلال فاعل وليس الامر كذلك فان من العلوم ان الواضع لم يضع
 المصدر الا متصفا بالاعلال المحصور ولم ينطق به هو ولا غيره فمن
 على طريقة الا كذلك فلم يوجد للمصدر حالة ولا استعمال يكون ^{المصدر}
 عاريا عن تلك الاعلال حق يقال ان صفة التي هي ذلك الاعلال باض
 عن وجودها في الفعل قائل الامر الثاني انبث المصادد لعلم ان المصدر
 من الثلاث المنزلة والرباعي المحرر والمنزلة فيه قياس كما تقول ^{مفضل} كذا
 ما ضربه على افضل مصدره على افعال وكما كان ما ضربه على استعمل

وهكذا على استفعال وهكذا وأما المصدر من الثلاث في الحرف فسماع
وابنية كثيرة بخلافه رتقي ما ذكره سيوطي منها إلى اثنين وثلاثين
بناءً ولتلك الموازين إذا لا وزن لا تستعمل إلا مثلاً فمحتاج إلى كرها
كما وقع للزحشري في مفصله وهي قتل وسفل وفسق ودمية ولشد
ولكده ودعوى وذكي وبشرى ولبان وصرعان وخفان وفزان ^{طلب}
وغنى وصفر وهمل وغلبة وسقطة وذهاب وصرف وسول وزها
ودرابة ودخول وقبول وجيف وصهوة ومدخل ومرجع وميسفا
ومحدة وزاد ابن الحاجب بنائين بقاء وكراهية فالجمهور ^{ثلاثون}
وهناك ابنية أخرى ليست كثيرة غالبة كالسودد والشيخوخة
والجبروت وهو تلك الأمور الثلاث يعرف الماضى أقول وفيه انظار
الأول ولم يستفهم أحد إليه وإلى جوابه أنه مصدق على المصدر في قولنا
ضرب زيد امرئاً يدل دلالة على معنى حدث وحديث الزمان
الماضي والجواب أن المراد دلالة على معنى واقع في الزمان الماضى حيث
يكون الزمان أبغمدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى الموجود في
الطرف والمفروق أي الزمان الماضى ذلك المعنى مدلول لفظ واحد
بالوضع الأصلي فتخرج في ذلك المثال لأنه لا بد للمعنى ^{على المعنى}
وحده وأما الزمان الماضى فقد فهم من لفظ امرئاً وهذا الحق أن مثل

هذا الاهمال لا يحسن في المحلة ودليل لا بد منها من التصريح بالمقصود هكذا
 صنع ابن الحلي في كافيته لكنه اقتصر على المدلول الظاهر في الزمان وصدقه في
 الماضي ما دل على ضمانه على قبل زمانه فانتقض باسناد ان امكن الجواب
 عنه بما مضى او بان المرام بلفظ ما الموصولة للفعل بقدرته ان كلامه
 قسم الافعال الى اثني ان لا يصيدف عما قام في نحو ما قام زيد مما افترق
 بحرف النفي فانه ماض وال على معنى لم يوجد في الزمان الماضي الجواب ^{انها}
 هو قام واداه النفي خارجة عنه طارئة عليه وعدم الدلالة انما جاء من
 وهو من حيث هو يدل على معنى واحد في الزمان الماضي والا لما صح دخول
 اراه النفي فانها تسلب ما يدل عليه اللفظ وقيل في الجواب ان ما قام زيد
 دل على معنى وهو انقضاء القيام من زيد وصد هذا المعنى في الزمان الماضي
 الثالث ان هذا التعريف دوي بسبب اشتغال ^{بمعنى} على ما يتوقف معرفة ^{المعرف}
 بالفتح المتوقفة على معرفة ^{المعرف} قاله التقاضي في نظره هذا التعريف
 اول وفي كون هذا الصنع دوا نظر فان الدور يعرف الشيء بما يتوقف
 عليه والتوقف يقتضي التقابرين المتوقف والمتوقف عليه بل هو تعريف
 للشيء بنفسه يعرف الفعل الماضي بما دل على ما وجد في الزمان الماضي ^{المعرف}
 وذلك ظاهر قبل بل هو تعريف للشيء بما فيه نفسه ولو قال الماضي لكان
 الشيء بنفسه صادق بالتعريف بالنفس فقط وبما يعرف بما فيه النفس

هو انما طرأ بان تعريف
 اقول ان ذلك لا يخلو

وبعض الضعفاء استبعد كون هذا التعريف تعريف الشيء بنفسه
اختلاف الموصوفين بالماضي فان الموصوف بالاول الفعل وبالثاني الزمان
وليس هذا الاستبعاد محلة فان المعرف بالفتح اذا وصف بصفة معينة
وقصد تعريفه من حيث انه موصوف بتلك الصفة ذكرت تلك
الصفة لشيء اخر في تعريفه مراد بها معناها الاول كان من باب تعريف
الشيء بنفسه قطعاً لانها المقصود بالتعريف كما لو قلت الرجل الطويل
هو الحيوان ذو القامة الطويلة فعلم من هذا التقويل ان ذلك التعريف
تعريف الشيء بنفسه وجوابه ان المراد بالماضي الواقع في التعريف معناه
للقوى وهو السابق وبالماضي الذي هو المعرف معناه الاصطلاح الرابع انه
يخبر ما نعصدقه على المضارع المحزوم بل كالم يقم فانه وال على قيام ومع في الزمان
الماضي والجواب ان دلالة على الزمان الماضي امر عارض من شأنه ولا يعتد
باصل الموضوع وهو المضارع واصله الدلالة على الحصول للحالي او الاستقبال
وهذا على قول من يقول ان لم يدخل على لفظ المضارع فمعناه الماضى
واما على قول من يقول ان لم يدخل على لفظ الماضي فمعناه لفظ المضارع فلا
فان دلالة لم يقم على الزمان ليست بعارضية ولا بانيتها ناشئة
من امر الخامس انه غير جامع لعدم صدقه على نوبس ونعم وعسى والافعال
لا تدل على الزمان وقيل لان معنى الاولين المدح والذم في الحال ومعنى
الافعال

النقي والمقادير في الحال انتهى يعني انها تدل على زمان الحال لا على الزمان الماضي
 وفيه نظر فان هذه الافعال لا دلالة لها على الزمان مطلقا ولا تسلم ان نعم ^{بشيء}
 مثلا يدلان على زمان الحال وان كان الانشأ المدح والذم في الحال بدلا
 فان الحالية انما جاءت من قبل عدم دلالة تمام على الزمان فان الانشأ بالاداة
 على الزمان مجمل على الحال وكذا الحال في ليس وعسى والجواب عن اصل النظر ان
 تجردها عن الزمان عارض فلا يعتد به ولها حسب اصل الوضع ^{ولا يلزم}
 وفي المقام اجابات شريفة من تحايرنا وشحبا بها ساير تحايرنا وتركها هنا
 من طعن الحسود بعدم سقر هذا الكتاب طاعني فلنرجع اليها من شاء من ^{الحال}
 الاكباد القطس الامر الرابع في وجوه الماضي اعلم ان الماضي مجيء على اربعة
 عشر وجهها والقياس يقتضي ان مجيء على ثمانية عشر وجهها لانه اما لفظ
 او مخاطب او متكلم وكل منها اما المذكور او الموثق في صيرته وعلى التقدير
 الستة اما المفرد او المتفرع او المجموع فالمجموع ثمانية عشر وجهها حاصلة من ضرب
 الستة في الثلاثة ستة للغايب ستة للمخاطب وستة للمتكلم لكنه الكني من
 الستة في المتكلم بلفظين لان المتكلم يرى في اكثر الاحوال فتبين المذكور ^{المؤثقت}
 بالروية او يعلم بالصوت انه مذكور او مؤثقت فلا يحتاج الى تكرار الامثلة
 فبقيت اربعة وعشر وجهها نحو ضرب ضربا ضربا وضرب ضربا ضربين ضربت
 ضربا ضربتهم ضربت ضربها ضربين ضربت ضربها فان قلت لتثنية المخاطب

والمخاطبة صيغة واحدة وهي ضربتها كما ان لتثنية المتكلم جميع صيغة
واحدة وهي غن فلم تعد هاترتين قلت لان ضربتها باعتبار كونه ^{تثنية}
ضربت بفتح التاء صيغة وبلعبار كونه تثنية ضربت بكسر هاء صيغة
اخرى تقديرها اما نحن فهو تثنية انا او جمع مذكر او مؤنثا فلا فرق
في التقدير فتدبر فان الظاهر ان ثلثة عشر جهاد على ما قالوا والاربعة
عشر جهاد فان ردت هذه الوجوه الاربعة عشر التي هي للماض على عشرين
وهو عدد حرف اول هذا الاسم اى الكاف حصل اربعة وثلاثون وذلك على
المصادر السماعية كما سمعت في الامر الثاني وما قبل اضره وهو الباء ^{عدد}
عشر عدد الحروف تزام اذا اردت زيادة حرف في كلمة لغرض لفظي كما
في علم او معنوي كما في الكرم فانها اربعة عشر وهي حروف سالتمونيها واليوم
تثنية لما وحكايتها معروفة واما السمان هويت فيجب كلام اللام
ومثله هويت السمان لذلك ولسقوط الهزفة وقد جمعها الناس
في انواع من الكلام ولتذكر ان لكل جديد لذة تركيب جديد تستلذ
بها الاسماع وتجذب اليها الطباع فنقول كنا يومنا مع من الاصحاب
وخالصي الاصحاب عند مليح ذي ادب وصبر يستغن عن الالقاء
فدخل غلام وسلم وكلم القلوب وما نكلم فاستنطقنا من اسم
ولا لغيت في عمله بل لتنظر اين مضاعفة من صباقة وكيف هي

لمجد من بهجة فقال انا غلام طالب لا فادة فافيدوني ما صرف
 الزيادة فقلت بعد كلام محيا عن استفهامه ومنوساقتها فظن اني
 استفهم منه انه سألها مقيا ومن غري من الحاضر فن قال نعم منكم
 سألها فبتسمت وما تكلمت ان مضت ساعة فقلت وما سألني
 فظن اني اقول له السؤال الذي سألني هو فقال السيرة فقلت
 وانيت اقولم ناسير فظن اقول له اقولم من لشي سؤلك فقال ووجهه
 قبالا اي والله تعالى فقلت قد لجبتك مرات فاستولت عليه حرق
 ثم ليس المرام من كون تلك الحروف صرف الزيادة انها تكون زائدة على
 الالهات قد يكون منها الكلمة وكلها اصول كقولك سال ونام بل المرام
 انه اذا اريد صرف لا على وجه التكرار فلا يكون الامنها وانما اختبرت
 للزيادة لحقة الثلاثة التي هي صرف اللين منها ومناسبتة الواقي لها في
 والصفة فان الحرة والهاء تجاوزان الالف في الخرج والميم شقوتها
 والشاء والسين مهموسان ناسبان لين صرف اللين والنون
 تمتد في خرجها وهو الخيشم امتداد الالف في الحلق واللام خرجها ما در
 طرف اللسان فكانها قيرت من الشفوت مع انها تناسب النون ولذلك
 تطعم تدغم فيه نحو من الدنة فاجرت جرحها في الزيادة وقولنا ملا آتيا
 اشارة الى ان ما زعم المبر من ان الهاء ليست من صرف الزيادة للين

ليس شئ ولا ينبغي ان يتراب احد في انها عشرة وسباني وجه ذلك
 وما بعد اوله اي عدد الحروف الثاني من ذلك الاسم وهو الالف
 وهو واحد بالحساب المعهود عدد الاسم المعهود عدد الاسم الخامس
 الحرف اي عدد ابنته فان له اربعة ابنته اصول بالاستقراء والقسم الفعلي
 تنقيض باري النظر مئة واثنين وتسعين بناء حاصله من حرف الثمانية
 والاربعين المحتملة في الرباعي المحرر في الاحوال الاربع المحتملة في اللام
 الثانية وليسقط منها بملاحظة امتناع التقاء الساكنين احد وعشرين
 وه التسعة الحاصلة من حرف الثلاثة الساقطه في الرباعي في الحركات
 الثالث المجمل في اللام الثلث مع الاثنى عشر المحتملة في الثلاث اذ اعتبر
 فيها سكون اللام الاولى والثانية كلهما وفي ثلثه من هذه وه الحاصلة
 من الحركات الثالث القاء مع سكون واللامين جميعا يلتقي ثلث سكون
 والاربعة الموجودة ه سفر جل يسكون الرفع ما عدلها لثمة معروفة
 وه عدم التوالى وقطعت كسر القاف وفتح الطاء وسكون الراء والعين للشي
 القليل وجرش بفتح الجيم والميم وسكون الحاء وكسر الراء وفتح القاف
 وفتح القاف وفتح الدال الجيم وسكون العين وكسر الميم وزاد بعض ابنته
 للناسو فعلملا بكسر القاء وسكون العين وفتح اللام الاولى وكسر الثانية
 فوضعت والفتح انه لم يمت في ابنته كلامهم الا في الشعر فقول طرفة خفاف

قوله لثمة اي سكون الراء ففتح ما عدلها لثمة معروفة
 الحركات الاربع ولو لم تقطع الراء لثمة فقلت
 هذا المعنى ان يكون المراد بيان معنى
 سفر جل فانه ثمة في الكلام منه على

يعرى فادينا من سديف حين طاج الضبر وفيه تاويلان الاول ان يكون
 لما سكن الرء للوقف كسر الباء لا لتقاء الساكنين الثاني ان يكون قد
 ينقل حركة السهم الى الباء ان قلت حركة فهو فطحت الواو الضمة فتم
 الباء فاصبر الكسرة الظرف حين في البيت ان يضاف الى المصدر وهنا
 اضيف الى الفعل فقد راجعنا الى الفعل بمعنى المصدر مكانه قال الحين
 هي ان الضبر فلم ينقل الا حركة توحيد في الاصل وهي الحز الذي يوحى
 اضافة المصدر فقد ثبت في هذا الاسم لجز المنقول مع سكون محله ^{هو}
 والاسم مع ذلك فاعل بالفعل وهو هاج وقد انغم من قال ما فاعل للفعل
 لكن جره مع السكون فيه ثابتان وزيد ايم فعلل كهدلع ولم يحفظ
 فيه غيره وهذا عندي ينبغي ان يحمل على انه فنغلا من مزيد الرء لا يضاف
 لم يثبت ايم في مزيد هذا الوزن لانه على كل حال ليس له نظر ايم في
 الباب الاوسع اولى وهو المزيد لان ابدية وذلك اكثر من ابدية الحز
 الزيادة كما لا يخفى فالصحيح انظر اربعة ابدية الحز وذلك عدد الالف
 ان زيد فيه ما للمضارع من الاعراب فان اعرب ثلثة رفع ونصب وضم
 والالف واحد فالجموع اربعة وقد اختلفوا في ان اعرب المضارع بالالف
 او لا فذهب الكوفون الى الاول واجموا بانه قد يتوارر عليه المعاني المختلفة
 كما في الاسم بسبب اشتراك الحرف الداخلة عليه فحتاج الى اعربه

ليتبيين زالت الحرف المشترك ويتعين لاحد المحتملات فتبين المضاع
لتعينه فقولك لا يضرب دفعه مشعر بكون لا للنفي دون النفي وفيه
دليل على كونها للنفي ثم طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه بغيره نحو يضرب زيد
ولن يضرب زيد ولم يضرب كما طرد الاعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه
الفاعل بالمفعول كما في اكل زيد انخر وكسر النجاشي كسر سو كان الموضع
الملتبس في الاسم او الفعل اكثر من غير الملتبس او اقل او مساو لها
فانه قد يطرد في الاكثر الحكم الذي ثبتت علمته في الاقل كحذف الواو
في تقدر ونعد واعد لحذفها في بعد وكذا حذف الهزة في يكرم وتكرم
ونكرم لحذفها في اكرم وذهب الجبريين الى الثاني اي ان اعراب ليس
بالاصالة بل لمشابهة بالاسم في الابهام والتخصيص ودخول اللام لا ابتداء
وباسم الفاعل في الحركات والسكنات فالله هذه المشابهة انتم سمعتم
مضارعا وذهب ابن مالك الى ان اعراب المشابهة لكن لا في الامور المذكورة
بل في ان كلاهما بطريق بعد التركيب عليه معان مختلفة تتعاقب على
واحدة فتقتصر في التميز بينهما الى الاعراب فالاسم معلوم والفعل محامي
غولا فاكل السمك ويشرب لبنا ترع اذا اردت النفي عن الاول والجملة
الثاني وتنصب اذا اردت النفي عن الجمع بينهما اي لا يكن منك اكل
سمك مع شرب لبن وخبره اذا اردت النفي عن كل منهما ان من قبل
ضمية

مشابهة صما في توارد المعاني عليهما في الاعراب فلم كان الاسم بالاصالة
قلت لما كانت المعاني المتعاقبة على الاسم لا يغيرها الا الاعراب والمعاني المتعاقبة
على المضارع يميزها بغيرها بغير كالمطهر والعوامل المقدرة من ان في النصب والالتفات
في الجفر والقطع في الرفع كان الاسم اسد احتياجا الى الاعراب من المضارع
فكان اصلا في الاعراب وذلك فرع عا فيه ولا يخفى ان مذهب ابن مالك مكنت
من المذهبين الاولين فان البصريين لا يسلبون قوله ويرون اعرابه بالشبهة
والكوفيون ليسكونه ويرون اعرابه اصالة كالاسم تمام الكلام مكنت
القوم وفيه اتي ذلك الاسم وهو في الكافية ثلثة اصف من الحروف المهموسة
وهي بخلاف المهجور فانها محتبس جري النفس مع حركة وذلك لانها لا يكون
قوا في نفس وقوى الاعتماد عليه موضع ضروجه فلا يخرج الا بصوت قوي
شديد ويمنع النفس من الجري معه ولذلك سميت ^{محتسبة} كالمجورة لان الجها
بالشئ الاعلان به ومجموعها قولهم ضل قود يقض اذا غر الحيد مطيع
القوا بالفتح المكان الخالي والبرق الخطيرة والمهموسة لا محتبس جري
النفس مع تحريكه وذلك لانها ضعيفة في نفسها فتدعى معها النفس
وهي اصف مجموعة في قولهم ستشحك خصفه وهي اسم امرئة واشت
ممثلة بعد الحاء للحاح في المسئلة ومنه يقال للمكدي شحات قال جار
في الحواشي معناه ستكدي عليك هذه المرة وانما سميت هذه الحروف

مهموسة اخذ من المهمس والاحفاء لان جريان النفس معها يقتضي ان لا
الصوت بها قوة المجهورة ان قلت الا حرف الثلثة المهموسة التي في
الاسم ما هي قلت احدها حرف من حروف الدلالة وهو ستة احرف مجمعها
قولك فر من لب فلب سبع لشبه الذبث يوجد في جزيرة الاندلس
وانما سميت بذلك لان الدلالة في السعة في النطق انما هي بطريق اسئلة
اللسان والشفتين وهما مدرجتا هذه الحروف الستة لان ثلثة
منها دلقية وهى اللام والراء والنون وثلثة شفوية وهى الباء والفاء
والميم وهذه الحروف احرف الحروف امتراجا بغيرها ولا ينفك ربا او حكا
عن شئ منها ففى رابت كلمة رباعية او خماسية خالية عنها هي بخلاف
العبرية كالعسجد وهو الذهب والهدق وهو الكسر والقسط وسبعة
تشبه الحيزان تكون بلجرسه والزهرة شدة الضحك الا ان لشدة يكون
عجسا والشاذ لا عبرة به ومخرج الحرف الاول من الا حرف الثلثة
المهموسة التي في ذلك الاسم الشفة فان ذلك الحرف الفاء وهو الميم
والواو حرف شفوية وذكر خارج الحروف وما يتعلق بها خارج عن وضع
الكتاب وقايتها اى ثاني الا حرف الثلثة من احرف ستشبهت خصفة
التي في ذلك الاسم حرف وهو الهاء يقع ميلا منه قارة وميلا اخر
يتلغى اولا ان تذكر مع الابدال فنقول قال ابن طاجب في شامية

الابدال جعل حرف مكان حرف غيره ففي قوله مكان إشارة الى ما فرقت به
 بعضهم بين الابدال والتعويض من ان البدل لا يكون الا في موضع المبدل
 منه والتعويض يكون في غير الموضع معوض عنه كناية عن الموضوعة عن الواو
 المحذوفة في الاول وهنر ابن المعوضه عن اللام وبإدسقيج المعوضه
 عن الحرف الخامس قال ولا يقال في هذا بدلا الا يجوز اجمع قلته وفي قوله حرف
 في الموضعين إشارة الى ما فرقت به هذا لبعض بين الابدال والقلب
 من ان القلب يخص بحروف العلة والابدال يكون فيها وفي الحرف ^{الصحيحة} ~~التي~~
 قال فالابدال اعم والقلب اخص ثم انه خرج بقوله مكان حرف ^{فوا}
 وبنت عن الحذفان التاء فيها عوض عن المحذوف لا بدل اذ ليس ^{لحقيقته} ~~بالحقيقة~~
 في مكان المحذوف اذ الاصل اخوة وبنوة بثبوت التاء بعد الواو فلما ^{حذفت}
 الواو حصل التاء عوضا عنها وهو في مكانه ولم يقدم من مكانه الى مكان
 كما لا يخفى قال الجاردي وغيره قوله غير احتراز عن رد المحذوف ^{مما}
 اب واخ فانت اذ التاء ^{لها} ~~لها~~ تقول ابوي واخوي بدل اللام منهما و
 في مكانها فنصبت انه جعل حرف مكان حرف مع انه لا يسمى ^{بالبدل}
 ليس جعل حرف مكان حرف غيره بل هو جعل حرف مكان حرف هو نفسه
 وانا اقول قوله مكان حرف بالتركيب عن قوله غير لا يستلزم ^{التركيب}
 بان هذا الحرف غير حرف هو بدل وقد شاع ان النكرة اذا اعيدت

كانت المعادة خيرا ولا كقولك اشتريت فرشاً ثم بعت فرساً الا اذا
 قرنته صا وفترا لا يعتبر نحو وهو الذئب السماء له وفي الارض له
 حيث اعتدلت النكس وليست غيرا بل جملة ان قوله حرف وقوله غير
 احدهما مستدلان اذ لو قال جعل حرف مكان حرف بدون ذكر غيره
 او جعل حرف مكان غيره بدون ذكر حرف لكان التعريف صحيحا خارجا
 منه رد المحذوف نحو ابى هذا احدا لا بدال واما وقوع الهمزة
 منه ففي الشافية كما في ال على راي وفي جازري ان الالف عند ^{المبنيين}
 ه مبدلة عن الهاء فنية تكثر اقوال الاول ان اصله اهل بدليل ورد
 اهل فقلت هاء همة امر فانتهموا المخرج ثم قلبت لقلان قلب
 الهاء الفا ابتداء لم يات في موضع حتى يقاس عليه واما وليها همة ^{مشتقة}
 كما اصله ما ه بدليل ميا ولا يخفى ان هذا لا يصلح بدلا فان ورد
 في التفسير لا يدل على ان اصل ال اهل لواز كونه تصغير اهل وانما
 يدل ورود اهل على ذلك لو ورد بدل ال اهكذا ال واهيل فتدبر
 ولما صار الاحض استعماله في الاشراف اي مورد استعماله من لثمة
 وعظيمة فلا يقال ال الاسلام وال مصر ومثاله كما يقال اهل الام
 واهل مصر ولا زيد اذ لم يكن ممن له خطر كما يقال اهل زيد وان
 لم يكن ممن له خطر وقسلة في ال اختصاصا ليس اهل الاول

انه لا يضاق الخبير العقل الثاني انه لا يضاق من العقل الا الى من له
 خطر واما كون المستعمل فيه العقل فهو مشترك بين الاول والاهل والظاهر
 كفاية الشرافة فيما يستعمل فيه العقل وفيه الال من جهة المضائق اليه
 فلا يشترط فيه الشرافة من جهة اخرى فقال ال الاصيل له وجادة وان لم
 تكن له من شرافة من جهة الاء والامهات ولا نباتة وان كانوا اول
 الناس ووجه هذين التخصيصين انهم لما ارتكبو في الال التغيير للفظ
 بتغيير اللفظ اذ تكتب التخصيص لا قبل ملائمة بين اللفظ والمعنى ولما
 كان الهاء صرافة لا كونه من اقوى الحق تطرق الى الكلمة لسبب
 الى الالف الذي هو حرف خفيف نقص قوى فاد تكتب التخصيص الشا
 حبه لهذا النقص ان قلت اختصاص الال بالاشراف مناف للتغيير فكيف
 يقال اهل تصغير ال وليست يدبر على انه اصل قلت اختصاص الال بالاشراف
 لا يستلزم ذلك لجواز قصد تخفيف من له خطر او تقليد على ان الخطر
 في نفسه لا ينافي التصغير بالاضافة الى اولها لاختلاف الخطر العظيم واما القول
 بان تصغيره يجوز ان يكون للتعظيم فلا يمنع اختصاص الال بالاشراف
 بما قرئ فيه بان التصغير التعظيم فرع لتصغير التحقير كما صرحوا به في موضع حيث
 يقع ويتمنع حيث يتمنع الثاني ان اصل اهل ابدلت الهاء بالالف
 ابتداء وكانه قطر المسافة كما قال بعضهم في قائل ان اصله قاول ابدت

أبدلت الواو همزة لا الفاء همزة قصر للمسافة الثالثة ان أصله
اول تحريك الواو الفاء واستدل على ذلك بورد او بدل في التصغير ^{للمع}
يرد الاشياء الى اصولها قبل ان او بدلا في التصغير كما يدل على ان الف
ال واو في الاصل لاحتمال ان يكون همزة اى يكون أصله اء ولا وبعد
اجتمعت همزتان الاولى مفتومة والثانية مفتوحة فقلت المفتوحة
بـ الواو التي هي حرف حركة ما قبلها كما في اويدم مصفرام انتهى وفيه
نظرا لان اريد باصمالة كونه في الاصل اء لا بدليل كونه في الاصل ^{اصل} الا
كذلك وكون الهمزة الثانية الساكنة اصلية غير مبدلة من الهاء في
عليه انه لا فائل به فانهم بين فائل بان الفال هاء في الاصل وبين
فائل لئلا فانهم وافق في الاصل ولم يقل احد بانه همزة اصلية في الاصل ^{اورد}
به كونه في الاصل الثاني كذلك اى كان في الاصل هاء فابدل الهمزة
همزة فاصل الثانية الهمزة في وعليه ان التصغير انما يرد الاشياء الى اصولها
الاولوية في الالف الهاء ولا وجه لرد الهمزة كما لا يخفى ^{عها} الى صوت
مبدل منها اشرنا بقولنا تبدل بالالف في بعض الاحيان واما وقعها
مبدلها فهو المذكور في قولنا وتبدل من الالف والياء والهمزة والثا
عند اهل اللسان اما ابدالها من الالف في انه على راي لان الاكثر في
الاستعمال الوقف على انا بالالف ويجوز ان يكون الهاء لبيان حركة

نون انا وفي حيله وهو مركب وجاء جهلا بالتوين وجهلا وكذا
 بالالف وقد ابدلوا الهاء من الف هذا الاخرى قالوا حيله وكذا في قوله
 قد وردت من امكنه من ههنا ومن ههنا ان له زوها من اي وجه
 الا بل من امكنه مختلفه ان له زوها فاصنع والشاهد في ههنا ولا
 هنا وفي قمر والاصل قما وما استفهام ابدلت الهاء من الالف لتغايرها
 في المخرج قبل ويجوز ان يكون زجرا في به بالانسان كانه مخاطب بنفسه
 ويترجمها وايفه يجوز ان يقال حذف الالف من ما الاستفهامية غير
 كما حذف من ماء الجرح مخوفهم وعم ثم الحق هذا السكت جبروا ما ابدلها
 من الياء ففي تصغيرهن اذ قالوا هنيير والاصل هنيوه لقولهم في الجمع
 ثم هنيير لاجل الادغام ثم ابدلوا من الياء الثانية هاء فقالوا هنيير
 هذه امته الله قال جابر بن عبد الله اصل هذه هني والهاء بدل من الياء
 ان الياء والكسر الف من جنسها قد انت بها تخوفت قومين ولم تثبت
 للهاء تانيث في موضع فجعله بدلا من الياء هو القياس بعد ان جعل
 الهاء بدلا من الياء جانز وجهان احدهما ان يلحق بعد الهاء ياء زائدة
 كذا هي فاذا وقفت قلت هذه بالاسكان وحذف الياء كما تقول من
 به بالاسكان وثانيهما ان تكون ساكنة لا تكون بعدها ياء كما في الاصل
 الوصل ولا في الوقف هذه امته الله بالهاء الساكنة وكانهم احبوا

ان يكون الغرض مثل المعوض عنه في السكون انتهى اقول الظاهر ان هذه
 اصل وصيغته موضوعا للمؤنث ولا حجة للابدال واما ابدال الهامز في
 فقه هزفت الماء وهزجت الدابة وهزبت الثوب وهزبت الشي عن الحياء
 وهياك وهنك وهما والله لقد كان كذا وهن فعلت فعلت
 طي وفيما انشد ابو الحسن الاخفش واتي صواحبها فقلن هذا الذي
 مع المودة غيضا وجفانا اى الى الحبل المذكور في قول القصيد ضا
 امرته مذكورة فقلن اى صاحبات اذ الذي اى هذا الذي فقهه
 الاستفهام ابدلت هاء وزعم بعضهم ان الاصل هذا فحذفت الالف
 ارقى وارتحت وانزت وارتدت واياك قال هياك والامر الذي
 ان توسعت موارده فضاقت عليه المصادره فالهاء بدل لان ايا
 اكثر ولا نك قال هنتك سمع زاليسار ومعدما كما قد الفت الحزم
 ومنقبيا ولما دخل لام الابتداء غير المهزبة لان اللام لا تجتمع ان
 لانهم لا يجعون بين حرفين لغتين واحد ولهذا زحافوها في ان روت
 لسميع غز صدر الجبله واما والله وان فعلت وحكى قطرب هزبت
 اى ازيد منطلق ويقال ابق في ايا في النداء هيا قال ابن هشام فلفظ
 في ايا وقد تبدل هزتها هاء قال فاصاح برحمان يكون حيا وقال
 فرح هياربا واما ابدال الهامز التاء ففي كل بناء تانبت لحقت الاسم

كقولك قائم وقائمة وهو مطرد فصح ويجوز بقاؤها تاء وليس بالكثرة
 قطرب ان في لغة طي كيف البنون والبناء وكيف الاخوة والاخوة بابل
 بابدال التاء للجمع هاء وهو قليل ضعيف وفي وقوعها اى الهاء زائدة مغللة
 يلزم فالجمهور على انها من الحروف التي تزداد بالمعنى المتقدم وهي حرف
 سالتون بها وكان المبركة لا يبدىها من صروف الزيادة ويقولون تسعة
 واورد عليه من خمسة اوجه الاول قولهم اخشروا حبيب فان ذلك
 لا يلزم لان هاء السكت حرف جثي بمعنى هو بيان الحركة حال الوقف
 فلا يكون من صروف الزيادة الثاني انهم قالوا في جمع امهات والها
 زائدة لان اما وفيه فعل بدليل وزن ام فلابد هو وقع وللام حذف
 وهو الهاء والاصل امهات كاتمة حذفت الهاء والتاء فالهاء اصلية
 في امهات ولو سلم انه فعل لما اخرج منه زيادة الهاء في امهات لجواز ان يقا
 ها اصلان فام فعل وامهات فعلات كذمت ودمرته وهو المكاف
 اللين وليست التاء زائدة لعدم كونها من صروفها ثم الراجح عندي في
 الهاء في امهات لان دعوىها اسهل من دعوى الحذف لان ما زيد في الكلام
 اصناف ما حذف فيه وقد اثبتنا ذلك في شرحنا المستعمل في الكلام
 اعراب قوله عليه السلام وانا الذي ستمتني احي حيدره الثالث اعراب
 في اذان زيادة الهاء واجب بدعوى الغلط فبين قاله لانه لما ابدل الهاء

لا يجوز في مصدره واثبت جمعها في جمعها

في اوراق نوهم انها فاء فا دخل عليها الهزة واسكن الهاء الرابع ان ابلحن
قال هجوع الطويل من الجرع للمكان السهل واجيبه بعدم المناسبة
بين الطويل والمكان السهل الخامس انه قال الخليل الهزكلة للفتحة
هفعولة من الوكل وهو الضرب بالوحل حكم بزيادة الهاء وجوابه يعلم
مما ذكرنا من عدم المناسبة ولا يخفى ان هذا الخلاف ليس فيه فائدة بقيد
بها فلا تطول الكلام وثالثها اي ثالث الا حرف الثالثة من احرف ستشحات
خضفة التي في ذلك الاسم اعلم ان الثالث اسم فاعل من ثلثت القوم
بالفتح اثلاثهم بالكسر اضمحلتهم ثلثة بنفسك او كنت ثالثم اي مضمي
ثلثة بصمت وجلالهم قال الشاعر فان ثلثوا نزع وان يك
يكن سادس حتى يدبرهم القتل وكذلك الى العشرة الا انت تفتح العين
لمكان العين من اربعهم واسبعهم واستعم والثالث وما فوقه ماخوف
من ثلثت القوم بالمعنى الاول لانك لو قلت هذا ثالث اثنين لم تروا
ميطر الاثنين ثلثة بضم خيره اليهما بل زيدانه كملها ثلثة بنفسك وهكذا
وهكذا القول في الثالث عشر وما فوقه فان التقدير ثالث ثلثة عشر
اي جاعل العدد ومعية ثلثة فزيد من الكل في الفعل والتفسير لذلك
لا نقول بعد التاسع عشر بل نقول المئتين عشرون فان عشرين اسم جامد
موضوع للمجموع فلا يصح اطلاقه على ما بعد التاسع والظاهر انه لا

بين ثالث اثنين اي جاعلها ثلثه وبين ثالث ثلثه اي جاعلها ثلثه
 في ارادة معنى الفعل وقال ابن السكيت ان اتقوا فهو مذهب الاسماء
 لانك لم ترم منه الفعل وانما هو احد الثلثه وبعض الثلثه ولا بدح من
 الاول الى الثاني وان اختلفا فالمراد في القرفان شئت ونبت فقلت
 هذا ثالث اثنين اي ثلث اثنين اي صيرها انتهى وهو الظاهر من كلام
 هشام في اذنه قال في المعنى في قوله تعالى الاستغفر فقد نصر الله اذ فر
 الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله
 قبل اذ الثالثه طرف لثاني اثنين وفيه ان معناه ثاني اثنين واحد من اثنين
 فكيف يعمل في الطرف وليس فيه معنى وجاب بان الطرف يتعلق لوهم الفعل
 والسر وواجه انتهى والتعويل على ما ذكرناه فتدبر صرف وهو الكاف من عدد
 وهو عشرون عددا ووجه الوقف وهو احد عشر وجها يبقى ان منه اي من عدد
 الكاف عدد انواع الهجر والهاء والحاء والعين والحاء تحذف للتحذف
 وه ثلثه وعدد حرف الحلق وهو ستة الهاء والهاء والعين والحاء والعين
 والحاء باقي يطرح بقول القيت النشئ اي طرحته ومنه الن السجدتين
 اي طرحهما ولا تعد هما ومنه الون اليماني مفر من الحنة تلفي في اعمال
 ومنه القيا في حقه قبل الخلق لثالث وحده لان العرب تامل الواحد والجمع
 فامر الاثنين انتهى وهو كلام ظاهر والوجه ما ذكرناه في ملوك الكلام

عده انواع تحققت الهزة وحروف الخلق تسعة فلو اقيسها من عشرين في واحد
عشر وهو عدد وجوه الوقف لند كوامر الاول تعرف الوقف اعلم انه قد عرفت
تعاريف فقال ابن الحاجب شافية هو قطع الكلمة عما بعدها من اجل هذه الهمزة
والاشتمام وغير ذلك من الاقسام ولو وقفت عليها وله تراجم احكام الوقف
التي نذكرها كما تقف مثلا على اضرديد بالحركة والتنوين لكانت واقفا
لكنك محظى في ذلك احكام الوقف ويخرج منه الوقف على كلمة ليس بعدها
فان قوله عما بعدها بوجه انه لا يكون الوقف على كلمة الا بعدها
والجواب بان المراد لا يدفع الا يرام سيما في الحدود والواجب فيها ذكر القيود
على وجه يشعر بالمقصود وقال بعضهم هو قطع الكلمة عن الحركة قال الرافعي
ويرى عليه ان يحذف الساكن الحرف الاخير ليس وقفا والالكان لفظا
في من زيد موقفا عليه مع وصلك اياه بنند انتهى وفيه نظر فان
لفظا من في المثال لا يصيدف عليه ان اللفظة قطع عن الحركة وسكنه
اذ لم يكن له حركة حتى يقطعها ويسكنه ويسكن الساكن لا يوجب
له فلا يرم عليه هذا نعم يرى عليه له والاول ان الموقوف عليه
ساكن في نفسه فلو علم فلا يتصور وفيه قطع عن الحركة لعدم كونها
محركا وقد يقال انه لما ذكر ان المتحرك ليسكن عند الوقف علم منه
ابقاء الساكن بحاله بالطريق الاولى كما قالوا في الادغام هو ب

الحرف الاول من المتجانسين وادواجه في الثاني مع ان الاول قد يكون
ساكن في نفسه كما في مذهب صد لان اصله مدد كفنس فامل الثاني
انه يصدق على ما ليس بوقف اذ يقطع اللفظ الكلمة عن الحركة وهو
واقف كما قالوا واحد اثنان ثلثة اربعة في الوصل ولهذا لو اسكن اخر
الكلمة ووصل ما بعدها بها من غير سكتة نوزن بالوقف له بعد
واقفا الثالث ان الوقف ليس مجرد اسكان للحرف الاخير وقطع
الحركة واللام يكن الروم وقفا وقد يقال ان مراد فائدة تعريف الوقف
بالاسكان خاصة فنصدق هذا الرابع انه لا يصدق على ما هو وقف
في الاصطلاح لانه لو حركت الكلمة وقطع عما بعدها لم يسم وقف وهذا
يقال وقف بخطا في نزل حكمه وهو خارج عن هذا التعريف فالاحسن
في تعريفه هو ان يقال السكوت على الكلمة لاختيار الجعلها اخر الكلام
او يقال قطع الكلمة عما بعدها لفظا او تقديرا واللفظ ان يقف على الكلمة
وبعدها شئ والتقدير ان يقف عليها وليس بعدها شئ والفرق بين
الوقف حصول الاستراحة وقد يقف لتمام الغرض من الكلام او لتمام
في الشعر او لتمام السجع في النثر وهو على اقسام ناقص وكاف وصحيح وكامل
فالوقف على كل كلام لا يفهم بنفسه ناقصا كالوقف على بسم من بسم الله
الرحمن الرحيم وعلى كل كلام مفهم المعاني لكن ما بعده متعلق بما قبله كقول

كافيا كالوقف على لسم الله الرحمن الرحيم وعلى كل كلام تام يكون ماعدا
منقطعا عنه يكون وقفا تاما كاملا كالوقف على لسم الله الرحمن الرحيم
الامر الثاني وجوه الوقف اعلم ان في الوقف وجوها ولغات فتقرر الله
في مفصله على اربعة فقال فيه اربع لغات الاسكان الصريح والاشتمال
والروم والتضعيف وكان ينبغي ان لا يقتصر عليها اذ من جملة الوقف
الابدال ^{مثل} رابت فبدأ ومثل رعت ونقل الحركة الى ما قبلها في مثل هذا
البكر والحاوها والسكت فلا وجه لتخصيص بذكر اربعة منها فان
لشهرتها التضعيف ليس مثل الباقي في الشهرة فلو اسقت الضيقة
ايه وذكره في اثناء الفصول كما ذكر غير هذه الاربعة في اثناءها كما
لتخصيص الثالثة وجه وذكر ابن هشام في التوضيح سبعة منها وهي للجمعة
في هذا البيت نقل وحذف اسكان وينبغي التضعيف والروم والاشتمال
والبدال واوصلها ابن الحاجب شافية الى احدى عشر وجها لا الى الاسكان
الحرف الثاني الروم وهو الاشارة الى الحرف وحركته على ما في كتاب الفصول
في النحر ويقال انه لا ينقطع وفيه نظران الروم هو ان تاتي بالحركة حركتها
حقبة بحيث اسمعها من كان في سامتك بصوت ضعيف كأنك قصدتها
ثم اقبلتها للوقف والذاع اليه قصد للتنبيه على الحركة الكائنة حال
الوصل وسمى روم لانك تروم الحركة وعلامته في الخط خطين ^{تليها}

الحرف هكذا خالداً علامة الاسكان خاد فوق الحرف الموقوف عليه
وهو حرف من اول لفظ الحقيق لان الاسكان تخفيف هكذا حكم الثالث
والاشتمام واصاله من الشم وهو ان لا ثاني بالحركة اصلا بل نظم الشفتين
بعد الاسكان للتنبية على ان حركة الوصل ضمة يحصل بانقحام الشفتين
فكانت اسمتها كما نشم الريحه فهو خبر احد اثني عشر في الشفتين
ولا يحصل في النطق به شيء بخلاف الروم فانه ينطق بالحركة فيه خفية
ومن ثم قيل وقد يدل ذلك الروم البصر وغيره ولا يدل الاشتمام غيرهما
في الخط نقطة بين يدي الحروف لانه كما علم اضعف من الروم ولا تنطق
فيه شيء من الحركة والنقطة اقل من الحرف الرابع ابدال الالف خورائت
وبد الخامس ابدال ناء التانيث الاسمية هاء السادس زيادة الالف
السابع الحاق هاء السكت الثامن اثبات الواو والياء وحذفهما بالتأني
ابدال الهمزة العاشر الضعيف الحادي عشر مثل الحركة وهذه الوجوه
مختلفة في الحسن فان بعضها احسن من بعض وفي محل ايقه فلكل منها محل
مثلا محل الاسكان المحرك لا غير لا يتفق والسكان الساكن بل في محل
عليه بالسكون وقطع الكلام ومحل الروم ايقه المحرك لكنه في المفتوح
بل مذهب الفراء والفراس من النجاة انه لا روم فيه اذ المناسبه كون
قوة تامة القبول للتبويض والفتح حركة خفيفة سريعة الحركه على اللسان

فلوقد تبين فيها كاد ان لا يخرج الاثامه كما في الوصل ومع ذلك
 فالرد فيه تشبه الثوباء ويؤدى الى هبة مستكرهه في الغم وقد جوز ^{بشيء}
 حاكبا عن بعض الروى في الكلام دين القرآن وخل الاشياء انما المتحرك
 لكن لا مظهر بل المقصود منه لا نه ضم الشقيين لبوزن بان الحركة كانت
 فوجب ان لا يكون الا في المقصود وهكذا الى اخر الوجوه والاشياء مفصلا
 للاسكان المحرر والرقه امامه فداوته للاسكان المحرر فلان حقيقة
 الاقيم مع الشفتا وحقيقة الاشياء ان تضم مع الشفتا ^{احتملها} فلو قد
 كان جمعا بين الشقيين في ضم الشقيين وثبوت في محل واحد وامامه ^{وجه}
 للرد فلان انبان به بعض الحركة والاشياء اسكان بعده ضم الشقيين
 فكان اجتماعهما يؤدى الى ثبوت الاسكان ونفيه في محل واحد وتفصيل
 هذه الوجوه خلج عما نوجه الامر الثالث انواع تخفيف الهزة علما ان
 الهزة لما كانت ادخل الحروف في الحلق ولها نزه كرهية تجري مجرى الهوى
 نقلت بذلك على لسان المتلفظ بها فحقها قوم وهم اكثر اهل الحجاز ولا
 قرش فافهم لم يكونوا يهزون في كلامهم ولاج المهدى قدم الكس ^{فصل}
 بالمدينة ففهم فانكر اهل المدينة عليه وقالوا يذراى بهي ^{رسول الله} ^{محمدا}
 ص بالقرآن وروى عن امر المؤمنين سلام الله عليه نزل القرآن ^{بلسان}
 قرش واليسوا اهل براك الهزولوا ان جبريل نزل بالهز على النبى ما هم

وبالحجامة ما هزنت قرش في كلمة ولا سمان في لفظ النبي وقد ورد النهي
 عن تلك اية في المستدرک عن ابي الاسود الدؤلي عن ابي ذر رضي الله
 عنهما قال جاء لعرج الى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقال يا نبي الله
 بالهزم فقال لست بنبي الله بهزم ولكن نبي الله وفي رواية يا نبي الله
 لا تنبروا باسمي لكن فافها يقرب النبي بالهزم في جميع القرآن بل قيل انه قرأه
 اهل المدينة فلا تفتح دعوى التزام ترك الهمة فيه كما ادعى الزهري لانه
 قد ثبت انهم يقولون نبيثا بالهزمة واما الحديث فقد قيل انه ضعيف
 ولو سلم فالقطع لا يبارض بالظن ولو انه لا قطع فيحمل ان يكون النهي
 للايهام فقد حكى ابو نعيم نيات من ارض كذا الى ارض كذا او خرجت
 منه اليها فقول يا نبي الله بالهزم يوجبهم باطرد الله الذي لم يمت
 من بلد الى غير بل ينص الجوهر على ان القائل اعني هذا المعنى فقال النبي
 من ارض الى الارض اذا خرجت منها الى اخرى وهذا المعنى اراد الاخر في قوله
 يا نبي الله اي من خرج من المملكة الى المدينة فافكر عليه الهمة
 انتهى وفي القاموس مثله او يكون النهي من باب الحرص على اخذ المنة
 العصبية في القرآن وغيره فان الافصح ترك الهمة ترك الهمة فان قلت
 قد ورد لا تصلوا على النبي بالهزم قلت النبوة في الخير هو الطريق الواضح
 والمكان المرتفع المحمود كالتأني وليس بمنع الخير عن الله كما لا يخفى

فعدم ان في الهرة لغتان تحقيقها وهو الاصل كسائر الحروف ^{وتخفيفها}
وهو استحسان واحد تخفيف الهرة تبتدئها الى نوع من النوع من التخفيف
بالمعنى الملقى فلا يلزم شيء ومجهر بين بين والابدال والحذف
اي لا يخرج عن هذه الثلاثة لان الجوع لا يخرج عن جامعه فافاد قولنا
ذلك حصر التخفيف فيها بخلاف لو قلنا يجمع الابدال والحذف وبين بين
او لا يفهم منه انه لا ينقسم الى غير هذه الثلاثة لان الشيء ويميل الى الشيء
ويجمع غيره كما ان الاسم يجمع المنصرف وغير المنصرف ويجمع اليه المبنى
ان قلت ان حصرها فيها اذ يتيم لو اريد بالابدال ابدالها بحروف
اللين وغيرها كما الهاء في هرفت وهياك وطنتك من برق على كرم
واما لو اريد به الابدال بحروف العلة كما هو الظاهر فلا يتيم اليه وايضا
على الحرف زيادة الالف بين هرتين للتخفيف في بعض المواضع قلت شاذ
ولكن زيادة الالف في بعض المواضع فتدبر وتقدم بين بين ثم الابدال
على الحذف لحسن من تقدم الابدال ثم الحذف على بين بين كما فعل ابن الجلب
لان الاصل بين بين لانه تخفيف مع بقاء الهرة ثم تحذف الابدال لانه اذا
الهمزة عوض ثم الحذف لانه اذا بها بغير عوض وتفضيل هذا البناء
خارج عن وضع الكتاب من جملة حروف ذلك الاسم وهو الكافية
حرف وهو الالف من صفته انه اذا انضم ما قبلها وثابت الهمزة

باعتبار الالف بتدك بالواو نحو ضرب صارب وهو ماضى باب ^{علة} المفا
 فلما بنى للمفعول ضم اوله فانقلبت من الفعل تكون منقلبة اما عن ياء
 او عن واو نحو باع وقال متحركة ولا تقع الالف غير المنقلبة فاء ولا عينا
 ولا لا ما لانها من الثلاث متحركة ابداء في الاصل والالف ساكنة فلا
 اصلا واما الرباعي فلان حروف الاصول تكون متحركة الا الثلاث
 ولا يجوز ان يكون لا لثباسة بفاعل من الثلاث المنقلبة ولا ^{اصنع} فاعل
 كونه اصلا في الثلاث فيجمل عليه الرباعي ان قلت حروف الاصول من ^{الثلاث}
 المزيد فيه بعضها قابل للالف كانه ساكن كالقاضي فقل قلت ^{بعض}
 لكن لو وقع الالف في فاعل وهي غير منقلبة لزم الابتداء بالساكن ^{مع}
 منه وهو المحذور كما لا يخفى وبالحيلة لا يقع الالف اصلا وهو صبدلة وهذا
 قوله وليس الانفا والاسماء الالف ^{صلية} صبدلة وهذا معنى قوله
 بل ذات قلب قد الف ومهما اى من جملة حروف الكافية حرف وهو الباء ^{اعلم}
 ان الفعل الذي فائه حرف علة على قسمين لان فائه اما ان يكون واوفا
 اذا الالف ليس باصل على انه لسكونه لا يمكن ان يكون فاء فان كان
 مضيا وعما على وزن يفعل بكسر العين او يفعل بفتحها او يفعل بضمها
 فان كان على وزن يفعل بكسر الخاء الواو منه كبعدا صله بوعد
 كبضرب فلحذف الواو ثلثة شرط الا قل ان تكون قبلها ياء مفتوحة

فان كانت مضمومة لم تحذف لتقوى الواو بالضممة كيومعد وكذا ان
كانت مكسورة اذ القياس يقتضي ابدالها بالياء لا حذفها كيجل
على لغة الناق ان تكون حركة الحرف الواقع بعده كسرة لا فتح ولا ضمة
فانها تثبت الثالث ان يكون وقوعها بين الياء والكسرة في الفعل
لا في الاسم فلو كان في الاسم لم يحذف كيومعد مثال يقطين
من الوجدان التيهي اولى بالاسماء من الاعلال فاذا اجتمع هذا
الشروط وجب الحذف ولا جيل وجوبه لربا من المضاعف من المعتل لقا
بفتح العين في الماضي نحو دوت اذ لو كان مفتوح الماضي كان ^{مكسور}
المضارع لان الفهم منتف من المعتل لقاد الواو قطعا ماضيا
في لغة بني عامر من وجد جلد بالفهم وهو ضعيف والصحيح الكسرة
هناك حرف حلق مفتوح العين كجله وحجب حذف الواو لوجود
الشروط فلو لم يدغم لزم خلاف القياس واخره قاعدة الادغام
ولو ادغم لزم اختلال للاعلالين الحذف والادغام ان قلت له كل
هذا الحذف اجبا قلت لانه لما وقع الواو بين الياء والكسرة نقل
اذ الياء في تقدير كسرتين فقد وقعت الواو بين كسرتين ^{كسرتين} وكسرتين
والواقع بين الشئيين ايضا وانه مشتقل كالضممة الواقعة بين
الكسرتين بل الضمة بعد الكسرة ثقيلة ومن اجل ذلك اهل وزن ^{فقط}

بكرضهم وان كان على وزن يفعل بالفتح كيوجد او يفعل بالضم كيو
فتشت الروا ولا شفا مقفني الحذف وان كان اى الفاء من المتل القاء
ياومنى مفعي تثبت على كل حال سواء وقعت فى الماضى او فى المضارع
او فى الامر وغيرها سواء كان المضارع على يفعل بالكسر او يفعل
بالضم او يفعل بالفتح كبش لا بها اخت من الروا واما ما جاء من نحو
نحذف الباء مفعون الشواذ والمراد من المثال فى قولنا اذ كانت لا مثال
المقتل الفاء يقال له ذلك لما تثلته ومشا بهته الصحيح فى احتمال
وعدم الاعلال لما تقر ان حرف العلة اذا وقع فى اول الكلمة فكما الصحيح
فى الصحة وعدم الاعلال سواء كان مفتوحا او مضموما بباء او واو او ياء
وليس المعلوم والجهول لقوة المتكلم عند الابتداء فان الاعلال انما
للتخفيف ولتسهيل التكلم وعند الابتداء يقوى المتكلم على التكلم اذ
لم يعرف له ضرورة فى التكلم على المتكلم فلا يحتاج الى التخفيف وسقوطها
اى الباء بالجازم وهو لم يأت ولا فى النهى واللام فى الامر وان الشرطية
والاسماء التى تقف تحت معناها اذا وقعت اخر الفعل كان كانت لامه
لازم كيرى فانه فعل ولا مرياء فاذا دخل الجازم تقول لم يري محذوفها
قوله الم يايتك والانباء تنهى بى لاقت لبون بون ياء فوضعه
فعل الباء حرف اشباع الباء الاصلية محذوفة ثم انهم اختلفوا فى امر

ونحوه في ان علامة الخمر ما هي فمن قال ان المضارع من القتل اللام
لا يقيد فيه الاعراب بالفتحة في حال الرفع معللا بان الاعراب انما تأتي
في الاسم لا نه فيه اصل فوجب المحافظة عليه واما الفعل فهو فيه فرع
المقتديره فيه قال ان علامة الخمر حذف حرف العلة جاعلا الجازم
كاللقاء السهل ان وحده فضله ازالها والاخذ من قوى البدت
ومن قال ان المضارع منه يقد فيه الاعراب قال لما دخل الجازم حذف
الحرف الحركه المقدره واكتفى بها ثم لما صارت صوره الخمر م والمفعول
واحدة فرق بينهما محذوف حرف العلة محذوف حرف العلة عند الحام
لام وعلامة الخمر حذف الاعراب المقدر ان قلت ما ذكرتم من لزوم
سقوط الياء في الخمر نعم ما اذا كانت الياء غير اصلية كان تكون
من الهنزة نحو يفرى مضارع افترى مخففة بالياء الاصلية قلت قال
يعنيهم ان كان الابدال على القياس بان كان بعد دخول الجازم حذف
الحرف ح تمنع لاخذ الجازم فالحذف وعدمه جائز ان بناء على اعتبار
بالعادي وهو الابدال وعدمه وقال جمع لا يجوز الحذف قط لان الابدال
عادي لا اعتداده بالحذف انما يكون اذا كان اصلية وقبل غير
ويبدل الياء اي الياء بالواو اذا كانت ساكنة وكان ما قبلها
مضموم ما قبلها ساقطا لا تنطق بالياء الساكنة المضموم ما

لبتهادة الوجدان وللقلب المذكور شرطان اضران الاول انفس الثا
 عن مثلها كموسر اصله ليس اسم من السير فلو كانت مدغمه في مثلها
 لم يخرج القلب كما اذا بنيت من البيع مثل رمان فنقول ببيع بالفتح
 الثاني ان لا يكون الباء في جميع لو كانت فيه لوجب قلب الفته الواقعة
 قبلها كسرة لثقل الفته والياء والجمع نحو يمين جمع ابيض اصله يمين كفعل
 فعل به مامر وتبدل الياء بالياء اذا وقعت فاء لماء اي لفعل يكون
 بباب الاقتفال موسوما نحو التبرير الاصل الا نيسر يدي قلبت
 الياء فاء واخفت التاء في التاء كاهامهم بالادغام لانه يصير في
 كحرف واحد فيرفع الثقل وجاء يمين ابيض على الاصل بالفتح الياء
 الفاعل تحقيقا لثقل اجتماع الباءين وتبدل الياء بالالف اذا تحركت
 وتحرك ما قبلها من حرف لكن لا مهم بل بالشرط المذكورة في علم الصرف
 والشرط عشرة الاقل ان تحرك الياء والياء اشارة بقولنا اذا تحركت
 فلذلك صح في البيع مصدر باع وقولهم طالى فيه وجوه الادب
 ان القلب فيه على القياس لان اصله طيبي فحذفت الياء الاولى
 الساكنة شاذ اذا القياس في النسب الى نحو سيد حذف الياء الثانية
 المكسورة ثم قلبت الاولى الفاعل القياس الثاني ان القلب فيه
 فيه شاذ لان الحذف للنسب الياء المكسورة الثالث ان القلب

في مثله على لعق من يقلب حرف العلة الساكنة المفتوح ما قبلها
الفا فانه ذكر الواحد في تفسير قوله عز وجل ان هذا نلسا حرن
انه قال ابن عباس في لفظة بجارت ابن كعب ثم قال اجماع الخوئين
على ان هذه لفظة حارثية فانهم يقبلون كل باء ساكنة انفتح ما قبلها
الفا قال قائلهم طاردا اعلاه فطر عليها انتهى ولعله اراد بقوله
اجماع الخوئين على ان هذه لفظة حارثية انهم اجمعوا على ان ما خرج
ابن عباس عليه هذه الالة لفظة بني الحارث لا انهم اجمعوا على تحريكها
عليها فقد نقل الخوئين مذهب احدى منيها ان فيها معنى نغم
وانها الموكدة واسمها ضمير الشأن على ان اللفظة المذكورة قد انكرها
المبرد وهو من اكابر النحاة وانكاره قاصح في الاجماع وان رد بحكاية
غيره اياها كالي الخطاب والكسائي وابي زيد الانصاري وغيرهم
الشرط الثاني ان تكون حركتها اصلية ومن ثم صححت فحبل بفتح
اوله وثانيه مخفف فحبل كجعفر فان حركتها عارضة منقولة من
من الهمزة اليها الثالث ان تحرك ما قبلها وتكون الحركة فتحه
صححت الحبل فان الكسرة لا تجازي الالف السبعة ان تكون الفتحة
في كلمة الباء فلا يعمل الباء في ضرب باركان الفتحة في كلمة وليط
في كلمة الخامس ان تحرك ما بعد الباء ولذلك صححت في بيان و

وقتان اذ لو اعدت لاجتماع ساكنان فلو حذف احدهما يلزم لا لتساك
 ولو في صورة السادسة ان لا تكون عينها لما اخر زيادة تختص بالاشياء
 كالهيمنان مصددها السابع ان لا تكون متداوة بحرف شجر القلب
 الفا فان كانت كذلك صحت نحو الحبا اصدله لحيل حتى قلبت اللام الفا
 فلو قلبت العين ابقه لزم اعدا لان ولفان وفي الثلاثة الباقية من
 الشرط تفصيل يوجب التطويل ومن جملة صفات تلك الاسماء
 الفعل عايد اذ حذف ما فيه من الحروف الزائدة فان فيه الالف الدالة
 على بناء الفاعل والبناء الدالة على التانيث وهما زائدتان فلو حذف
 لبقى كفي وهو فعل ما من فافهم وفيه ثلثة ا حروف من حروف الزيادة اي
 حروف سالتون بها اولها الالف وثانيها الباء وهي لام الكلمة ^{التي}
 بزيادة فلذلك قلت والقائدة من ثانيها غير مستفادة فان الباء ^{اصيلة}
 لا تدل على معنى ثانيا لثالثها الهاء المبدلة من بناء التانيث وهي الالف
 زائدتان ان اسقطت من عدد حروف اوله وهو الكاف ^{عشرين} معده
 عدد ما هو لنو كيد الفعل وهو ان حقيقة ساكنة وثقله متحركة
 بقوم ثمانية وعشرون وذلك عدد الابواب الثلثة مطلقا اي بحرف او
 ضربه فان عد بها ثمانية عشر حركا وصرفا وقائلا ^{فان} وبذلك
 وتغافل بهذا لمدكو ثمانية عشر بالثلثة في الحرف ^{الذي} المزدحم فيه

وانطلق واقعد وولحم وحمارة واستخرج واعدودن واعلو ط
فهذا المذكور اثنا عشر ط بالمثلث في الميزان في هذا الذي لا يستحق
بالرابع والمثلث في الحجر ستة ابواب تسمى بغير ضرب بغير
وعلم يعلم وهذه الثلاثة دعائم الابواب وضع لمنع وحسب
وشرف لشرف المجموع ثمانية عشر بابا وان اضفت الما قبل اخرها
عدد ما قبل اخر ذلك الاسم وصرف اخرها لها وما قبله الباء عدد
عشر فعدد واقسام حصلت من تقسيم الفعل بحسب اللفظ واعلم
الفعل باعتبار اختلاف تقسيم اقسام متعدي متعدي باعتبار
معناه المتعدي ولانم وباعتبار زمانه الماضي ومضارع وامر
وباعتبار لفظه وحروفه الاصلية تقسم الى ثمانية اقسام لانه اما
اي حروف الاصول ثلاثة او رباعي على هي بقة وكل واحد منها
عن الزوائد باق على حروف الاصلية او مزيد فيه وكل واحد من
تلك الادبقة اما سالم خالية اصوله من حروف العلة والهاء
والنقص بعضا غير سالمة اقسام ثمانية والاضمار في
المراد عدد وخرج زلزل تدخرج تزلزل فان زدت الثمانية
على عشرة صاد المجموع ثمانية عشر وحصل عدد الابواب الرباعية
الحجوة او المربعة وما يكون بها اي هذه الابواب الرباعية من

من الثلاثي المبريد فيه ملحقا فان ابواب الرباعي اربعة وصرح وهو المحرق
وتدصرح واصرخم واقشعر والملحق بدصرح سبعة ابواب شملل حوقل بطر
رعلسن فله شيف على ما في المفتاح وهذا احد عشر بابا وبلغت بدصرح خمسة
وتجلبب تجوت تشيطن ترهوك تمسكن فهذه ستة عشر بابا وبلغت باوصخم
بابان افغنس واسلثي فالجموع ثمانية عشر بابا وان نقصت من خمس والثلاثة
وهو الفاء وعدده ثمانون وخمسة ستة عشر عشرا فان نقصت من ستة عشر
ما قاله الاخفش في الاسم الرباعي اي نقصت ستة فان الاخفش كان يقول
للرباعي المحرر ستة ابدية بزيادة مجذب وقدم ماله وما عليه ففي ما
للاسم الثلاثي المحرر على القول المشهور من العدد اي بقي عشرة وفي
اننية الاسم الثلاثي المحرر خلاف والقسمة العقلية تقتضي اثني عشر
بناء حاصلة من ضرب الحالات الثلاثة المنصورة في الفاء وهي الحركات
الثلاث دون السكون لتعدد الابتداء في الحالات الاربعة في العين
وهي تلك الثلاث مع السكون ولم يقبل الحرف الاخير لانه محل الاغتراب
لكن سقط اثنان على المختار عند الجمهور وهما فقل بكسر الفاء وضم العين
وفقل بعكس ذلك اشتقا لا للاثقال من ثقل هو الفتمة او الكسرة في
ثقل بخالف مع لزوم ذلك بخلاف ما اذا كان عارضا كما في المنى
للمفعول في الفعل نحو ضرب وانما جوز وافية لاثقال من الضمة الى الكسرة

ما اذا كانا منقوصين لانقضاء
بضمين ولسان خلاف

دون العكس لكون الضمة نقل لا فتقارها الى تحريك الفصليين بخلاف
 الكسرة والاشكال من الانقل الى الاحق اسهل واهوز على النفس من
 العكس واما نحو يضرب فلم يبالوا به لكونه في معرض الزوال بالجازم ^{الناصب} ^{الدل}
 ولما اثبتوا سقوط البناءين ارتكبو التناوب فيما ورد عليهم ما جعلوا
 منقولا وجعلوا الجاء ان ثبت على قداخل اللغتين في حصر الكلمة وهو الجاء
 والباء والابنية العشرة المعبرة فلس وفسر كلف عند جبر عيب
 ابل صر عتوققل وذهب اليها لك الى ان فعلا يضم الفاء وكثير
 ليس بمجمل بل قليل قال الان اكثر الخويتين لم يعتدوا في الاسماء انتم
 وان زد في عدة حرف ثمانية وهو الالف وعدده واحد عدد اقساما
 حصلت من تقسيم الفعل حسب الزمان وهي ثلثة الماضى والمستقبل
 والحال كان الزمان ثلثة صار المجموع اربعة وحصل ما ينصب للضارع
 عند اهل اللسان اى عدة النواصب في ان ولن وكى واذن وان
 حذف من عدة حرف ما قبل اخره وهو الباء وعدده عشرة ^{السالم} عدد غير
 من الافعال اعلم ان السالم ما سلمت حروفه الاصلية من حروف العلة
 والهمزة والتضعيف فعمل ان غير السالم ثلثة المضاعف والمهموز
 والمعتل فالمراد ان اسقطت من عشرة ثلثة بقي سبعة انواع ^{العتل} ^{العتل}
 اى الفعل الذى فيه حرف علة سبعة ايضا لان العلة فيه ما ان يكون

متعددا أولا يكون فان لم يكن متعددا فاما ان يكون فاءا وعينا
 او لا ما فهمه ثلثة اقسام وان كان متعددا فاما ان يكون اثنين او اكثر
 فالثاني قسم واحد والاول اما ان يقتصر او يفسر فان اقتصروا فهو
 آخر وان افسروا فاما ان يكون فاءا وعينا او عينا ولا فهمه ان قسمك
 اخر ان فالجميع سبعة انواع والامثلة واصح وان اصبحت الى عدد
 اخر وهو الهاء المبدلة من ثاء التانيث وعدده خمسة على ما
 في معلومه صرف المضارع بلا اشكال وذلك اربعة ابواب يخرج
 فخرج فاقبل فانهم منصرف المضارع وقالوا في مضارعها بدخرج
 ويكرم ويفرج ويقاقل يضم الباء وكذلك التاء والهمزة والنون فانه لوجه
 في مجلس مثلا ويقال جلس لم يعلم انه مضارع المجرى دام المنزلة فيصرف
 انك ان اصبحت الى خمس اربعة صار المجموع تسعة وحصل عدد صرف
 فانها تسعة مجيعها هاء قولت هذات موطيا وهو الهاء والذال المهملة
 والهمزة والتاء المثناة من فوق والميم والواو والطاء المهملة والياء
 المثناة من تحت والالف وان اسقطت من عدد صرف اخر وهو
 الهاء كما مر وعدده خمسة على ما يحى اسم المكان منه على مفعول كسرة
 وهو اثنان الاول فاعل مكسور العين كسرة وسئل الثاني المثال الواو
 الذي حذف واوه في المضارع ولم يكن منقوصا كبعده ويقع فان

من هذين على مفعل بالكسر كضرب وصييل وموعد وموضع لمناسبة
حركة المضارع في غير المثال المذكور وما فيه فلما ذكره من كون الكسر
اخف من الواو من الفتح مع المناسبة للمضارع في نحو يعد منه ان استقلت
من خمسة اثنين في ثلث وهو عدد ما ياتي اسم المكان منه على مفعل
يفتح العين الاول المضارع المفتوح العين كيشرب وبنام الثاني المضارع
المضموم العين كيقول الثالث المنقوص بالحركات
الثلاث عين مضارع كسعى وسير وبغز وان زدت عدة
حرف ثانية وهو الالف عدة واحد بناء على اسم الالة وهي الوسطة
بين الفاعل ومنفعلة في وصول اثره اليه كالمفسر للنهار اليه ^{بقولنا}
فانه واسطة بينه وبين الخشب في وصول اثر النجار اليه وقولنا وهو
اثره لا يخرج العلة المتوسطة عن تعريف الالة فانها واسطة
فاعلمها ومنفعلة اذ علة الشئ علة له بالواسطة فان
اذا كان علة و علة كان علة لكن بواسطة الالة
ليست بواسطة يدهما في وصول اثر العلة البعيدة الى المعلوم لان اثر
العلة البعيدة لا يصل الى المعلوم فضلا عن ان يتوسط في ذلك شئ اخر
فانما الواصل اليه اثر العلة المتوسطة لانه صادر عنها وهو من البعيدة
فندبر الالة اسم الذي يشق للدلالة من الفعل بكونه مفعلا كدفع

ومفعال بكسر الميم ومفعلة بالحاق الناء بالاول كالمحلب لعماد يجله
فيه والمفتاح لالة الفخ والمكسحة لالة الكسح فهذه ثلثة ضيغ مطردة
لاسم لالة فان جمعها مع الواحد صاد والمجوع اربعة وحصل عدد حروف
المستقبل فانها اربعة جمعها هجاء قولك اثنين اى الهنرة والباء والنا
والنون وهى السماء حروف المضارعة ومن العجائب التى فى ذلك الاسم
المعروف اى الكافية الذى فيه خمسة حروف الكاف والالف والهاء
المتناة من تحت والهاء المبذلة من الناء عانه ان حذف منه حرف وهو
يقع حرفان وهما الباء والهاء وان سقط عند حرفان وهما الياء والهاء
يقع حرف وهو الكاف ولندكر ما يوضح هذا وهو ان حروف التثنية ^{صور} نفوش
وصعت الاسماء بانها مثلاً كاف اسم هذا النفش والجيم اسم هذا
النفش فالمسمى هو الحرف ولذلك قال الخليل لاصحابه لما فرغ ^{كلام} من
كيف تنطقون بالجيم من جعفر فقالوا جيم انما نطقه بالاسم دون المسمى
المسئول عنه والجواب لانه المسمى فالكاف من الكافية فحذفناه انه حرف
واحد باعتبار انه اسم الحرف واحد فاذا حذفته يقع حرفان واذا سقطت
الحرفين يقع الحرف وهو اسم حرف فهالك ما ذكرنا واجل فيه الطرف فانه
حاولت هات علم الصنف ومن تأمل فيه من الاخلاص والاصحاب والجلد
الطلاب لاجباب واستخرج عن الجواب وكشف عن النقاب واذا

عنه الحجاب وحبته له الدنيا بلا ارباب واستحق للجزء الجزيل واستحق
الشأن الجميل بل كل ما يعطى باذنه وجميع ما يقوله خزانة فهو قليل
ولما ايقنت ان التحليل مستحيل لا يقدر عليه احد ولو انه فاضل بنيل
رمت ان ابينه ببديع الكلام فان الاحسان بالانعام فقلت وان
اجبت ان اسمعت الاسم بكلام اسمي وعينه من بين الاسمي فاعلم
ان حروف الكاف والباء والهاء غنيت بالاول اي بالكاف في الاسم
لاستقامه وهو هذا النقش ومثدت بنا لبيد اي بالحرفين الذين
بعد الكاف المسما اي اردت بالباء والهاء مستمتها وهما هذا
فاذا صممت اسم هذا النقش البه وهو هذا صار الكاف الكافية
وهو اسم المسؤل فانفتح المعنى وعرف البصر الاعمى من لم يعرف مع ذلك
بهذا البيان الصريح المعنى وهو الى الاخر في سطر صرح له احد واوحى
فان من لم يستضيئ بمصباح لم يستفيض بمصباح فالحمد لله تعالى
في كل صباح على انعام هذا الكتاب الموسوم فاني كتبت في
عنقوان عمري واطروان امري في العام الثالث من الاشتغال
باخذ العلوم من افواه الرجال مع قصر فكري ولباحي وضيق صدري ^{تلة}
متاعى فهو ناظر الى دفنة تفتق من الناطر رضاه وفتنه ومفتته
وكظم غيظه ومفتته فان اول العمد ردى وانقدا ما الامر ردى لا دعى

والإنسان في بيان الشباب غرض طرق وعن الاطلاع على
 فيلق به التاليف ولا ينبغي ان يتعدى المحقق وان اولئ
 لله تعالى قد اتقنت تصنيف هذا الكتاب وبيانها وحكمت تصنيفه
 وايمانها واجلت فيه رمي واطلت نظري فصنت افرح ^{لست} و
 انقروشي ومشيت في كل مقام احسن مني فطولت وفي بعض الابواب
 فطولت واطنبت فاصبنت واطبت فكم من فوائد فاضرة ^{هنا} و
 وفرايد باهرة نظمناها وكلمات بدائع منها النكات ودائع ^{هنا} رقت
 انكاد انكاد شحت مضمونها ^{مضمونها}

منصور
 يهتر سامع من طريقا هتر النديم سماع
 صوف العود ورجبت الشرح بالاصل مما نفع الماع والرح ورجبت
 الاحسام والارواح فوقع في نهاية الامتراج وغاية الاندراج
 فهو كتاب نفيس ونزود بهجته بالقيس فاد فواحته من الاجلال الذي
 لا يوغ بالاخلال وقد فرغ من باليفه مؤلفه الوافي ميرزا محمد
 تاج الحاج عبد الوهاب الهادي صبحه يوم الخميس من العشر الاول
 من الشهر الثالث من السنة الاولى من العشر الثامن من المائة الثا
 من الالف الثاني من الهجرة النبوية على مهاصرها الف الف
 وهبة والحمد لله ولا خرا وباطنا واطاهل

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد فيقول الفقيه الربيع الودود ابن عبد الوهاب
الحمد لله الذي جعل في هذا العلم منافع لا تعد ولا تحصى
على وجه الأكمل وسهل لديه كلما اشكل من العلوم وأحصل إلى هذا
ميزت بين الحق والسير علمت أن مع العيسر وإن تجارة
تجارة ليست بها حسارة وأن الشيطان بأصغره لا يبرئ من الفقه
بارأيه لا بدشابه فلذلك اجبرت وإن لم أكن فارساً جوالاً إلى
وفراسق في مبادئ العلوم لنهت كرام المنطوق وخذ غنائم المفهوم
فكم جناح ولا جناح لفاخته بنفسه كبرت لوفوعها في جنيح فخر الحقة
وما فخرت وتنفت في غرائها حيث شعلتها الصفر في وجه
الحضر ظهرت وتنامت كل ناري أطلب ولا تنجز من مطلب
فاقة الطالب أن يفجر أمارتي لجبل بتكراره في الصخرة الصماء قد
ولا يمتا العلوم الأدبية فاني نصت حياكل فكري لصيد معانيها
أواند الفاظها ومباينها واخترت كبرية الفرة على الوطن لا دراك
خوافيها ورضيت من بين الأرضي مدينة السلام وأفت بها حتى
أعد من أهاليها وامسكت عن حالها أعاليها فالفتت خيل المحنة
إلى والتفت أفاعي الفرة على قدمي لأن شكل أعصابي الحزين

النحل ولا افرع مع ذلك عن تحصيل المنقول واقول لا غرر لونه في
 حبه المحن فكثير جهشيد قد يحيى به فشاء وكان ذلك حاله ان بلغت
 ما اردت وغلبت ما قصدت فنشرت بحمد الله السجنان في كتبها
 بساط البسيط البيان فام من عروس متن الا وحلت عبونها باميل
 افلاحي ونشرت على راسها نثار در درشها وحلت جبهتها ^{عشيد}
 كلاني حوامل افكارنا ترصع جنين الابكار في احشا الانثا
 ولولا الادب لقلت وابور انظارنا تنكح بنات عبارات مرشاه
 فمن ذلك الهيكل الذي من سموه اخترم دينار الشمس خيط ^{عقود}
 والتج الذي من علوه انتظمت حبات الجحوم في سمط عنقوده
 اغر سؤل شخصنا البهاث الهج الله شانه عن لفظ الكافية فانه
 اشاب الشبَاب الصفر وافنى الشاب الكبر لعدم اشائهم في جوبه
 بكلمة شافية ونحن محمد الله تعا اطلقنا اغنة افلاصنا وعرفنا
 الاسم المنكر بالفاهها ولا مات اللوات واور في شرح ما زهر ^{عقود}
 على ورد الرضات ووهنا الشبَاب فلما تم تحريرونا البسيط
 الاسنى من الصباح وسار في البسيط مسير الرياح ووقع في ايدي ^{النحل}
 ووجد من جانبهم شق القبول حام طائرنا ظههم عليه والحنس
 قبض النوجه فسار في اساور وجهه لمصرقة سرور وطائر في موطن

بواطنه وزواهر ظهوره فراه فوق ما تحيله اذهان الامكان
وصايعا عن تصور صدقانه سعة الازهان وزمهران بنوع
مبدعه ويعطيه حقه وسبح ليرضع بجواهر النشاط فقلت
ويملك اشدر اجمالك بخيوط اشعار اشغال ولا تفرق على
فنونه بابيات اشعارك والزم تحبس فقص الاجفان ولا تخرج
بدلاء انقاسك من قلب القلب صوفي الاسجاع والاحان فان
لغيفنا اليقنا المنزه عن المثال ولطيف تصديقنا الذي صح بالاعتقاد
جل عن المدح والثناء ومعاذ الله ان يفسح حبه معاذ الهام
وهو لكبر الفهم نحو الفخ ايمالة وفي ايصال الكمال اليه واسطة
ومصحح جمعنا المفسر مع فليته فيه تكبير مجموع كثير وتصغير اسم كل
كل مكنوب مكنوب الى صغير وكبير فلوراه ان الحاصف شفيته
وكافيه ودح الحجاب اوتقي اوبقا وادركه لافى اللباب من
اقبل الالباب او علم به الا علم لكفت نفس بلا اعلم او شانه من
ما جاء بكلام او ابن لعيس وتولى او ابن عباس لبسم ويدخل ولقد
وجه الى الاسود بهذا المبيض المسود فليصف التامير ومعه من
القوم وليجرد النظر اليه فان كلامنا ثم به القائدة فحسن السكوت
فهو طرح الادواح والوقف لديه ومن يقل للسيد ابن السند كنه

في الحال من شئنا ومع هذا الخطاب والخطاب الغائب لم يطق الناطقون
 امساك النطق عن مدح الكتاب بل انضمت صوافي الدردار من عجار
 افحامهم وانثرت اسماط اللات من افلامهم ونقطوا على وجنات
 الطروس من مدادهم نقطات ازرت بشار العروس فكانها من
 المسك فتاة بوجه ذات فكم من قبح في كفاستوه وطووه وكم من
 جميل لست اهلا له لشوه ونشوه وهاتنا ^{نظيب} ارسما رسم من قفا
 به الاذواق واجول بما جاد واجواد القلم في ميدان الادواق
 احيى من ثنائهم بنبذة جلد للسامع كل لذة كسنى ^{قد} لا ^{فد} على
 ان يحمل ترجمته جميلة لجملة هو الا الفضلا مضلا عن ان افضلها
 ولا احد فيصير عبارة لا جود بها في افصاح شائهم ولن احصاها فخرت
 فيهم لست احسن وصفهم على اننى من احسن الفصحاء لان سقر باعجا
 تضيق عند ثنائهم وهذه قولي الرفع تحقير عن بلوغ عبادهم
 مع ان في الفصاحة تضيق في الامثال بين امثالي والكفاي ^{غلطت} لا بل
 فكفى بعد في عدم وعنه قد عفت ارحام حواء فاستل الله
 انحاء كل لا خيلاء منهم وان لا هيل وان بلهني ما يحمل بغير
 ولا تحمل وهما انا ابتدو بمن ابتدى بالتقير فاستنم بالآ
 واقدمه للنسب الذي به تقدم فاقول **التقير الاول للحجر الكريم**

أوفى العجم ذى يدي يدي في العلوم بيضا وحاسر اودعت اجواف غنقا
من كابل الكلام لذي حسبه وعلاه ولنسبه الشريف يدي في ^{احفظ}
رسول الله المرزا جعفر بن السيد السند علامة هذا العصر لذي
عليه المدار وامامه الذي تخضع لقدامه الافراد حاوي المعقول
والمنقول واحد شيوخه في علم الكوفة والاصول السيد مهدي
القرن يدي النجفي الحكيم كساه الله من العمر ^{لبي} ^{بسم الله الرحمن الرحيم} نفسه على
حمد المستخرج كنور الالفاظ على السنة العلماء وشكر المبين دلائل
الاعجاز يزيد كافيته تخرج عنها الاذكياء والصلوة على مظاهر الاجاد
وعلى المبدء والمعاد محمد والهم صايح الظلام ومناصل العلوم
من العلم ^{وبعد} وقد رمت ان تسبح على منبر اللسان بركة ثنا محتبط
بدقائق هبة الشباب واصنع في نار الفكر عقود من تجلي بها زهرة الاحباب
فانا وان كنت كناقل التمر الى حجر وحال الماء الى مصر لم انى انقضت
يراعف ونبهت برأيه وامر القدم ان يغوص في بحارها الزاهرة ونسج
من معانيها الدرد الفاخرة ويسم بمعاشر اعجازها جبار الملاك ويرا
غرا الفاظها في صحاح صحائف تستضيء اول الاوائل فهي علمي مما
لم يستح بمثلها انظار المناظرين ولم يصل اليها افكار المتقدمين
فلو شاهدناها سبوي لا شغف بها عن الكتاب ونظر اليها فطويه

لما استطال في علم الاعراب او علم بها نجم الائمة لكافت له كافيته او اذ كنت
عصر في العباس لكافت له شافيتيه ولو شامها الخليل ابن احمد لما اتج
بترك الهيرتين او قام لها ابو الحسن محمد لما اختار في انشاء احد القولين
قد اعرب مرفوع قد دها عن بحر علم زاهر ومضرب علم فخرها مسند الى
سواء فضل متكافئ حد الفاتها قد وذل الخضر العبد وتقبلا وادانها
تجان الملوك الصيد قد هزئت لاماتها باصدغ الغدادي فترى ^{النهر}
منها سكارى فلم يدر في العجوة الاحدية والاية المحمدية كيف لا وقد
يحب من جعفر فضل متلاطم وقد فيها اليم الى ساحل جرب العلم منو اليه
مركز دائرة العلماء وقطب عناصر الفضل بسبلة سورة الاناضل و
قران الاواضر والاوائل قد قصرت دون انظاره اكار الامكار وحس
دون ادراك اسره علماء الاعصار وترقى عن مثال الخلق حتى تناف
عند او هام القبار شغلة مقابيل الاكوان وهو عرض هذا الزمان
سمس كمال الفضل بدد الادب خير الوري من عجم وعرب ليس على الله ^{بها}
مشكل ان يجمع العالم ذاتي رجل ان حاله في صيدان الاعراب لم يترك ^{شاة}
جيار الاناضل او سخر علم الاجاز والاطناب لم تخط بانضاده او ^{الفضل}
او خاض في علم القرآن فافلاط او تكلم في تحقيق الجوهر في الفرق فيقراط
قد فاق في تحقيقه انظار الحكماء وسمى في تدقيقه اكار العلماء

وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم **الفرق**
الثاني لعلامة عصره وعلامة في عصره من علمه انجل البحار وخلق زور
بنسيم الاسمار مولانا الشيخ عباس ابن شيخ الكل في الكل ومن في علاه كلما
سنت فضل الشيخ حسن ابن الشيخ الاكبر والكبرى الامير الشيخ جعفر الخف
نور الله سرده الصنع بنوره الحيا والخف ذي المعالي فليعلمون من تعالي
هكذا هكذا والافلا فمذاجت طرف الطرف في مضمار هذه الا
وصوبت الفكر في الحجج فرائدها العذاب المذق الفيتهار ووضه غفنة
الانهار بل هالة انجم مستعشقة الانوار ورايتها مستملة على ممان
فصر من بيانها بدع الزمان ورائق نكات سحر عقول اول العرفان
ودر الفاظ ارق من الدد واضع وغر اشارات على الصلاح خفي فله
ذلك من فكر غامض في مجاز الامكار متقيا منها الجمان ولا كل صلب من
سابق حازوه ان السبق في هذا المقمار فادى بحفيه على كيان والله ما
فلك الاوراق من حكم فصر عنها القمان وديع الفاظ السحر فضول مطاها
على سحبا فلوراهها ابن العميد لا تقى ونها الاقلد اوردقها ابن سينا
لكان كلما على طود سينا اوصوب الطرف اليها سبيوه لعدا باطم ماوها
بويه فاسئل الله الذي خوله من الاعجاز ما يكشف باي امر خواهي
الرموز والالغاز ان نور انوار العلم في العالمين وحيل شهيد فضله

رجوما للشياطين فلهذه درة كم رفع للعلم اعلا ما خولتها الآبام كسراً
 ونصب ببيان البيان طرائف طرائف احوال سامها الدهر جوارفا
 نسمات الامحار ولا تنفى الخسر والابكار ولا تنمات من مارد داود ولا ضرب
 النادى والعود ولا اجتماع جيب جيب دون واش ودعيت بناجى
 كلم خاله على طور النور وب جماله فوق كسرى جلالة باشد طوبى
 من وقوفى على مبانى هذه الفقرات وتفكرى في معانى هذه العبارات
 هذا واقول مع الاعتراف مع الاعتراف بالبقصر والاقارب باني ما اوتيت
 عشر العشر ومع قصر الباع وقلة الاطلاع في وصف هذا الكتاب الذي
 لو سمح مثله عقول ذروا الالباب ادا ملأ اولانى من الاحسان ولما
 به طوق الحام من الامتنان وان كنت ما وصفت على ما هو فيه ولا بعض
 البعض مما احتوى عليه لكن هذا مقدار الطاقة ولا يحلف المشرك بالله
 شاقة فاستل ان يقبل هذا بين فان ذلك غاية المامول انتهى
 رقيق نثر البديع الاسلوب المتكلم برفعة المسامع القلوب وله
 قصيدته في مدح الكتاب لتخليها الازواق ونباهه جبينها
 الاوراق وهذه ليت شعري ماذا يقول لسانى في مدح ابيك
 ولعمري لا استطيع ثناء لا وان كنت مفرق في المعاني او هل لسيطاً
 مدح امام جل شانه عن ان يثبته فاني كيفما قلت ما وصفت يقل من

معالي من دونها القمان اعجز الكل حيل العقل فيما جاء فيه بديع هذا الكتاب
من كتاب احب به العلم طرل ولقد كان قبل ذلك فاني وطرس زهت
عليها سطور كمثل انزهو بحيد الفواني وصفتها انامل الفضل منه
لعمري فافت عقود حبان رمتها في حبه البدر لا بل وسمتها على جباه ^{الحسن}
بين الفاظها نيرة لال غير ان المعنى سلافة حاني لا اري غير صرفها في هذا
بل ولا ران مثلها في غيا منها عين الفناء ومنها ترشف الواح الاحياء ^{الذات}
عمت العالمين نفا فاصم شكره جاديا بكل لسان هو فوق السما
مكانا ومخلاله ذرى كبوان قد تعالى فليست نلقى ملكا غير ماؤله
فقول العنان ونسأى بما حواه مقاما تيمنى بلوغه الفرقدان كلن
رام نيل ادنى علاه كان منه جوابه لن ترلف صلا للعلوم كثر ومنه
لستمذ الاعلام فاص وداني عاش ما عاش ملجأ وملاذ بحى فالى العلوم
في كل ان **التفريط الثالث لمناد العلوم ومبهر جمالها ومفصل نكاتها**
وامجالها من ادلى دلاء اثاره في حب الفنون واستخرج منها يوسف
سرها المكنون وحده عصره وغيره مصره مولانا الميرزا يوسف التبريزي
اما بعد فيا ايها الصادق وجهه عن نحو الزمان
والمعرب عن زمرة باشا قاصد مع الاعيان والنادب في نادى الادب بكل
منطق ولسان والناشر في معان العبر الدرام المنظوم المقف كالمركب

هلا صرفت ناظرك الى عروض بديع الزمان علامته همدان محمد خا^ف
 اعلام الجاهلية ورافع اعلام العلم والعرفان فترى منه جميع المعاني بديع
 في البيان ومجل العلماء والمفصلين في سلك الازمان فان سمس^{العلوم}
 قد طلعت بعد انوارها وروضة الادب قد اطلعت بعد انوارها ونبوها
 وغمامة الفضل قد ادرت بعد جفوها والخرايد العترة قد اسفرت
 بعد استارها والفرائد الادبية قد انتظمت بعد انتشارها وقوا^{انوار}
 البلاغة قد سطرت بعد انتشارها واصول الفضاة قد اصالت بعد^{انكسارها}
 وكشف لادهورها موسر مخيط بصباح الجوهر وفيهاية في انقان اسرار^{المصالح}
 المعلوم باهر فائق على الزخشي مهذب غاية التهذيب رابع لامع كاس^{العلم}
 الازهر فان حمدا وان لم يكن اما البتوة لكن اتى بام الكتاب ولعمري قد
 اشب لهرا لاشيب بهبة الشباب فبالهامن كتاب مفتاح لمغلقات
 معميات الالفان كشاف لاسرار البلاغة ودلائل الاعجاز قسطا موضح
 للحضائير المشككة من الحقيقة والحجاز بيان شاف كاف مفيد اول^{الكتاب}
 عن كل مخفر ومطول مصنف في هذا الباب من القشور واللباب ولو
 اني لو اطلقت اللسان في هذا الجري ونطقت الامر كما يقتضيه
 القواد ويرى وما كذب القواد ما راى لفرقت في حصون منابر
 الرومانين بلسان الحكماء والفرقاء الرومانين وقلت انها جواهر ثمينة

زاهرة ونعاش سمنية باهرة قد ترشحت بامداد لفضل من سحاب
عالم العقل والجود والاحسان وترشحت وانقدت في اصداف قابلية
النفس بقوة البرهان ثم استخرجها غواص القوة الفكرة من قعر بحر الحكمة
والعرفان الى سواحل المنطق والبيان وثقبت الزاطقة كلال منها بمثقب
التدبير والتحقيق وقوة التأمل والتدقيق حتى استمط بسوط الاثما
وانظم في سلك الالبيام فهي الان صالحة لان تكون خطبا غطتها
الروحانيون في جوامع القدس او قل تدبيرها غور الحور في صوامع الآس
وحققها ان تكتب من سواد عين حور العين فقدم من طوبى في مياض صحائف
حدود الولدان المخالدين ثم الى وان كنت سابق هذا المقصود ولا يش
لى يوم الوهان غبار ولكن كيف لما يوع النهاية في غاية ليس لها ابد غاية
فانه دامت جاد فبما نقشه اعجز الالباب حتى به ظلمن جاد في فجار
الحبال اجري حيولا لا يشق النهى هن عبادا هب في طويل الباع لكن
ما اصنع بامر لا سيطاع فاني لا يسفر فيها المتهم ولا يكلف الاوسعها
ثم قوله **عم طوله وانتهى وله في نفس نظر بخار به اولو النهى**
ويخفي لفته عن نظر هم الدقيق كالسهم وهو
عشر فداد لوجهات القبران فهما في سناك مستصفران ما ابن سينا
بالمقصد اذا جاء ذلك العلم سكبت الوهان اطربتنا الفاظة

قد انما مجموعات المفرد في جمع المعنى بديع البيان اظهرنا
 الفاظه طرب العشا ق للسمعات بالالحات فاعتقنا ايضا ^{الفقنة}
 الحصى وعفتنا صرنا كالارضوان ونزكنا شرب الكنوس احتقارا وشربنا
 مشربا الدمان ايها الدرانما فرت من بحر محلى الطيف بالجران قد
 عرشنا مفرقا مستغلا من لثالي معرة النعمان فاقشع بالخفيف في الوزن
 متى ههوى ثقبالة الاوزاني من صرف ما كن فكري ونطقه كل قيد
 الفؤاد قيد اللسان **التقرير الرابع لشادن شادرو من العلم بعدد**
وغير مدار من الفضل غبت طموردها شمس سماء الكمال وضحتها
وفيرة دنيا الافضال وزهدنا المولى جمال الدين رضا ابن مرضي
الرضوي الفسوي هداه الله وابانا الى الصراط المستوي
 لعري بامن حل في حل المعربات المحل الاسمي وبتين ببنان بيانه الغاز
 الاسما ماشدور الذهب بقلاية الحمان في مخور الحود والعلمان
 بازهم من عتبه الشباب وازهر كراحتهم المسك والورد والفاخرة
 من وفود حندود الخرد باطيب من فواح روائح عبقريتها ولا شميم
 العنبر **اطيب ريح من نسيم الصبا جاشت ببريا الورد من حود** ولقد
 حاد ري دواثر اشدك ادراك في ابتداء النظر فيها عن الدور وتسلل
 لها من سلسها العذب ما يبرؤ بالادو من الاوجه الغر بعد الفؤاد

فما النجوم افلاك ودرر الاسلاك باسنى من نظام هذا الكلام المتبحر
وابهى من مشعشع لفظة المصنع ولا نظام الجوهر من مقلد جوذر باصف
من نظم دراريد ونصيد غوا الى الاله عمرك الله انك قد اودعت
افكارا عذرا في السطور تهوى كالخروج خدود الصدود واثبت
لصوغها ذهب مذهب الخطاب فادهبت به رونق الذهب المذاب
افكارا لغنى ضيائها عن شام مصباح الذكاء في ظلمة البداة وديج
ريحان طيرن الازهان عند النظر اليها شميم نسيم الافادة تكاثر
باجزاء الهوى رقة ونجوى مع الماء لطافة ورقة باهر حسناتها
جميع البلى وتقطع قلوب الرجال لا آلف النساء ولقد حق القول منهم
ان من البيان لسحر ومن الانسان لجهل بجاز الشعر والعجاز بيانك
المطرب لاجاز الالفان فجازا قد رددت حتى كانه باحسن ما يثني
عليه بباب

